22 يوليو 2021

مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة

تحقيق الامتثال

استثمار مؤسسة التمويل الدولية في شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند مصر (المشروعان # 27022 و # 30274)

الشكوى 01

تحقيق مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة للأداء البيئي والاجتماعي لمؤسسة التمويل الدولية فيما يتعلق باستثمارها في شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند مصر
(المشروعان # 27022 و # 30274)

مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة الخاص
بمؤسسة التمويل الدولية (**IFC**) و
الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (**MIGA**) ،
أعضاء مجموعة البنك الدولي

لمحة عامة عن مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة

تتمثل مهمة مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة في العمل كآلية انتصاف مستقلة عادلة وموثوق بها وفعالة وتحسين المساءلة البيئية والاجتماعية لمؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة هو مكتب مستقل يقدم تقاريره مباشرة إلى رئيس مجموعة البنك الدولي. يراجع مكتب المحقق الشكاوي الواردة من المجتمعات المتأثرة بمشاريع التنمية التي يقوم بها ذراعي القطاع الخاص لمجموعة البنك الدولي ،و هما ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

تشرف وظيفة الامتثال في مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة على التحقيقات في الأداء البيئي والاجتماعي لمؤسسة التمويل الدولية / الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ، لا سيما فيما يتعلق بالمشاريع الحساسة ، لضمان الامتثال للسياسات والمعايير والمبادئ التوجيهية والإجراءات والشروط لمشاركة مؤسسة التمويل الدولية / الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ، بهدف تحسين البيئة في مؤسسة التمويل الدولية / الوكالة الدولية لضمان الاستثمار. والأداء الاجتماعي.

لمزيد من المعلومات حول مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة ، يرجى زيارة www.cao-ombudsman.org

الملخص التنفيذي

في عام 2010 ، وافقت مؤسسة التمويل الدولية على استثمار بقيمة 80 مليون يورو في رأس مال شركة تابعة لمجموعة تيتان ، وهي شركة دولية منتجة للأسمنت ومواد البناء.تم تصميم هذا الاستثمار لدعم التوسع في العمليات التجارية المصرية لشركة تيتان. وشمل ذلك دعم شركة الإسكندرية للتنمية المحدودة أو العميل) التي تشغل مصنعًا للأسمنت في الإسكندرية، مصر. تضمنت أهداف استثمار مؤسسة التمويل الدولية تحسين الأداء البيئي لمصانع الأسمنت التابعة للعميل من خلال رفع مستوى الحد من التلوث وتحسين كفاءة الطاقة.
خرجت مؤسسة التمويل الدولية من استثمارها المباشر في ديسمبر 2019 لكن استمرت التعاملات المالية مع العميل نظرا لالتزام الديون تجاه الشركة الأم حتى أوائل عام 2021. كما تداخلت مؤسسة التمويل الدولية مع العميل من خلال الاستثمار مع وسيط مالي ، ومع ذلك ، توقف ذلك أيضا في نوفمبر 2020.

في عام 2015، تلقى مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة شكوى من مجموعة من السكان المجاورين والعاملين السابقين، بدعم من المنظمات غير الحكومية المحلية، فيما يتعلق بالآثار البيئية والاجتماعية لمصنع تيتان للأسمنت في الإسكندرية، مصر. المصنع محاط من ثلاث جهات بمنشآت صناعية أخرى، ومن الجنوب بمنطقة سكنية كثيفة تسمي وادي القمر.

أثار أصحاب الشكوى مخاوف بشأن التلوث من مصنع الأسمنت، بما في ذلك الغبار والضوضاء والرائحة. كما أثار المشتكون مخاوف بشأن صحة العمال وسلامتهم، وحرية تكوين الجمعيات، وظروف العمل، لا سيما بالنسبة للعاملين من خلال شركات توريد العمالة.
أثارت مجموعة من العمال السابقين الذين كانوا جزءًا من خطة التقاعد المبكر في 2002-2003، وهي فترة سابقة لاستثمار مؤسسة التمويل الدولية، شكاوى بشأن التعويضات التي حصلوا عليها كجزء من هذا المخطط. كما يزعم أصحاب الشكوى أن العميل يقوم بتشغيل مصنع الأسمنت بشكل يخالف متطلبات الترخيص الوطنية، وأنه لم يكشف عن المعلومات البيئية والاجتماعية ذات الصلة، وأنه لم يتشاور بشكل كاف مع المجتمع.

يأخذ تحقيق الامتثال لدى مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة في الاعتبار أداء مؤسسة التمويل الدولية في المراجعة والإشراف على المشروع وفقًا لمتطلبات السياسات والإجراءات والمعايير البيئية والاجتماعية. كما ينظر التحقيق في مدى إمكانية التحقق من مزاعم المشتكين بالتأثير السلبي. عند النظر في الأداء البيئي والاجتماعي لمؤسسة التمويل الدولية، كان مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة على وعي بعدم توقع الأداء عند مستوى يتطلب الاستفادة من الإدراك المتأخر للموقف، ولكن لتقييم ما إذا كان هناك دليل على أن مؤسسة التمويل الدولية قد طبقت المتطلبات ذات الصلة و النظر إلى المعلومات المتاحة في ذلك الوقت.

رداً على الشكوى، نظر مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة في ما إذا كانت المراجعة السابقة للاستثمار التي أجرتها مؤسسة التمويل الدولية للعميل تتناسب مع مستوى المخاطر، مع التركيز أيضا على امتثال العميل للقانون الوطني ، والمشاركة المجتمعية ، والتلوث ، والآثار التراكمية ، وقضايا العمل. كما نظر مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة فيما إذا كانت مؤسسة التمويل الدولية قد اتخذت الخطوات الكافية للتأكد من أن العميل كان ينفذ أنشطته التجارية وفقًا لمعايير أداء مؤسسة التمويل الدولية وإرشادات البيئة والصحة والسلامة أثناء إشرافه على الاستثمار. فيما يتعلق بالقضايا التي أثيرت في الشكوى ، يتناول هذا التقرير إشراف مؤسسة التمويل الدولية على أداء العميل مقابل متطلبات الامتثال للقانون الوطني والأداء البيئي والمشاركة المجتمعية والأمن وقضايا العمل.

في هذا التقرير، يحدد مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة حالات عدم امتثال مؤسسة التمويل الدولية لسياسات وإجراءات البيئة والأمن خلال فترة مراجعة مؤسسة التمويل الدولية للمشروع والإشراف عليها. كما يقدم مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة نتائج تتعلق بالنتائج البيئية و / أو الاجتماعية السلبية، بما في ذلك مدى إمكانية التحقق منها.

في مرحلة مراجعة ما قبل الاستثمار، وجد مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة أن مؤسسة التمويل الدولية لم تستوف معايير المراجعة المطلوب. على وجه التحديد، يرى مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة أن مراجعة مؤسسة التمويل الدولية لم تكن مناسبة بالنسبة لطبيعة المشروع وحجمه أو بما يتناسب مع مستوى المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية ، كما هو مطلوب بموجب سياسة الاستدامة.

أشارت مراجعة ما قبل الاستثمار التي أجرتها مؤسسة التمويل الدولية إلى أن الانبعاثات المحمولة جواً من المصنع كانت أعلى من معايير مجموعة البنك الدولي، وأن المصنع يقع بالقرب من المجتمعات السكنية في منطقة صناعية - سكنية متعددة الاستخدامات. ومع ذلك، فإن المراجعة البيئية والاجتماعية لمؤسسة التمويل الدولية لم تقيّم أو تعالج بشكل كافٍ تأثيرات تلوث الهواء أو الضوضاء الصادرة عن

المصنع على السكان المحليين ولم تحلل الآثار التراكمية المحتملة في منطقة المشروع ، لا سيما فيما يتعلق بجودة الهواء و الضوضاء وصحة الإنسان.

لم يتم الكشف عن وثائق/ مراجعات التقييم البيئي والاجتماعي للمجتمع المتأثر ولم تقم مؤسسة التمويل الدولية بتقييم ممارسات الإفصاح عن المعلومات والمشاركة المجتمعية للعميل وفقًا للمتطلبات ذات الصلة.

علاوة على ذلك، يرى مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة أن مؤسسة التمويل الدولية أخطأت في قرارها بأن المشروع لم يتطلب شرط "الدعم المجتمعي الواسع". نظرًا لقربها من المناطق السكنية وتأثيرات التلوث على صحة المجتمع ، كان ينبغي اعتبار هذه الآثار "كبيرة" ويجب أن تضمن مؤسسة التمويل الدولية أن الشركة نفذت عملية استشارة نزيهة ومسبقة و مستنيرة قبل القيام بالاستثمار.

لم يقم تقييم مؤسسة التمويل الدولية بتقييم المخاطر والتأثيرات بشكل كافٍ على العاملين لدى العميل. لم تحدد مؤسسة التمويل الدولية القضايا القديمة المتعلقة ببرامج التقاعد المبكر بعد الخصخصة التي نفذت في شركة الاسكندرية لأسمنت بورتلاند في إطار المشروع المشترك في 2002 و 2003 كما هو مطلوب بموجب سياسة الاستدامة. على الرغم من أن معايير الأداء 2 تتطلب توسيع نطاق حماية العمال الأساسيين المتعلقة بظروف العمل، وحرية تكوين الجمعيات، والصحة والسلامة لتشمل العمال المعينين بشكل غير مباشر، لم تقم مؤسسة التمويل الدولية بتقييم نهج العميل في إشراك العاملين بعقود مقابل متطلبات معايير الأداء 2 أو القانون الوطني. كان هذا بمثابة تغاض كبير في الإشراف حيث قام العميل بتوظيف أكثر من 700 عامل بشكل عقود.

قامت مؤسسة التمويل الدولية باستثمارها في رأس المال للعميل في أواخر عام 2010 ، وبعد ذلك ، في أوائل عام 2011 ، أحدثت أحداث الربيع العربي تغييرات كبيرة في المشروع والمجتمعات المحيطة. و كانت قدرة مؤسسة التمويل الدولية على الإشراف على المشروع خلال هذه الفترة محدودة. على مدى السنوات التالية ، قام العمال وأفراد المجتمع والمتقاعدون من عام 2003 باحتجاجات واعتصامات وإضرابات لرفع شكاواهم مع الشركة. خلال هذه الفترة، لم تتواصل مؤسسة التمويل الدولية مع العميل بشأن المخاوف الجوهرية للمجتمع والعمال. كما لم تضمن مؤسسة التمويل الدولية أن العميل كان ينفذ أنشطة مشاركة أصحاب المصلحة كما هو مطلوب من قبل معايير الأداء 1.

في عام 2012 ، أعادت مؤسسة التمويل الدولية التفاوض بشأن خطة العمل البيئية والاجتماعية مع العميل، وألغت متطلبات قياس جودة الهواء المحيط ، لكنها فرضت قيودًا أكثر صرامة على انبعاثات المصادر الثابتة. كما طلبت مؤسسة التمويل الدولية من عملائها الكشف عن بيانات انبعاثات المصادر الثابتة وتنفيذ ضوابط لمصادر الغبار.

نشأت تحديات أخرى للمشروع من نقص الغاز الطبيعي الذي بدأ في عام 2012. وأدى ذلك إلى انخفاض الإنتاج في شركة الاسكندرية لأسمنت بورتلاند وإغلاق مؤقت في عام 2014. عندما بدأت الشركة العمل على تحويل إمدادات الوقود الخاصة بها ،استخدمت مشتقات البترول في البداية قبل تطوير منشآت للوقود البديل والصلب. وضعت النفقات الرأسمالية المرتبطة بهذه التطويرات ضغوطًا مالية إضافية على العميل. وتم تأخير خطط معالجة الغبار المنفلت وانبعاثات المصادر الثابتة لعدة سنوات. دعمت مؤسسة التمويل الدولية جهود عملائها لتنويع مصادر الوقود لكنها لم توثق مراجعتهم لمسودة أو دراسات تقييم الأثر البيئي التي أعدها العميل في 2015 و 2016 كجزء من عملية التحويل، كما هو مطلوب في سياسة الاستدامة. لم تضمن مؤسسة التمويل الدولية تقييم الآثار البيئية والاجتماعية لعملية تغيير مصدر الطاقة والتخفيف من حدتها وفقًا لمعايير مؤسسة التمويل الدولية، ولا سيما متطلبات تقييم البدائل وإشراك المجتمعات المتضررة في عملية التقييم البيئي والاجتماعي.

في غضون ذلك ، تصاعدت احتجاجات العمال مع اعتصام من قبل موظفي شركة العاملين بالعقود في فبراير 2013 في شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند. استمر الاعتصام ثلاثة أيام ، وتبعه اعتقال عدد من العمال وإنهاء المقاول لما يقرب من عقود 50 من العاملين المتعاقد معهم.

في عام 2014 ، أثارت إحدى منظمات المجتمع المدني و هي المبادرة المصرية للحقوق الشخصية ، مخاوف بشأن شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند إلى ممثل البنك الدولي. استعانت مؤسسة التمويل الدولية لاحقًا بخبير خارجي لدعم الإشراف على قضايا العمل. في هذه المرحلة ، لاحظت مؤسسة التمويل الدولية وجود ثغرات في نهج العميل تجاه الصحة والسلامة المهنية وإدارة المقاول (العمال المتعاقدين بنظام العقود). أشارت مؤسسة التمويل الدولية إلى عدم وجود نقابة مستقلة لتمثيل العمال المتعاقدين في شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند. أبلغ العميل مؤسسة التمويل الدولية أن القانون لا يسمح للعمال المتعاقدين بتأسيس نقابة مستقلة في شركة الإسكندرية

لأسمنت بورتلاند. بناءً على نصيحة العميل ، خلصت مؤسسة التمويل الدولية إلى أن متطلبات معايير الأداء 2 فيما يتعلق بحق العمال في التنظيم لا تنطبق على هذه المجموعة من العمال.

لقد شجعت مؤسسة التمويل الدولية عملائها على تحسين علاقتها مع سكان وادي القمر، واستعان العميل بمنظمة غير ربحية لإجراء استطلاع لآراء المجتمع في عام 2015. حدد هذا الاستطلاع مخاوف أعضاء المجتمع فيما يتعلق بالآثار البيئية والصحية للمصنع. ومع ذلك ، تُظهر سجلات مؤسسة التمويل الدولية أن استجابة العميل للمسح تركز على أنشطة المسؤولية المجتمعية للشركات بدلاً من الإفصاح أو الإبلاغ أو المشاركة في الأداء البيئي للمصنع أو الآثار الصحية المحتملة كما هو مطلوب من قبل معايير الأداء 1. على الرغم من أن مؤسسة التمويل الدولية قد حصلت على التزام من عملائها بنشر معلومات حول انبعاثات المصادر الثابتة في عام 2012 ، فقد تأخر هذا الإجراء، إلى الحد الذي لم يتم فيه تبادل المعلومات إلا بعد أن خفضت شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند انبعاثاتها بشكل كبير في عام 2016.

لتحقيق انخفاض في الانبعاثات ، من عام 2012 إلى عام 2016 ، أدخل العميل تدريجيًا ضوابط أكبر على انبعاثات المداخن الخاصة به عن طريق تثبيت المرشحات الكيسية التي كانت فعالة حتى في حالة انقطاع التيار الكهربائي. قدم العميل أيضًا تقنية نظام التخفيض الانتقائي غير التحفيزي في عام 2016 لتقليل انبعاثات أكاسيد النيتروجين ، وقام بتثبيت نظام مغلق للتعامل مع الوقود المشتق من النفايات و كسارة الفحم في الموقع. بشكل عام ، تحسنت انبعاثات الأكوام الانبعاثات الهاربة بشكل ملحوظ خلال فترة استثمار مؤسسة التمويل الدولية. ومع ذلك ، فقد واجهت هذه التحسينات تأخيرات في التنفيذ ولم يتم تواصلها باستمرار مع مجتمع وادي القمر. في عام 2018-2019 ، شجعت مؤسسة التمويل الدولية عملائها على إضفاء الطابع الرسمي على آليتها للتعامل مع الشكاوى الواردة من المجتمع وإبلاغ أدائها البيئي والاجتماعي والأحداث وتدابير التخفيف بدلاً من التركيز فقط على أنشطة المسئولية المجتمعية للشركات. ومع ذلك ، لم تضمن مؤسسة التمويل الدولية قيام العميل بتنفيذ برنامج مشاركة أصحاب المصلحة أو إنشاء آلية تظلم مجتمعية متوافقة مع معايير الأداء 1 خلال فترة استثمار مؤسسة التمويل الدولية.

اعتبارًا من عام 2017 ، ركزت مؤسسة التمويل الدولية مجددًا على ترتيبات العميل لتوريد العمالة وإدارة العمال المتعاقدين. لاحظت مؤسسة التمويل الدولية تحسنًا كبيرًا في الإجراءات الداخلية والاستخدام الأكثر اتساقًا لمعدات الحماية الشخصية من قبل جميع العمال.

يشير سجل المشروع إلى أن مؤسسة التمويل الدولية بذلت جهودًا كبيرة للتعامل مع عملائها والعاملين المباشرين والمتعاقدين في المصنع من أجل فهم قضايا العمل ومعالجتها بشكل أفضل في عامي 2018 و 2019. من بين أمور أخرى ، انخرطت مؤسسة التمويل الدولية مع إدارة بعض شركات العمل المتعاقد معها من الباطن لمناقشة قضايا حرية تكوين الجمعيات ، ونظمت مجموعات للمناقشة مع عمال مباشرين ومتعاقدين ، ودعمت العميل لتعديل شروط التعاقد مع موردي العمالة لتشمل تدابير حماية الصحة والسلامة. قدمت مؤسسة التمويل الدولية توصيات للعميل لتمديد وصول العمال المتعاقدين إلى آليات التظلم ، ومشاركة المعلومات حول سياسات الموارد البشرية وظروف العمل للمقاولين ، والتخطيط للتوظيف مع الأخذ في الاعتبار العمال المتعاقدين الذين يقومون بوظائف مماثلة كالموظفين المباشرين. ومع ذلك ، لم تتأكد مؤسسة التمويل الدولية من قيام العميل بتنفيذ جميع الإجراءات التصحيحية الموصى بها. ونتيجة لذلك ، يرى مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة أن القضايا المتعلقة بحرية تكوين الجمعيات والمسؤولية عن صحة وسلامة العمال المتعاقدين لم يتم تناولها وفقًا لمتطلبات مؤسسة التمويل الدولية.

في الوصول إلى النتائج التي توصل إليها ، أولى مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة الاعتبار الواجب للتغيرات السريعة والمهمة التي حدثت في مصر خلال عمر المشروع. وتشمل هذه الآثار الاجتماعية والاقتصادية للربيع العربي، والتغيرات في الإطار القانوني للاعتراف بالمنظمات العمالية، ونقص الغاز الطبيعي الذي دفع العميل إلى تبديل مصادر الوقود.

يرى مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة أن عدم الامتثال في هذه الحالة ناشئ بشكل أساسي عن:

(أ) الخبرة المحلية المحدودة المشاركة في مراجعة المشروع، ونقص مهارات اللغة العربية في فريق المشروع الأساسي، والمعرفة السياقية المحدودة للقضايا الاجتماعية وقضايا العمل ؛

(ب) الاعتماد على الأداء العام للعميل كشركة أسمنت دولية، مما يؤدي إلى عدم كفاية المراجعة للأداء البيئي والاجتماعي لمصنع الإسكندرية للعميل والموارد المتاحة والالتزام بالتحسينات ؛ و

(ج) معدل تدوير مرتفع للموظفين البيئيين المكلفين بالمشروع ونقص الخبرة الاجتماعية المتخصصة في فريق مؤسسة التمويل الدولية ، لا سيما أثناء التقييم والمراحل المبكرة للإشراف.

باختصار، دعم إشراف مؤسسة التمويل الدولية العميل لتقليل انبعاثاته الهوائية تدريجيًا واتخاذ خطوات لمعالجة الغبار المتسرب. قام العميل بنشر بعض بيانات المراقبة المتعلقة بانبعاثات المداخن وأجرى أنشطة متعلقة بالمسؤولية المجتمعية للشركات في المنطقة المحلية. ومع ذلك ، فإن مراقبة جودة الهواء الحالية ليست كافية لإثبات الامتثال لمعايير مجموعة البنك الدولي لانبعاثات المداخن أو الغبار المتسرب أو التلوث الضوضائي، ولم تضمن مؤسسة التمويل الدولية أن إفصاح العميل ومعالجة المظالم وممارسات مشاركة المجتمع تفي بمتطلبات معايير الأداء 1. نظرًا لقرب المنطقة السكنية المجاورة للشركة، وبيانات التلوث والضوضاء المتاحة من فترة استثمار مؤسسة التمويل الدولية ، يرى مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمةأن آثار التلوث السلبية على المجتمع يمكن التحقق منها. أثرت نقاط الضعف بالنسبة للمشاركة المجتمعية ، وغياب آلية فعالة للتظلم ، وأوجه القصور في الكشف عن المعلومات حول أداء المصنع سلبًا على قدرة السكان المحليين على التفاعل بشكل فعال مع الشركة فيما يتعلق بمخاوفهم. و ساهم الافتقار إلى الإفصاح والمشاركة مع المجتمع بشأن تدابير الحد من التلوث ، على وجه الخصوص ، في إثارة المخاوف بشأن آثار المشروع مما أدى إلى تصعيد الاحتجاجات والمواجهة بين المجتمع والعميل.

فيما يتعلق بالعمالة، أدى التركيز المتزايد على الصحة والسلامة المهنية والعاملين بعقود إلى تحسينات في استخدام معدات الوقاية الشخصية وزيادة الرقابة على الشركات المتعاقدة أثناء فترة استثمار مؤسسة التمويل الدولية. ومع ذلك ، يرى مكتب المحقق أن مؤسسة التمويل الدولية لم تطمئن نفسها إلى أن ترتيبات العمل الحالية للعمال المتعاقدين تفي بمتطلبات معايير الأداء 2 أو أن العميل قد تعامل مع المخاوف التي أثارها متقاعدو عام 2003 أو العمال المتعاقدون السابقون.

سيبقى مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة هذا التحقيق مفتوحًا سوف يراقب استجابة مؤسسة التمويل الدولية لنتائج التحقيق.

جدول الحتويات

1. خلفية عامة 12

1.1 استثمار مؤسسة التمويل الدولية في شركة الإسكندرية للتنمية المحدودة 12

1.2 شكوى شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند 16

1.3 منهجية تحقيق الامتثال 17

1.4 **سياسات ومعايير الأداء والإجراءات المعمول بها لدى مؤسسة التمويل الدولية** 18

1.4.1 نظرة عامة 18

1.4.2 متطلبات ما قبل الاستثمار لمؤسسة التمويل الدولية 19

1.4.3 متطلبات الإشراف على مؤسسة التمويل الدولية 20

1.4.4 خلفية عن المشروع 20

2. **تحليل الامتثال والنتائج** 22

2.1 البيئة 22

2.1.1 البيئة: توثيق التقييم البيئي والاجتماعي 24

2.1.2 البيئة: التراخيص والتصاريح للمصنع 27

2.1.3 البيئة: انبعاثات المصادر الثابتة 29

2.1.4 البيئة: الانبعاثات الهاربة 36

2.1.5 البيئة: الانتقال إلى الفحم 40

2.1.6 البيئة: الضوضاء والاهتزازات والرائحة 46

2.2 المشاركة المجتمعية 48

2.2.1 الإفصاح عن المعلومات 49

2.2.2 المشاركة المجتمعية 53

2.2.3 معالجة المظالم (الشكاوي) والترتيبات الأمنية 56

2.3 العمال وظروف العمل في شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند 59

2.3.1 العمالة: تخفيض القوة العاملة في 2003 60

2.3.2 العمالة: العمال المتعاقدون 62

2.4 خروج مؤسسة التمويل الدولية من المشروع 77

3. **الملخص** 79

قائمة المصطلحات

Acronym	Definition	المصطلح باللغة العربية
ADL	Alex Development Ltd	شركة الاسكندرية للتنمية المحدودة
AMR	Annual Monitoring Review	مراجعة المراقبة السنوية
APCC	Alexandria Portland Cement Company	شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند
BAT	Best Available Technology	أفضل تقنية متاحة
BSCC	Beni Suef Cement Company	شركة بني سويف للأسمنت
CO_2	Carbon Dioxide	ثاني أكسيد الكربون
dB(A)	A-weighted decibels	ديسيبل
EEAA	Egyptian Environmental Affairs Agency	جهاز شئون البيئة المصري
EHS	Environmental Health and Safety	الصحة والسلامة البيئية
EIPR	Egyptian Initiative for Personal Rights	المبادرة المصرية للحقوق الشخصية
E&S	Environmental and Social	البيئية والاجتماعية
ESAP	Environmental and Social Action Plan	خطة العمل البيئية والاجتماعية
ESMS	Environmental and Social Management System	نظام الإدارة البيئية والاجتماعية
ESP	Electrostatic Precipitator	المرسب الالكتروستاتيكي
ESRP	Environmental and Social Review Procedure	إجراء المراجعة البيئية والاجتماعية
ESRS	Environmental and Social Review Summary	ملخص المراجعة البيئية والاجتماعية
GDP	Gross Domestic Production	الناتج المحلي الإجمالي

GHG	Green House Gases emissions	انبعاثات الغازات الدفيئة
GIIP	Good International Industry Practice	الممارسات الصناعية الدولية الجيدة
ISO	International Organization for Standardization	المنظمة الدولية للمقاييس
IFC	International Finance Corporation	مؤسسة التمويل الدولية
LESS	Lead Environmental and Social Specialist	أخصائي بيئي واجتماعي رائد
Mtpa	Million Tons per annum	مليون طن سنويا
MIGA	Multilateral Investment Guarantee Agency	الوكالة الدولية لضمان الاستثمار
NGO	Non-Governmental Organization	منظمة غير حكومية
NO_x	Nitrogen Oxides	أكاسيد النيتروجين
OHSAS	Occupational Health and Safety Assessment Series	سلسلة تقييم الصحة والسلامة المهنية
PM	Particulate Matter	الجسيمات الدقيقه
PS	Performance Standards	معايير الأداء
PS1	Performance Standard 1: Social and Environmental Assessment and Management Systems	معايير الأداء 1: التقييم الاجتماعي والبيئي وأنظمة الإدارة
PS2	Performance Standard 2: Labor and Working Conditions	معايير الأداء 2: العمالة وظروف العمل
PS3	Performance Standard 3: Pollution Prevention and Abatement	معايير الأداء رقم 3: منع التلوث والحد منه
PS4	Performance Standard 4: Community Health, Safety and Security	معايير الأداء 4: صحة المجتمع وسلامته وأمنه
RDF	Refuse Derived Fuel	وقود مشتق من النفايات
SCD	Sustainability Center for Development	مركز الاستدامة للتنمية

SNCR	Non-Catalyst Reduction System	نظام التخفيض غير المحفز
SO_2	Sulfur Dioxide	ثاني أكسيد الكبريت
TCE	Titan Cement Egypt	شركة تيتان مصر للأسمنت
WBCSD	World Business Council for Sustainable Development	مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة
WBG	World Bank Group	مجموعة البنك الدولي

نظرة عامة على عملية الامتثال لمكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة

تم تحديد نهج مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة في تفويض الامتثال الخاص به في إرشاداته التشغيلية (مارس 2013).

عندما يتلقى مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة شكوى و تكون هذه الشكوي مؤهلة ، تخضع أولاً للتقييم لتحديد كيفية الرد. إذا تم تفعيل وظيفة الامتثال لمكتب المحقق ، فسيقوم المكتب بإجراء تقييم لمشاركة أي من مؤسسة التمويل الدولية / الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في المشروع وتحديد ما إذا كان هناك ما يبرر إجراء تحقيق. يمكن أيضًا تفعيل وظيفة الامتثال الخاصة بمكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة من قبل رئيس مجموعة البنك الدولي ، أو نائب رئيس مكتب المحقق، أو الإدارة العليا لمؤسسة التمويل الدولية / الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

تركز تحقيقات الامتثال لدى مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة على مؤسسة التمويل الدولية / الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، وكيف تأكدت كلا من مؤسسة التمويل الدولية / الوكالة الدولية لضمان الاستثمار من الأداء البيئي والاجتماعي للمشروع. الغرض من تحقيق امتثال مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة هو ضمان الامتثال للسياسات والمعايير والمبادئ التوجيهية والإجراءات والشروط لمشاركة مؤسسة التمويل الدولية / الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، وبالتالي تحسين الأداء البيئي والاجتماعي للمؤسسة.

في سياق تحقيق الامتثال لمكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة، يدور الخلاف حول ما إذا كانت:

- النتائج البيئية والاجتماعية الفعلية لمشروع ما تتسق أو تتعارض مع التأثير المستهدف لأحكام سياسة مؤسسة التمويل الدولية / الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ؛ أو
- أدى إخفاق مؤسسة التمويل الدولية / الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في معالجة القضايا البيئية والاجتماعية كجزء من التقييم أو الإشراف إلى نتائج مخالفة للتأثير المرغوب فيه بالنسبة لأحكام السياسة.

في كثير من الحالات ، عند تقييم أداء المشروع وتنفيذ التدابير لتلبية المتطلبات ذات الصلة ، يكون من الضروري مراجعة إجراءات عميل مؤسسة التمويل الدولية والتحقق من النتائج في هذا المجال.

لا يمتلك مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة أي سلطة فيما يتعلق بالعمليات القضائية. مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة لا يعد محكمة استئناف ولا آلية إنفاذ قانونية ، كما أنه ليس بديلاً عن أنظمة المحاكم الدولية أو أنظمة المحاكم في البلدان المضيفة.

عند الانتهاء من تحقيق الامتثال ، تُمنح مؤسسة التمويل الدولية / الوكالة الدولية لضمان الاستثمار 20 يوم عمل لإعداد رد عام. ثم يتم إرسال تقرير تحقيق الامتثال، جنبًا إلى جنب مع أي رد من قبل مؤسسة التمويل الدولية / أو الوكالة الدولية لضمان الاستثمار إلى رئيس مجموعة البنك الدولي للموافقة عليه، وبعد ذلك يتم نشره على الموقع الخاص بمكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة (www.cao-ombudsman.org).

في الحالات التي يتبين فيها أن مؤسسة التمويل الدولية / الوكالة الدولية لضمان الاستثمار خارجة عن الامتثال، يبقي مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة التحقيق مفتوحا ويراقب الوضع حتى يتم التأكد أن الإجراءات التي سوف تتخذها مؤسسة التمويل الدولية / الوكالة الدولية لضمان الاستثمار تتصدى لعدم الامتثال. وبعد ذلك ، سيغلق مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة تحقيق الامتثال.

1.خلفية عامة

1.1 استثمار مؤسسة التمويل الدولية في شركة الإسكندرية للتنمية المحدودة

تيتان جروب (تيتان) هي شركة دولية منتجة للأسمنت ومواد البناء. في عام 2009، بعد خروج شريكها لافارج من مشروع مشترك بينهما، طلبت تيتان وهي عميل حالي لمؤسسة التمويل الدولية استثمار من قبل مؤسسة التمويل الدولية للمساعدة في توسيع عملياتها في مصر. في نوفمبر 2010 ، وافقت مؤسسة التمويل الدولية على استثمار في رأس مال شركة الإسكندرية للتنمية المحدودة أو ما يشار اليه بالعميل)، وهي شركة تابعة لشركة تيتان مصر و هي الشركة القابضة لأعمال تيتان المصرية ، وشركة الاسكندرية لاسمنت بورتلاند (أو مشغل المشروع) ، وشركة بني سويف للأسمنت ، وكلاهما يشغلان مصانع للأسمنت.

وافق مجلس إدارة مؤسسة التمويل الدولية على استثمار في رأس المال يصل إلى 80 مليون يورو ، وهو ما يمثل مساهمة غير مباشرة تصل إلى 15.2٪ من رأس المال القائم لشركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند. كان الغرض المعلن من استثمار مؤسسة التمويل الدولية هو المساعدة في تمويل إنشاء خط إنتاج أسمنت ثانٍ في شركة بني سويف للأسمنت؛ والاستثمار في التكامل الرأسي للعميل في الركام والخرسانة الجاهزة ؛ و تحسين الأداء البيئي للمحطات من خلال رفع مستوى الحد من التلوث وتحسين كفاءة الطاقة ؛ واستكمال مشاريع تسهيل و تيسير مختلفة في كل من شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند، وشركة بني سويف للأسمنت.

وقعت شركة الإسكندرية للتنمية المحدودة ومؤسسة التمويل الدولية اتفاقية استثمار في مارس 2010 وصرفت مؤسسة التمويل الدولية 80 مليون يورو في نوفمبر 2010. تم تصنيف الاستثمار ضمن الفئة ب ، مما يعني أن مؤسسة التمويل الدولية قيمت المشروع على أنه "له آثار اجتماعية أو بيئية سلبية محتملة محدودة ، مقتصرة فقط على الموقع و قابلة للمعالجة إلى حد كبير بسهولة من خلال تدابير التخفيف ".[1]

يستجيب تقرير التحقيق هذا لشكوى تتعلق بالآثار البيئية والاجتماعية لمصنع الأسمنت لشركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند ("المشروع"). و يقع المشروع في وادي القمر بالإسكندرية بالقرب من منطقة سكنية.[2]

في يناير 2020 ، أبلغت مؤسسة التمويل الدولية مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة بأنها خرجت من استثمارها المباشر مع العميل في ديسمبر 2019. تضمنت صفقة ديسمبر 2019 بيع أسهم مؤسسة التمويل الدولية للعميل مقابل سداد جزئي وإنشاء التزام دين (حساب مدين) مستحق الدفع من الشركة الأم على مدى عامين. في مايو 2021 ، أبلغت مؤسسة التمويل الدولية مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة بأنها استلمت الدفعة النهائية المستحقة. تداخلت مؤسسة التمويل الدولية في المشروع من خلال استثمار وسيط مالي ، ومع ذلك ، توقف هذا التداخل في نوفمبر 2020 .

شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند

تأسست شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند من قبل الحكومة المصرية في عام 1948 وتم خصخصتها في عام 2000.[3] استحوذت شركة لافارج على المصنع في البداية. في عام 2002 ، اشترت شركة تيتان 50٪ من أسهم شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند في مشروع مشترك مع لافارج. أدارت شركة لافارج العمليات حتى مايو 2008 ، و بعدها اشترت تيتان حصة لافارج وأصبحت المالك الوحيد لشركة الاسكندرية لاسمنت بورتلاند.[4]

تقع شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند في غرب الإسكندرية على الساحل الشمالي لمصر (انظر الشكل 1). المصنع محاط من ثلاث جهات بمرافق صناعية أخرى. توجد إلى الجنوب من المصنع منطقة سكنية كثيفة تسمى وادي القمر ، مماثلة في الحجم لشركة الاسكندرية لاسمنت بورتلاند.

---

[1] سياسة الاستدامة (2006) ، الفقرة. 18.
[2] مؤسسة التمويل الدولية ، تيتان إيجيبت ، ملخص المراجعة البيئية والاجتماعية .https://bit.ly/2FBWqHM
[3] اشترت بلو سيركل للأسمنت المصنع في البداية . في عام 2001 ، استحوذت لافارج على بلو سيركل.
[4] مؤسسة التمويل الدولية ، تيتان إيجيبت ، ملخص المراجعة البيئية والاجتماعية https://bit.ly/2FBWqHM.

صورة 1 . موقع شركة الاسكندرية لأسمنت بورتلاند و منطقة وادي القمر

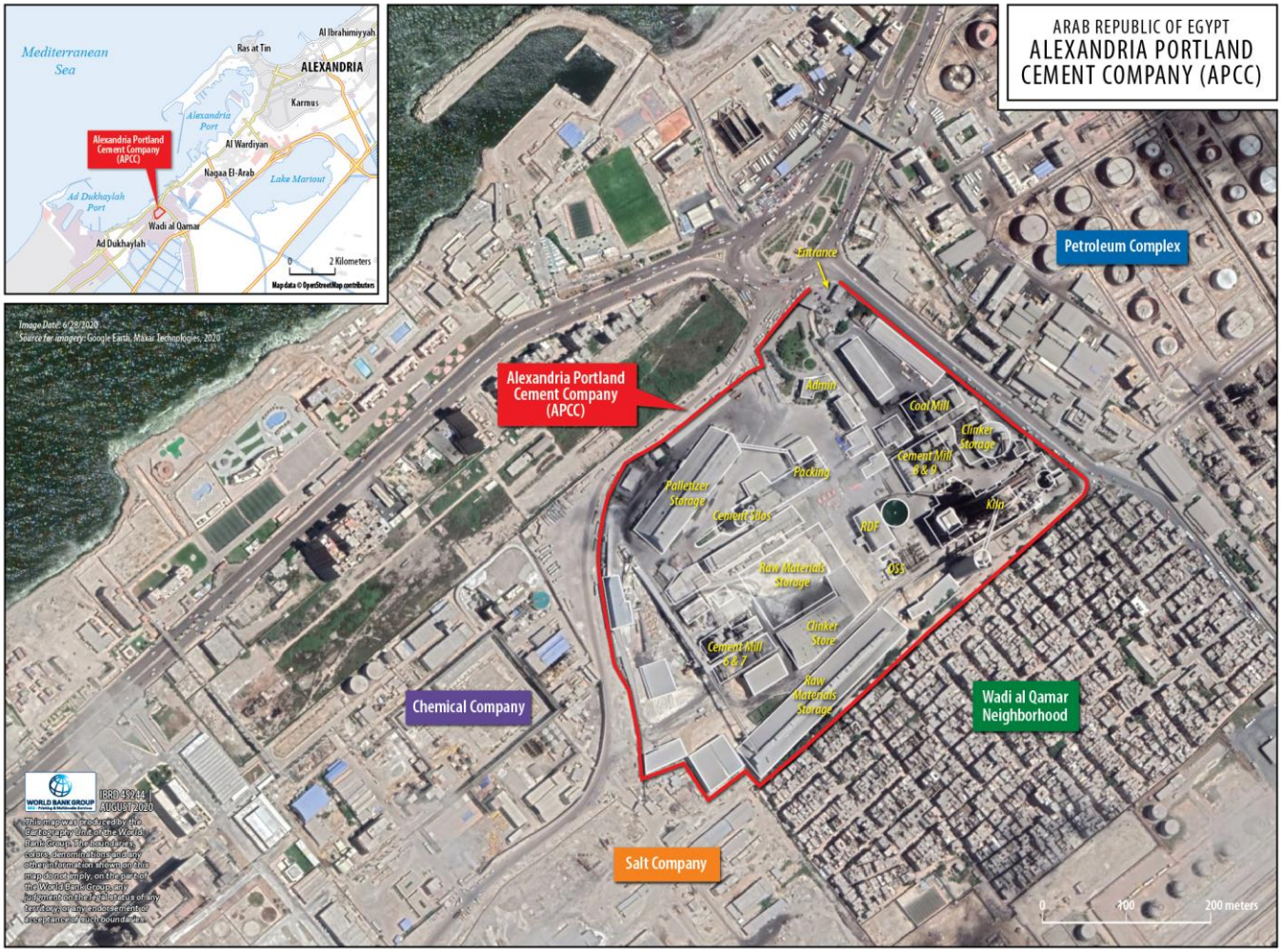

المصدر:خريطة لدي مجموعة البنك الدولي

في وقت تأسيس شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند، كان المصنع يعمل بأربعة أفران باستخدام العمليات الرطبة لتصنيع الأسمنت. في عام 1996، طلبت الإدارة إنشاء خط إنتاج جديد للكلنكر قادر على معالجة 3000 طن في اليوم.[5] في يوليو 2002 ، أصبح الفرن الخامس جاهزًا للعمل كخط يعمل بالمعالجة الجافة. بالمقارنة مع الأفران القديمة ، أنتج الفرن الخامس تلوثًا أقل بكثير وكان أكثر كفاءة. كما أنه تتطلب نسبة عمالة أقل للعمل. في عامي 2002 و 2003 ، نفذت شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند خطة تقليص حجم قوتها العاملة من خلال برامج التقاعد المبكر الطوعي. تم بعد ذلك هدم الخطوط الأربعة القديمة ابتداء من عام 2005.

في وقت استثمار مؤسسة التمويل الدولية ، كانت شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند تعمل بالغاز الطبيعي فقط وكانت طاقة الأسمنت للمصنع 2 مليون طن سنويًا.

[5] ف.ل. سميدث. العناوين الأساسية 2001 الصفحة 4

صورة 2. تخطيط شركة الاسكندرية لأسمنت بورتلاند 2017

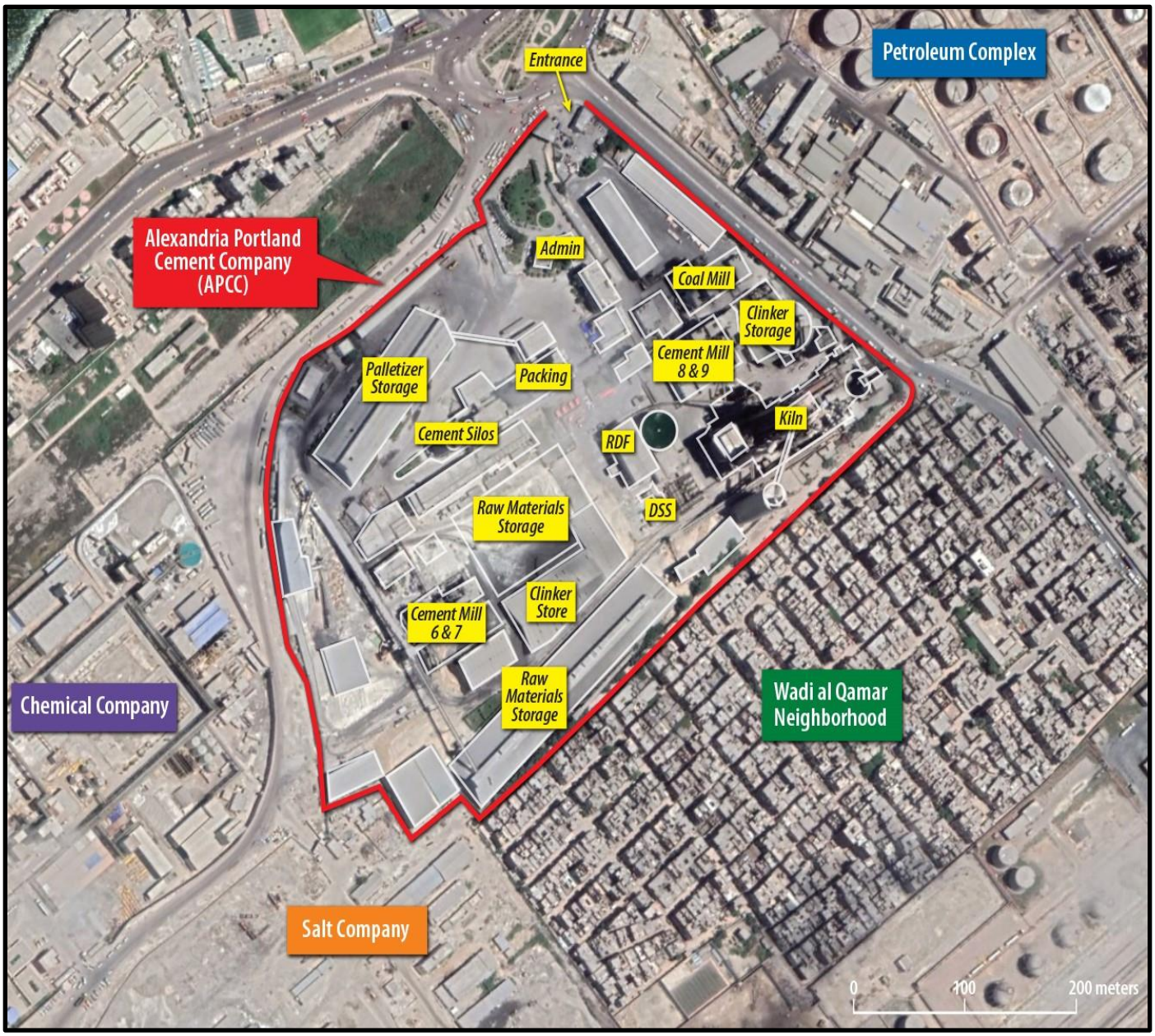

المصدر:خريطة لدي مجموعة البنك الدولي

صورة 3. منظر لشركة الاسكندرية لأسمنت بورتلاند من الشمال

المصدر: موقع APCC الإلكتروني ، متاح علىhttps://goo.gl/SDd8Pw

صورة 4 و 5. منظر لشركة الاسكندرية لاسمنت بورتلاند من وادي القمر

المصدر: مكتب المحقق المستشار لشئون التقيد بالأنظمة ، زيارة ميدانية ، كانون الثاني 2017 ، مناظر لبرج التسخين وخط الإنتاج الخامس من وادي القمر.

صورة 6: منظر لمنطقة ودي القمر من شركة الاسكندرية لأسمنت بورتلاند

المصدر: مكتب المحقق المستشار لشئون التقيد بالأنظمة ، زيارة ميدانية ، كانون الثاني 2017 منظر لوادي القمر من برج التسخين . الصورة توضح المنطقة السكنية.

1.2 شكوى شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند

في أبريل 2015، تلقى مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة شكوى من مجموعة من سكان وادي القمر وعاملين سابقين في شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند،مدعومين من المنظمات غير الحكومية المحلية ، بما في ذلك المبادرة المصرية للحقوق الشخصية (معًا، "المشتكون").[6] يجادل المشتكون بأن تمويل مؤسسة التمويل الدولية للمشروع لا يتوافق مع السياسات البيئية والاجتماعية الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية. تم تحويل الشكوى إلى وظيفة الامتثال الخاصة بمكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة للتقييم في مايو 2016.[7]

ويدعي أصحاب الشكوى أن تشغيل المصنع يؤدي إلى تلوث يؤثر على صحة العمال والمقيمين. ويزعمون أن استخدام مصنع الأسمنت للفحم كوقود سيزيد من التلوث. يزعم المشتكون أيضا أن تشغيل المصنع يتسبب في تلوث ضوضائي وتشققات في المباني المجاورة. يذكر المشتكون أن مصنع الأسمنت لا يمتثل لمتطلبات القانون الوطني ، لأن المشروع لا يحمل الترخيص البيئي المناسب للعمل.

---

[6] مكتب المحقق/ شركة الاسكندرية للتنمية المحدودة 01 / وادي القمر ، تم تقديمه في 9 أبريل 2015 ، الشكوى متوفرة على: https://goo.gl/LuSDjR؛ و ملخص الشكوي متاح على: https://goo.gl/NZZF0t.

[7] مكتب المحقق، "تقرير تقييم الامتثال لاستثمارات مؤسسة التمويل الدولية في شركة الإسكندرية للتنمية المحدودة ، "تموز (يوليو) 2016 ، متاح على: https://goo.gl/dooogX.

يذكر المشتكون أيضا أن المشروع ينتهك معايير الأداء 2 (العمالة وظروف العمل) وقانون العمل المصري. يزعم أصحاب الشكوى أن شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند فصلت العمال الدائمين و وظفتهم بعد ذلك كعمال متعاقدين بشكل مؤقت. وبحسب المشتكين، فإن بعض العمال المؤقتين يعملون في الشركة منذ 12 عامًا. يذكر المشتكون أن العمال المتعاقدين لا يتمتعون بنفس المزايا التي يتمتع بها الموظفون المباشرون في الشركة، مثل المفاوضة الجماعية والأجور وتقاسم الأرباح. وبحسب المشتكيين ، فقد حرم العميل العمال اللذين حصلوا على تقاعد مبكر في عام 2003 من المزايا التي من المفترض الحصول عليها وأيضا انتهاك حقوق العمال في الاعتصامات السلمية من خلال استدعاء الشرطة لتفريق الإضرابات والتجمعات بالقوة.

فيما يتعلق بالإفصاح عن المعلومات ، يدعي المشتكون أنه لم يتم الكشف عن تقييم الأثر البيئي المتعلق بالمشروع و لم يتم طرحه للاستشارة العامة ، على الرغم من أن القانون المصري يتطلب تقديم تقييم الأثر البيئي لتوسيع أو تجديد المرافق القائمة. يذكر المشتكون أن السكان المحليين شاركوا في احتجاجات سلمية ضد المشروع بسبب تلوث الهواء والضوضاء.

1.3 منهجية تحقيق الامتثال

تم إجراء تحقيق الامتثال وفقًا للإرشادات التشغيلية[8] لمكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة، و تم نشر اختصاصات تحقيق الامتثال على الموقع الخاص بمكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة في سبتمبر 2016 (انظر الملحق د).[9] تثير الاختصاصات الأسئلة التالية:

1. ما إذا كانت المراجعة البيئية والاجتماعية التي أجرتها مؤسسة التمويل الدولية للعميل قبل الاستثمار متناسبة مع المخاطر ؛
2. ما إذا كانت مؤسسة التمويل الدولية قد اتخذت الخطوات الكافية للتأكد من الامتثال للقانون الوطني ، فيما يتعلق بالترخيص البيئي للمشروع ؛
3. ما إذا كانت مؤسسة التمويل الدولية قد اتخذت خطوات كافية لتأكيد الامتثال لمتطلبات المشاركة المجتمعية والتشاور والإفصاح ؛
4. ما إذا كانت مؤسسة التمويل الدولية قد اتخذت الخطوات الكافية للتأكد من التطبيق المناسب لمعايير الأداء 2 في المشروع ، خاصة العاملين المتعاقدين ؛
5. ما إذا كانت مؤسسة التمويل الدولية قد اتخذت الخطوات الكافية للتأكد من التطبيق المناسب لمعايير الأداء 3 في المشروع ، خاصة فيما يتعلق بتأثيرات تحويل مصنع الأسمنت إلى الفحم ؛
6. ما إذا كانت مؤسسة التمويل الدولية قد طبقت بشكل صحيح متطلباتها فيما يتعلق بتقييم الأثر التراكمي للمشروع قبل بدء الاستثمار.

في الفترة من سبتمبر 2016 إلى ديسمبر 2017 ، قام فريق التحقيق في مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة ، و شمل ذلك موظفو مكتب المحقق واثنين من أعضاء اللجنة الخارجيين (خبير في العمل وخبير في جودة الهواء) بمراجعة ملفات مشاريع مؤسسة التمويل الدولية ، وإجراء مقابلات مع موظفي مؤسسة التمويل الدولية الذين لديهم معرفة مباشرة بالمشروع ، ومراجعة المعلومات الأساسية و الفرعية المتعلقة بالمشروع. أجريت المقابلات شخصيًا و عبر الهاتف. في يناير 2017 ، أجرى فريق التحقيق زيارة ميدانية إلى القاهرة والإسكندرية ، مصر، حيث التقوا بممثلين عن مجموعة المشتكين، وسكان وادي القمر ، والعاملين الحاليين والسابقين في شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند، وموظفي إدارة الشركة وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين. كما استفاد تقرير تحقيق مكتب المحقق أيضا من خبير في القانون المصري تم تعيينه من قبل المكتب كمستشار له أثناء إجراء التحقيق.

عند النظر في الأداء البيئي و الاجتماعي لمؤسسة التمويل الدولية فيما يتعلق بهذا الاستثمار ، كان مكتب المحقق واعيًا بعدم توقع الأداء علي عند مستوي معين. وبدلاً من ذلك ، فإن السؤال المطروح كان ما إذا كان هناك دليل على أن مؤسسة التمويل الدولية قد طبقت المتطلبات ذات الصلة بالنظر إلى مصادر المعلومات المتاحة في ذلك الوقت.

[8] المبادئ التوجيهية لمكتب المحقق ، 2013 ، الفقرة. 4.4.1 ، متاح على: 6http://goo.gl/2z8UD.
[9] الاختصاصات المحددة لمكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة للتحقيق في الامتثال لاستثمارات مؤسسة التمويل الدولية في شركة الاسكندرية للتنمية المحدودة ، مصر ، سبتمبر 2016 ، متاح على: https://goo.gl/tvzC6W.

يتركز امتثال مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة على الأداء البيئي والاجتماعي لمؤسسة التمويل الدولية. وفقًا للإرشادات التشغيلية لمكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة ، يوثق هذا التقرير نتائج التحقيق فيما يتعلق بامتثال مؤسسة التمويل الدولية للمتطلبات ذات الصلة والنتائج البيئية و / أو الاجتماعية السلبية ، بما في ذلك مدى ارتباطها بالمشروع بشكل يمكن التحقق منه.

1.4 سياسات ومعايير الأداء والإجراءات المعمول بها لدى مؤسسة التمويل الدولية

يشرف مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة على التحقيقات المتعلقة بالأداء البيئي و الاجتماعي التابع لمؤسسة التمويل الدولية من خلال تقييم الامتثال لسياسات مؤسسة التمويل الدولية ومعايير الأداء والمبادئ التوجيهية والإجراءات والمتطلبات التي قد يؤدي انتهاكها إلى نتائج بيئية و / أو اجتماعية سلبية.[10] يحدد هذا القسم المصادر الرئيسية للسياسات والمعايير والإجراءات المستخدمة لأغراض هذا التحقيق ، ويلخص المتطلبات التي تنطبق على مؤسسة التمويل الدولية أثناء دورة المشروع: متطلبات تقييم ما قبل الاستثمار ومتطلبات الإشراف.

1.4.1 نظرة عامة

تشمل المعايير ذات الصلة لغرض المشروع سياسة مؤسسة التمويل الدولية لعام 2006 بشأن الاستدامة البيئية والاجتماعية (سياسة الاستدامة).[11] تحدد سياسة الاستدامة كيف ستجري مؤسسة التمويل الدولية المراجعة الواجبة للمخاطر البيئية والاجتماعية المرتبطة بالمشروع المقترح ، وكيف سيتم تصنيف المشاريع والإشراف عليها. يتطلب الأمر من مؤسسة التمويل الدولية تحديد مشكلات الامتثال والعمل مع العميل لمعالجتها إذا ظهرت. تسعى مؤسسة التمويل الدولية من خلال سياسة الاستدامة ، "إلى ضمان تشغيل المشروع الذي تموله بطريقة تتفق مع متطلبات معايير الأداء".[12] تقر سياسة الاستدامة أيضًا بأدوار ومسؤوليات القطاع الخاص في احترام حقوق الإنسان.[13]

تنفذ مؤسسة التمويل الدولية الالتزامات المنصوص عليها في سياسة الاستدامة من خلال دليل إجراءات المراجعة البيئية والاجتماعية ، والذي يتم تحديثه بشكل دوري.[14] تمت الموافقة على المشروع بموجب دليل إجراءات المراجعة البيئية والاجتماعية - الإصدار 4 (2009) وتم الإشراف عليه بموجب الإصدارات اللاحقة من إجراءات المراجعة البيئية والاجتماعية.

تحدد سياسة مؤسسة التمويل الدولية لعام 2006 الخاصة بالإفصاح عن المعلومات (سياسة الإفصاح) التزام مؤسسة التمويل الدولية بالشفافية حول أنشطتها وتصف نطاق المعلومات التي تتيحها مؤسسة التمويل الدولية للجمهور.[15] من خلال هذه السياسة ، تشجع مؤسسة التمويل الدولية عملائها على أن يكونوا أكثر شفافية بشأن أعمالهم، مع ملاحظة أن التزام العملاء بالشفافية والمساءلة يساعد في ضمان استدامة أعمالهم على المدى الطويل.[16]

تم استثمار مؤسسة التمويل الدولية في شركة الاسكندرية للتنمية المحدودة تحت مظلة معايير الأداء لعام 2006 بشأن الاستدامة البيئية والاجتماعية . تحدد معايير الأداء مسؤوليات عملاء مؤسسة التمويل الدولية لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية. التزم العميل بتنفيذ معايير الأداء فيما يتعلق بالمشروع في اتفاقيات الاستثمار المبرمة في مارس 2010. تتطلب معايير الأداء أن يقوم العميل بإجراء تقييم بيئي واجتماعي لتحديد المخاطر والآثار الفعلية والمحتملة على البيئة و المجتمع، وأن يقوموا بتنفيذ نظام تخفيف للحد من هذه المخاطر. يطبق العميل تسلسلًا هرميًا للتخفيف لتوقع وتجنب الآثار البيئية والاجتماعية السلبية على العمال والمجتمعات والبيئة ، أو عندما لا يكون التجنب ممكنًا ، لتقليل الآثار المتبقية ، وحيثما تظل الآثار متبقية ، التعويض عن المخاطر والآثار ، حسب الاقتضاء.[17]

---

[10] المبادئ التوجيهية التشغيلية لمكتب المحقق ، 2013 ، الفقرة 4.3.
[11] مؤسسة التمويل الدولية ، سياسة الاستدامة الاجتماعية والبيئية ، 30 أبريل 2006 ، متاح على: https://bit.ly/2s9LnCl.
[12] مؤسسة التمويل الدولية ، سياسة الاستدامة (2006) ، الفقرة. 5.
[13] مؤسسة التمويل الدولية ، سياسة الاستدامة (2006) ، الفقرة. 8.
[14] دليل إجراءات المراجعة البيئية والاجتماعية لمؤسسة التمويل الدولية ، متاح على: https://goo.gl/9J4W3C. توجد نسخ إضافية في الملف لدى مكتب المحقق.
[15] مؤسسة التمويل الدولية ، سياسة الإفصاح عن المعلومات ، 2006 ، متوفرة على: https://goo.gl/vdXp8j.
[16] نفس المصدر الفقرة 4.
[17] معايير الأداء 1. 2006. الأهداف. النقاط 2-4.

القضايا البيئية والاجتماعية المحددة التي أثيرت في الشكوى تقع ضمن معايير الأداء 1: التقييم الاجتماعي والبيئي وأنظمة الإدارة ؛ معايير الأداء 2: العمالة وظروف العمل ؛ معايير الأداء 3: منع التلوث والحد منه و معايير الأداء 4: صحة المجتمع وسلامته وأمنه. تم تحديد الإرشادات التفصيلية فيما يتعلق بهذه المتطلبات في الملاحظات الإرشادية لمؤسسة التمويل الدولية لعام 2007: معايير الأداء بشأن الاستدامة الاجتماعية والبيئية (ملاحظات إرشادية).[18]

كما تم وضع الإرشادات الفنية في إرشادات البيئة والصحة والسلامة (إرشادات البيئة والصحة والسلامة).[19] تقدم الإرشادات بشأن البيئة والصحة والسلامة أمثلة عامة ومحددة للممارسات الصناعية الدولية الجيدة ، للمشاريع الجديدة والقائمة ، ويتم تطبيقها من قبل مؤسسة التمويل الدولية بالاقتران مع المعايير الوطنية ومعايير الأداء.[20]

1.4.2 متطلبات ما قبل الاستثمار لمؤسسة التمويل الدولية

تشير سياسة الاستدامة إلى أن مراجعة ما قبل الاستثمار التي تجريها مؤسسة التمويل الدولية للمشروع تعد عاملاً مهمًا في قرارها بتمويل المشروع من عدمه. عندما يتم المضي قدمًا في المشروع ، ستحدد المراجعة البيئية والاجتماعية الشروط البيئية والاجتماعية للتمويل.[21] يجب أن تكون المراجعة البيئية والاجتماعية التي تجريها مؤسسة التمويل الدولية "مناسبة لطبيعة المشروع وحجمه ، وتتناسب مع مستوى المخاطر والآثار الاجتماعية والبيئية".[22] في حالة وجود تأثيرات بيئية واجتماعية تاريخية مهمة مرتبطة بالمشروع ، بما في ذلك تلك التي يسببها الآخرون ، تعمل مؤسسة التمويل الدولية مع العميل لتحديد تدابير العلاج الممكنة.[23] في حالة المشاريع ذات الآثار السلبية الكبيرة على المجتمعات المتضررة ، تؤكد مؤسسة التمويل الدولية لنفسها أيضًا أن هناك "دعم مجتمعي واسع" للمشروع من قبل المجتمعات المتضررة.[24]

عند إجراء المراجعة البيئية والاجتماعية ، تراعي مؤسسة التمويل الدولية ما يلي: (1) المخاطر البيئية والاجتماعية وآثار المشروع وفقًا لتقييم العميل ؛ (2) التزام وقدرة العميل على إدارة التأثيرات المتوقعة ، بما في ذلك نظام إداري بيئي واجتماعي للعميل ؛ و (3) دور الأطراف الثالثة في امتثال المشروع لمعايير الأداء.[25]

في الحالات التي لا يفي فيها التقييم البيئي والاجتماعي الخاص بالعميل بمتطلبات معايير الأداء، تطلب مؤسسة التمويل الدولية من العميل إجراء تقييم إضافي أو تكليفه من قبل خبراء خارجيين. [26]

لا تمول مؤسسة التمويل الدولية نشاطًا تجاريًا جديدًا لا يتوقع أن يفي بمعايير الأداء خلال فترة زمنية معقولة.[27]

يُطلب من عملاء مؤسسة التمويل الدولية إنشاء نظام إداري بيئي واجتماعي يتناسب مع مستوى المخاطر البيئية والاجتماعية وآثار المشروع ودمج التقييم البيئي والاجتماعي ، وبرنامج الإدارة ، والقدرات التنظيمية ، والتدريب ، وإشراك المجتمع ، والرصد ، وإعداد التقارير.[28] يجب أن يعتمد التقييم على المعلومات الحالية ، ويجب أن يشمل جميع المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية ذات الصلة (بما في ذلك الآثار التراكمية المحتملة) ، ويجب أن يتم إعداده من قبل أشخاص مؤهلين وذوي خبرة.[29]

---

[18] الملاحظات الإرشادية لمؤسسة التمويل الدولية : معايير الأداء بشأن الاستدامة الاجتماعية والبيئية ، 31 يوليو 2007 ، متاح على: https://bit.ly/2T85RXm.

[19] مجموعة البنك الدولي ، دليل إرشادات الصحة والسلامة البيئية ، 2007 ، متاح على: https://goo.gl/SPQreo.

[20] عندما تختلف المتطلبات الوطنية والإرشادات بشأن البيئة والصحة والسلامة ، من المتوقع أن تحقق المشروعات ما هو أكثر صرامة من الاثنين ، البيئة والصحة والسلامة ، 2007 ، مقدمة.

[21] مؤسسة التمويل الدولية ، 2006 ، سياسة الاستدامة ، الفقرة. 5.

[22] مؤسسة التمويل الدولية ، 2006 ، سياسة الاستدامة ، الفقرة. 13.

[23] مؤسسة التمويل الدولية ، 2006 ، سياسة الاستدامة ، الفقرة. 13.

[24] مؤسسة التمويل الدولية ، 2006 ، سياسة الاستدامة ، الفقرة. 15. تمت مناقشة متطلبات "الدعم المجتمعي الواسع" بمزيد من التفصيل في القسم 2.2.2 أدناه.

[25] مؤسسة التمويل الدولية ، 2006 ، سياسة الاستدامة ، الفقرة. 15.

[26] مؤسسة التمويل الدولية ، 2006 ، سياسة الاستدامة ، الفقرة. 15.

[27] مؤسسة التمويل الدولية ، 2006 ، سياسة الاستدامة ، الفقرة. 17.

[28] معايير الأداء 1، 2006 ، الفقرة. 3.

[29] معايير الأداء لمؤسسة التمويل الدولية، 2006، الفقرات. 4 و 5 و 7 و 8.

عندما يحدد التقييم البيئي والاجتماعي تدابير التخفيف اللازمة للامتثال للقوانين واللوائح الوطنية ولتلبية متطلبات معايير الأداء لمؤسسة التمويل الدولية، يقوم العميل بإعداد خطة عمل.[30] يجب أن تعكس خطة العمل نتائج التشاور مع المجتمعات المتضررة. [31] تتطلب معايير الأداء 1 أن تتضمن خطة العمل الإجراءات اللازمة لتنفيذ المجموعات المختلفة من تدابير التخفيف أو الإجراءات التصحيحية التي يتعين اتخاذها ، وتحديد أولويات هذه الإجراءات ، وأيضا الجدول الزمني لتنفيذها ، والآلية لإعداد التقارير الخارجية عن التنفيذ. [32]

1.4.3 متطلبات الإشراف على مؤسسة التمويل الدولية

بعد الموافقة والاستثمار ، يجب أن تراقب مؤسسة التمويل الدولية الأداء الاجتماعي والبيئي للعميل طوال فترة استثمارها.[33] تنص سياسة الاستدامة على أنه كجزء من أنشطة المراقبة التابعة لمؤسسة التمويل الدولية ، ستقوم مؤسسة التمويل الدولية بما يلي:[34]

- القيام بزيارات ميدانية لبعض المشاريع التي تنطوي على المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية.
- مطالبة العميل بتقديم تقارير مراقبة دورية عن أدائه البيئي والاجتماعي.
- مراجعة أداء المشروع على أساس التزامات العميل في خطة العمل ، كما يرد في تقارير مراقبة العميل ، وعند الاقتضاء ، مراجعة أي فرص لتحسين الأداء مع العميل.

إذا كانت ظروف المشروع المتغيرة ستؤدي إلى آثار اجتماعية أو بيئية سلبية ، فستعمل مؤسسة التمويل الدولية مع العميل لمعالجتها.[35] إذا فشل العميل في الامتثال لالتزاماته الاجتماعية والبيئية ، على النحو المنصوص عليه في خطة العمل أو الاتفاقية القانونية مع مؤسسة التمويل الدولية ، فستعمل مؤسسة التمويل الدولية مع العميل لإعادته إلى الامتثال إلى أقصى حد ممكن.[36] إذا فشل العميل في استعادة الامتثال ، فسوف تمارس مؤسسة التمويل الدولية الحلول الأخري عند الاقتضاء.[37]

يصف إجراء المراجعة البيئية والاجتماعية دور مؤسسة التمويل الدولية في الإشراف على الأداء البيئي و الاجتماعي للعميل خلال فترة التمويل. يستمر إشراف مؤسسة التمويل الدولية حتى يتم إغلاق المشروع كاستثمار من مؤسسة التمويل الدولية.[38] الغرض من الإشراف هو: (1) الحصول على معلومات لتقييم حالة امتثال المشروع لمعايير الأداء والمتطلبات البيئية والاجتماعية المحددة الأخرى المتفق عليها في الالتزام ، (2) تقييم المستوى الحالي للمخاطر البيئية والاجتماعية وتقديم المشورة للعميل حول كيفية معالجته للقضايا البيئية والاجتماعية الحرجة ، و (3) تحديد فرص التحسين والممارسات الجيدة التي يمكن تطبيقها على مشاريع مماثلة.[39]

1.4.4 خلفية عن المشروع

يقدم هذا القسم لمحة عامة عن التطورات السياقية ذات الصلة في مصر أثناء تقييم المشروع والإشراف عليه فيما يتعلق بخصخصة الشركات المملوكة للدولة ، والربيع العربي ، ونقص الغاز. يقدم الجدول التالي تلخيص زمني عن المشروع. بالإضافة إلى ذلك ، يشمل الملحق (ب) على جدول زمني مفصل للمشروع والشكوى المقدمة لمكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة.

---

[30] معايير الأداء 1، 2006 ، الفقرة. 16.
[31] معايير الأداء 1، 2006 ، الفقرة. 16. انظر أيضا الفقرة 21.
[32] معايير الأداء 1، 2006 ، الفقرة. 16و 7
[33] مؤسسة التمويل الدولية ، سياسة الاستدامة ، 2006 ، الفقرة. 11.
[34] مؤسسة التمويل الدولية ، سياسة الاستدامة ، 2006 ، الفقرة. 26.
[35] سياسة الاستدامة لعام 2006 ، الفقرة. 26.
[36] سياسة الاستدامة لعام 2006 ، الفقرة. 26.
[37] سياسة الاستدامة لعام 2006 ، الفقرة. 26.
[38] إجراءات المراجعة البيئية والاجتماعية لمؤسسة التمويل الدولية 7 ، 6 ؛ 6.1 ، متاح على: https://bit.ly/37MZdJW.
[39] إجراء المراجعة البيئية والاجتماعية v. 7، 6.1.

2001 - 2003	• خصخصة شركة الإسكندرية للأسمنت البورتلاندي وتشغيل فرن أسمنت جديد • تسريح العمال من خلال مخطط "التقاعد المبكر الاختياري"
2008 - 2009	• المراجعة المبكرة لمؤسسة التمويل الدولية والتقييم البيئي و الاجتماعي وزيارة الموقع • الكشف عن المشروع والموافقة عليه
2010 - 2011	• ثورة الربيع العربي في مصر. يقوم العمال المتعاقدون بإضراب عن العمل مطالبين بتعيينهم مباشرة من قبل شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند • احتجاجات في شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند تطالب بنقل المصنع
2012 - 2013	• توافق مؤسسة التمويل الدولية مع العميل على خطة العمل البيئية والاجتماعية المعدلة • يؤثر نقص الغاز على قطاع الأسمنت في مصر. تبدأ صناعة الأسمنت في الضغط من أجل استخدام الفحم كوقود • احتجاجات العمال في شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند
2014	• يثير المجتمع المدني مع مؤسسة التمويل الدولية مخاوف بشأن العمالة والتلوث في شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند • تقوم مؤسسة التمويل الدولية بزيارة موقع الإشراف إلى شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند
2015	• يقوم عميل مؤسسة التمويل الدولية بإشراك منظمات المجتمع المدني لتحديد احتياجات المجتمع • تقديم شكوى لمكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة • يشمل إشراف مؤسسة التمويل الدولية زيارة موقع شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند مع أخصائي العمل. تقوم مؤسسة التمويل الدولية بتعديل (تحديث) خطة العمل البيئية والاجتماعية الخاصة بالعميل
2016	• تقوم مؤسسة التمويل الدولية بزيارة ميدانية لشركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند مع استشاري العمال • يتولى العميل تدريب العمالة على متطلبات معايير الأداء 2
2017 - 2018	• يصدر إشراف مؤسسة التمويل الدولية اختصاصات تقييم الضوضاء ، ويبلغ عن زيادة كثافة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون • تقوم مؤسسة التمويل الدولية بزيارة ميدانية إلى شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند وتبلغ العميل بأن معظم إجراءات خطة العمل البيئية والاجتماعية قد اكتملت
2019	• تقوم مؤسسة التمويل الدولية بتحويل حصتها في تيتان إيجيبت إلى شركة تيتان للأسمنت الدولية ، مع عقد فترة سداد لمدة عامين

خصخصة الشركات المملوكة للدولة

أدخلت الحكومة المصرية إصلاحات اقتصادية واسعة النطاق خلال التسعينيات استجابة للأزمة المالية المتفاقمة.[40] من بين هذه الإصلاحات ، خصخصة أكثر من ثلاثمائة شركة مملوكة للدولة إلى مستثمرين من القطاع الخاص بين عامي 1993 و 2002.[41] وفقًا لعدد من المقالات الإخبارية ، خضعت هذه الخصخصة لمزيد من التدقيق و المراجعة في العقد التالي ، وتم الطعن في العديد منها في المحاكم المصرية منذ عام 2011.[42] كان كلا من مصنعي الأسمنت في مصر التابعين للعميل مملوكين للحكومة سابقًا ، وتم بيعهما لمشغلي القطاع الخاص - شركة بني سويف للأسمنت في عام 1999 و شركة الاسكندرية لأسمنت بورتلاند في عام 2000. بدأ التقاضي للطعن في خصخصة شركة بني سويف للأسمنت في عام 2011 و لكن لم ينجح.[43] وبالمثل ، تم دعم خصخصة شركة الاسكندرية لأسمنت بورتلاند في عام 2012. [44]

[40] سامر سليمان ، "الاقتصاد السياسي لسقوط مبارك" ، الربيع العربي في مصر: الثورة وما بعدها (بهجت كوراني ورباب المهدي محرران) 2014 ، ص. 45.

[41] شركة كارانا في إطار مشروع خدمات التنسيق والمراقبة التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (2002) ، نتائج وتأثيرات برنامج الخصخصة في مصر. دراسة خاصة ، متاحة على الرابط: https://goo.gl/4mmw6v.

[42] هبة صالح ، "الملاك يتصرفون في نزاع خصخصة مصر" ، 7 مارس / آذار 2012 ، فاينانشيال تايمز ، متاح على: https://on.ft.com/2P6aqyQ؛ "مصر تتباطأ في صراع الخصخصة" ، 29 مايو 2013 ، رويترز ، متاح على: https://goo.gl/W5cjJh.

[43] شرقاوي وسرحان ، النشرة الإخبارية ، 1 مارس 2014 ، متوفر على: https://goo.gl/7mwpXz.

[44] تيتان إيجيبت ، القوائم المالية السنوية المتكاملة ، 2015 ، متاح على: https://goo.gl/GsDbiE.

الربيع العربي واحتجاجات العمال

في عام 2011، شهدت مصر ثمانية عشر يومًا من المظاهرات والاحتجاجات الجماهيرية كجزء من الربيع العربي .[45] واحتج المصريون على الفساد والظلم وسوء الأوضاع الاقتصادية وطالبوا باستقالة الرئيس حسني مبارك.[46] تميزت الحركة بمظاهرات حاشدة في شوارع القاهرة والإسكندرية ومدن أخرى.[47] تصاعد الصراع بين المتظاهرين وقوات أمن الدولة إلى اضطرابات مدنية أوسع.[48] خلال الأسبوع الأول من المظاهرات، تم فرض حظر تجول و تم إغلاق العديد من أماكن العمل لأسباب أمنية.[49]

استمرت الاحتجاجات العمالية التي كانت تحدث في جميع أنحاء مصر منذ عام 2006 بعد الربيع العربي. طالب العمال بأجور أعلى و تمثيل نقابي مستقل عن الحكومة.[50] دخل العمال في جميع أنحاء البلاد ومن مختلف القطاعات ، بدءًا من السكك الحديدية والنقل إلى الجيش والمستشفيات ، في إضراب دعماً للثورة.[51]

أثرت الانتفاضة أيضًا على المنظمات الدولية التي لها أعمال و عمليات في مصر ، بما في ذلك مؤسسة التمويل الدولية. قامت الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الدولية بإجلاء العديد من موظفيها الدوليين. لم تقم مؤسسة التمويل الدولية بزيارات إشرافية إلى شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند في 2011 و2013 لأسباب أمنية . وخلال هذه الفترات ، اعتمد فريق المشروع على المعلومات الواردة من تقارير المراقبة السنوية للعميل.

2.تحليل الامتثال والنتائج

يتمحور هذا التقرير حول ثلاثة مواضيع أثيرت في الشكوى:

2.1: البيئة ، بما في ذلك المراجعة البيئية والاجتماعية الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية ، و ترخيص المصنع ، وانبعاثات الهواء والتأثيرات الصحية ، والانتقال إلى استخدام الفحم ، والضوضاء والاهتزازات الصادرة من المصنع ؛

2.2: المجتمع ،و يشمل ذلك الكشف عن المعلومات ، وإشراك أصحاب المصلحة والتشاور ، والأمن ؛

2.3: العمال ، بما في ذلك حرية تكوين الجمعيات (النقابات) وظروف العمل وشروط التوظيف والصحة والسلامة المهنية

توضح الأقسام التالية المتطلبات ذات الصلة ، وتناقش إجراءات مؤسسة التمويل الدولية على مدار فترة عمل المشروع ، وتقدم تحليل مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة شكوى قضايا الامتثال المتعلقة بكل مجال من هذه المجالات.

2.1 البيئة

تثير الشكوى مجموعة من المخاوف بشأن الأداء البيئي لشركة الاسكندرية لاسمنت بورتلاند، , و يشمل ذلك امتثالها للمعايير البيئية المصرية ، وتلوث الهواء ، و تسريبات الغبار الغبار ، والضوضاء ، والاهتزازات ، واستخدام الفحم والآثار الصحية الناتج عن ذلك. يزعم مقدمو الشكاوى أن تمويل مؤسسة التمويل الدولية للمصنع لا يتوافق مع سياسات الاستدامة الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية في ضوء الوضع القانوني للمصنع ، والضرر الذي يلحق بالمجتمع المحلي من الأداء البيئي للمصنع.

---

[45] آن الكسندر ومصطفى بسيوني ، عيش ، حرية ، عدالة اجتماعية. العمال والثورة المصرية ، 195 (2014) ، 192.

[46] في يناير 2011 ، شهدت العديد من الدول العربية احتجاجات شعبية ، يشار إليها مجتمعة باسم الربيع العربي. وشهدت كل من تونس والأردن والبحرين وليبيا وسوريا والعراق ولبنان والمغرب والمملكة العربية السعودية مظاهرات. راجع Moaddel (2012) ، "الربيع العربي وصناع الثورة المصرية: توقع المشاركة" ، 12-775 ، https://bit.ly/2T9r7vG.

[47] مكتبة جامعة كورنيل (غير مؤرخة) ، الربيع العربي: دليل بحث ودراسة: مصر ، "ثورة 25 يناير" ، https://goo.gl/jg93bP.

[48] فهيم وكيركباتريك (2011) ، "الإجراءات العمالية في مصر تعزز الاحتجاجات" ، نيويورك تايمز ، متاح على: https://goo.gl/nrWjhE. "

[49] الكسندر والبسيوني (2014) ، ص 197-198.

[50] دينا بشارة ، "قوة العمال في انتفاضة مصر 2011" ، الربيع العربي في مصر: الثورة وما بعدها (مطبعة الجامعة الأمريكية ، 2012) ، الصفحة 85.

[51] الكسندر والبسيوني (2014) ، ص. 195.

يحلل هذا القسم تقييم مؤسسة التمويل الدولية والإشراف على الأداء البيئي لعملائها في ضوء المشكلات التي أثيرت في الشكوى. يلخص القسم معايير مؤسسة التمويل الدولية ذات الصلة ويأخذ في الاعتبار ما إذا كانت مؤسسة التمويل الدولية قد ضمنت أن عميلها كان ينفذ تدابير تتفق مع الممارسات الصناعية الدولية الجيدة لمنع التلوث والسيطرة عليه.

نتائج الامتثال الرئيسية – البيئة 2

المراجعة البيئية والاجتماعية: لم تكن المراجعة السابقة للاستثمار التى أجرتها مؤسسة التمويل الدولية للتأثيرات البيئية للمشروع متناسبة مع المخاطر في ضوء موقع المصنع في منطقة صناعية - سكنية مختلطة مع مجتمعات قريبة (سياسة الاستدامة ، الفقرة 13). لم تطمئن مؤسسة التمويل الدولية نفسها إلى أن التقييم البيئي والاجتماعي للعميل أخذ في الاعتبار الآثار التراكمية المحتملة على جودة الهواء وصحة الإنسان والضوضاء من المشاريع والظروف الحالية ، بما في ذلك العديد من مصادر التلوث في منطقة المشروع (معايير الأداء 1 ، الفقرة 5). لم تسمح الوثائق المتاحة لمكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة شكوى بتأكيد أن مؤسسة التمويل الدولية أجرت مراجعة مناسبة لتقييم البيئة والأمن للعميل ، بما في ذلك ضمان أن التقييم قدم "تقييمًا مناسبًا ودقيقًا وموضوعيًا" لقضايا البيئة والصحة والسلامة على أساس المعلومات الحديثة (معايير الأداء 1 ، الفقرات 7 ، 8). علاوة على ذلك ، لم تتأكد مؤسسة التمويل الدولية من أن برنامج خطة العمل البيئية والاجتماعية للعميل يعكس نتائج التشاور مع المجتمعات المتضررة ، أو أنه يصف الإجراءات اللازمة للوصول إلى أهداف الانبعاثات الهوائية ، أو أن العميل سيقدم تقريرًا خارجيًا عن التنفيذ (معايير الأداء 1 ، الفقرة 16).

ترخيص المصنع: على الرغم من أن مؤسسة التمويل الدولية كانت على علم بمخاوف المشتكي فيما يتعلق بحالة ترخيص العميل والتغطية الإعلامية ذات الصلة ، فإن إشراف مؤسسة التمويل الدولية لم يوفر تأكيدًا على أن العميل يمتثل لمتطلبات الترخيص المحلية / الوطنية (معايير الأداء ، الفقرة 3 ؛ معايير الأداء 1، الفقرة 4). وبدلاً من ذلك ، اعتمدت مؤسسة التمويل الدولية على تأكيدات العميل بأنه تم الوفاء بمتطلبات الترخيص والترخيص.

انبعاثات المصادر الثابتة: لم تكن المراجعة البيئية والاجتماعية التي أجرتها مؤسسة التمويل الدولية لمعرفة مدي مساهمة العميل في تلوث الهواء متناسبة مع المخاطر في ضوء أداء شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند وموقعها. على الرغم من أن تقييم جودة الهواء المحيط كان مطلوبًا لتحديد ما إذا كان مستودعات الهواء "متدهورة" ولتحديد تدابير التخفيف المناسبة (إرشادات مجموعة البنك الدولي بشأن البيئة والصحة والسلامة) ، إلا أن مؤسسة التمويل الدولية لم تضمن قيام العميل بإجراء مثل هذا التقييم. أثناء الإشراف ، تجاوزت انبعاثات الملوثات المسجلة للعميل ذات التأثيرات الصحية السلبية بشكل منتظم معايير مجموعة البنك الدولي والمعايير الوطنية. عملت مؤسسة التمويل الدولية مع العميل لمتابعة الإجراءات التصحيحية المتفق عليها. ومع ذلك ، فإن التأخيرات المستمرة في تنفيذ تدابير مكافحة التلوث لها آثار مطولة على المجتمع المحلي من الغبار المزعج والآثار الصحية التراكمية المرتبطة بتلوث الهواء. حتى الآن ، لم تثبت مؤسسة التمويل الدولية أن أساليب العميل في مراقبة انبعاثات المصادر الثابتة والإبلاغ عنها متوافقة مع متطلبات مؤسسة التمويل الدولية.

انبعاثات الغبار المتسرب: أثناء التقييم ، أدركت مؤسسة التمويل الدولية أن الغبار المتسرب من المصنع له تأثير بيئي خطير على المجتمعات المجاورة ، وحصلت على التزامات خطة العمل البيئية والاجتماعية من العميل لتقييم الأداء وتخفيفه ومراقبته فيما يتعلق بانبعاثات الغبار. في المراحل الأولى من الإشراف ، وافقت مؤسسة التمويل الدولية على أن العميل لا يحتاج إلى تقييم مساهمته في الغبار المحيط بمنطقة المشروع. وبدلاً من ذلك تم الاتفاق على أن يقوم العميل بتنفيذ إجراءات أكثر صرامة للتحكم في الغبار. ومع ذلك ، فإن إجراءات العميل لتعديل إجراءات التحكم في الغبار كانت تتأخر بانتظام. تم تسجيل انبعاثات الغبار من عام 2015 إلى عام 2019. وحتى الآن ، لا يزال التحكم في الغبار الهارب يمثل مشكلة ولم تكن مؤسسة التمويل الدولية فعالة في ضمان قيام العميل بتنفيذ ممارسات التدبير الجيدة اللازمة لإخماد الغبار وفقًا لمتطلبات مؤسسة التمويل الدولية (إرشادات البيئة والصحة والسلامة الخاصة بالأسمنت).

الانتقال إلى الوقود الصلب: لم تشرف مؤسسة التمويل الدولية على انتقال العميل إلى الوقود الصلب وفقًا لمتطلبات معايير الأداء. على وجه الخصوص ، لم توثق مؤسسة التمويل الدولية مراجعتها لمسودة تقييم الأثر البيئي للعميل للوقود الصلب ولم تضمن قيام العميل بتقييم الآثار المحتملة للتحول إلى استخدام الفحم وفقًا لمعايير الأداء.

الرائحة والضوضاء والاهتزازات: لم تضمن مؤسسة التمويل الدولية قيام العميل بتقييم الآثار الناجمة عن الضوضاء والاهتزازات وفقًا لإرشادات البيئة والصحة والسلامة. لم تطلب مؤسسة التمويل الدولية من عميلها اتخاذ الخطوات اللازمة لتقليل الضوضاء الصادرة عن المصنع أو التحكم فيها ، أو مراقبتها أو تقييم تأثيرات الاهتزاز وفقًا لمعايير الأداء 3، الفقرة 9. فيما يتعلق بالرائحة ، أعطت مؤسسة التمويل الدولية للعميل إرشادات علاجية واضحة. ومع ذلك ، لم تضمن مؤسسة التمويل الدولية أن العميل قد تشاور مع أفراد

المجتمع المتضررين فيما يتعلق بالضوضاء أو الاهتزازات أو الرائحة كما هو مطلوب في معايير الأداء 1، الفقرة. 30.

2.1.1 البيئة: توثيق التقييم البيئي والاجتماعي

سلط المشتكون الضوء على المخاوف المتعلقة بالتقييم البيئي والاجتماعي لشركة الاسكندرية لاسمنت بورتلاند في شكواهم المقدمة إلى مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة في عام 2015 . يتساءل مقدموا الشكوى عما إذا كانت الشركة قد حددت وقيمت المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية المرتبطة بالمصنع ، كما هو مطلوب في معيار الأداء 1.[52]

يشير المشتكون إلى متطلبات القانون المصري التي تقضي بتقديم ومراجعة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي من قبل السلطة البيئية قبل الترخيص.[53] يذكر المشتكون أنهم لم يتمكنوا من مراجعة نسخة من تقييم التأثير البيئي للمصنع و أثاروا أيضا مخاوف بشأن جودة أي دراسة تقييم تأثير بيئي قد تكون موجودة.[54]

لتقييم مدى كفاية المراجعة البيئية والاجتماعية لمؤسسة التمويل الدولية والإشراف عليها فيما يتعلق بالقضايا التي أثارها مقدمو الشكاوى ، نظر مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة شكوى في ملخص المراجعة البيئية والاجتماعية ، ووثائق المشروع المتاحة في الملف ، وكذلك الوثائق المقدمة من قبل موظفي مؤسسة التمويل الدولية المشاركين في المشروع في ذلك الوقت. كما أخذ مكتب المحقق في الاعتبار وثائق الإشراف على المشروع والمراسلات مع العميل التي تناولت تراخيص وتصاريح المصنع.

متطلبات مؤسسة التمويل الدولية

تستند المراجعة البيئية والاجتماعية التي تجريها مؤسسة التمويل الدولية للمشروع إلى التقييم البيئي والاجتماعي الخاص بالعميل ، والذي يجب أن يفي بمتطلبات معايير الأداء 1.[55] يُطلب من العميل إجراء عملية التقييم البيئي والاجتماعي التي تراعي بطريقة متكاملة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية المحتملة للمشروع.[56] يجب أن يكون التقييم "تقييمًا وعرضًا مناسبًا ودقيقًا وموضوعيًا للقضايا ، و أن يكون مُعدًا من قبل أشخاص مؤهلين وذوي خبرة".[57] بالنسبة للأعمال والأنشطة الحالية ، قد تكون هناك حاجة لعمليات تدقيق بيئية واجتماعية لتحديد أي مجالات وموضوعات قد تثير الاهتمام. [58]

يجب أن يعتمد التقييم البيئي والاجتماعي الخاص بالعميل على المعلومات الحالية ، بما في ذلك البيانات الأساسية الاجتماعية والبيئية.[59] و يجب أن يشمل التقييم جميع المخاطر البيئية والاجتماعية ذات الصلة وآثار المشروع و أيضا أولئك الذين سيتأثرون بهذه المخاطر. بالإضافة إلى الأمور المنصوص عليها في معايير الأداء 2 إلى معايير الأداء 8، يجب أن يأخذ التقييم في الاعتبار القوانين واللوائح المعمول بها في الولاية القضائية التي تتعلق بالمسائل البيئية والاجتماعية.[60]

يتطلب معايير الأداء 1 أن يأخذ تقييم مخاطر وتأثيرات المشروع في الاعتبار منطقة تأثيره ، بما في ذلك المناطق التي يحتمل أن تتأثر بالتأثيرات التراكمية من أي مشروع أو ظروف قائمة.[61]

إجراءات مؤسسة التمويل الدولية

[52] شكوى إلى مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة شكوى ، ص. 5.
[53] شكوى إلى مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة ، ص. 5 ، نقلاً عن المادة 19 من قانون البيئة المصري.
[54] شكوى إلى مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة شكوى ، ص. 5.
[55] مؤسسة التمويل الدولية ، 2006 ، سياسة الاستدامة ، الفقرة. 15.
[56] معايير الأداء 1، 2006 ، الفقرة. 4.
[57] معايير الأداء 1، 2006 ، الفقرة. 7. لاحظ أنه يجوز للعميل تقديم تقييم كامل للأثر البيئي والاجتماعي أو دراسات أبسط لتقييم آثار المشروع اعتمادًا على طبيعة وحجم مخاطره وآثاره ، معايير الأداء 1، 2006 ، الفقرة 8.
[58] معايير الأداء 2 الفقرة. 8.
[59] المرجع نفسه.
[60] معايير الأداء 1، 2006 ، الفقرة. 4.
[61] معايير الأداء 1 الفقرة. 5.

تم وصف المراجعة البيئية والاجتماعية التي أجرتها مؤسسة التمويل الدولية للعميل في "ملخص المراجعة البيئية والاجتماعية" المنشور على موقع مؤسسة التمويل الدولية على الويب في نوفمبر 2009.[62] تم أيضا الذكر عن مراجعة مؤسسة التمويل الدولية من خلال زيارة ميدانية لشركة الاسكندرية لاسمنت بورتلاند في يونيو 2009 ومراجعة الوثائق. في نقاش مع مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة شكوى، أفاد فريق مشروع مؤسسة التمويل الدولية أن العديد من الوثائق المتعلقة بأداء البيئي و الاجتماعي للمصنع قد تمت مراجعتها شخصيًا في المقر الرئيسي لشركة تيتان مصر في يونيو 2009.

ذكرت مؤسسة التمويل الدولية أن الشركة قدمت لمؤسسة التمويل الدولية بعض الترجمات ، ولكن بشكل عام لم تتم ترجمة المستندات الأصلية المكتوبة باللغة العربية إلى اللغة الإنجليزية ما لم يكن هناك شيء معين ترغب مؤسسة التمويل الدولية في مراجعته. لم يكن المتخصص البيئي والاجتماعي في مؤسسة التمويل الدولية المكلف بمراجعة المشروع متحدثًا باللغة العربية. قدم موظفو مؤسسة التمويل الدولية في القاهرة بعض المساعدة في مراجعة بعض الوثائق باللغة العربية.

قدم ملخص المراجعة البيئية والاجتماعية من مؤسسة التمويل الدولية نظرة عامة على الأداء البيئي و الاجتماعي للعميل في شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند، مشيرا إلى أن معايير الأداء 1و معايير الأداء 2 ومعايير الأداء 3 و معايير الأداء 4 و معايير الأداء 6 حيث كانت كل منها ذات صلة بالمشروع. حددت مؤسسة التمويل الدولية المخاطر البيئية والاجتماعية للمشروع و اعتباره من الفئة (ب). على الرغم من أن ملخص المراجعة البيئية والاجتماعية أفاد أن موقع شركة الاسكندرية لأسمنت بورتلاند على مقربة من منطقة سكنية ، بجوار الأنشطة الصناعية الأخرى ، قررت مؤسسة التمويل الدولية أن متطلبات تقييم الأثر التراكمي لا تنطبق على المشروع. لم يقدم ملخص المراجعة البيئية والاجتماعية أي مبرر منطقي لهذا القرار.

يذكر ملخص المراجعة البيئية والاجتماعية على أن العميل قد قدم خططًا لمعالجة التأثيرات البيئية والاجتماعية للمصنع والامتثال للقوانين واللوائح المصرية ، وسياسة الاستدامة و معايير الأداء، وإرشادات البيئة والصحة والسلامة. ذكرت مؤسسة التمويل الدولية التزامات العميل على مستوى الشركة تجاه الاستدامة ، بما في ذلك عضويته في مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة (WBCSD) ، و مبادرة استدامة الأسمنت ، والشبكة اليونانية للمسؤولية الاجتماعية للشركات ، ومبادرة إدارة سلسلة التوريد المسؤولة ، و مبادرة الاتفاق العالمي لمنظمة الأمم المتحدة العالمية.[63] تتم مناقشة مزيد من التفاصيل حول نظام إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية للعميل في الأقسام اللاحقة.

يلاحظ مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة شكوى أن العديد من وثائق التقييم التي استند إليها في ملخص المراجعة البيئية والاجتماعية لم يتم الكشف عنها على موقع مؤسسة التمويل الدولية ولم يتم الكشف عنها علنًا. وتشير مؤسسة التمويل الدولية إلى أن هذه الوثائق كانت جزءًا من نظام ضمان الشركة الداخلي للعميل. أكدت مؤسسة التمويل الدولية أنه تمت مراجعة هذه الوثائق في وقت تقييم مؤسسة التمويل الدولية ، وتم تقديم بعض الوثائق إلى مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة شكوى في فبراير 2020. وتشمل هذه الوثائق:

- تقييم الأثر البيئي 2002: أشار ملخص المراجعة البيئية والاجتماعية التابع لمؤسسة التمويل الدولية إلى أن مصنع شركة الاسكندرية لأسمنت بورتلاند الأصلي قد تم إنشاؤه في وقت لم يكن فيه تقييم الأثر البيئي (EIA) مطلوبًا بموجب القانون المصري ، ولكن تم إعداد تقييم الأثر البيئي المستقل للخط الجديد وإغلاق الخطوط الأصلية.[64] لا توجد تفاصيل أخرى حول تقييم الأثر البيئي أو تدابير التخفيف الموصى بها في ملخص المراجعة البيئية والاجتماعية ولا توجد مراجعة مذكورة لتقييم الأثر البيئي في ملف مشروع مؤسسة التمويل الدولية. تشير مراجعة مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة الي التقرير إلى أنه لا يعالج المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية للمصنع على مستوى يعكس الممارسات الصناعية الدولية الجيدة ، ولكنه إلى حد كبير تقرير محدود النطاق مع تحليل ومراجعة تشريعية ، ومناقشة بعض التأثيرات بشكل محدود. على سبيل المثال ، يشير تقييم موقع الفرن المقترح إلى أنه مناسب جدًا نظرًا لقربه من مواقع المواد الخام والطرق الرئيسية ومصادر المياه والطاقة ولكنه لا يأخذ في الاعتبار الآثار المحتملة على المجتمعات التي تعيش بالقرب من الموقع.[65] يحتوي تقييم التأثير

[62] بوابة معلومات مشروع مؤسسة التمويل الدولية ، "ملخص المراجعة البيئية والاجتماعية: رقم المشروع 30274 ،" ("ملخص المراجعة البيئية والاجتماعية") تم الكشف عنه في 10 نوفمبر 2009 ، متاح على http://bit.ly/IFCESRSTitanEgypt.

[63] المرجع نفسه ، ملخص المراجعة البيئية والاجتماعية، "تدابير التخفيف البيئية والاجتماعية."

[64] المرجع نفسه ، ملخص المراجعة البيئية والاجتماعية ، "تدابير التخفيف البيئية والاجتماعية."

[65] تقييم الأثر لابيئي 2002 ، ص 42

البيئي على معلومات محدودة حول المنهجية أو كيفية الوصول إلى الاستنتاجات. تم دمج الملاحظات ذات الصلة من تقييم التأثير البيئي لعام 2002 في مناقشة القضايا البيئية والاجتماعية المحددة أدناه.

- عمليات المراجعة البيئية الداخلية: أفاد ملخص المراجعة البيئية والاجتماعية أن عمليات المراجعة (التدقيق) البيئية الداخلية أجريت في المصنع كل عامين، ومن المقرر أن تجري شركة الاسكندرية لأسمنت بورتلاند المراجعة التالية في عام 2010. ذكرت مؤسسة التمويل الدولية في ملخص المراجعة البيئية والاجتماعية أنه يجب الكشف عن التوصيات وخطط العمل ذات الصلة الناشئة عن تدقيق 2010 . ولم يجد مكتب المحقق أي ما يشير إلى إجراء مثل هذا الكشف. كان مكتب المحقق قادرًا على مراجعة المراجعة التي تمت في عام 2010 التي شملت المصنع والمحاجر المرتبطة به. أشارت المراجعة إلى الحاجة إلى بذل جهود إضافية للسيطرة على الغبار المتسرب وقدم توصيات لتحسين المراقبة المحيطة لحماية السكان المحليين.
- مراجعة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون: أشار ملخص المراجعة البيئية والاجتماعية إلى مراجعة شركة كيه بي إم جي في أبريل 2009 لشركة الاسكندرية لاسمنت بورتلاند لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون ومراجعة اجراءات السلامة وأشار إلى أن التوصيات الخاصة بالتحسينات قد تم تضمينها في خطة العمل التي كانت قيد التنفيذ. استعرض مكتب المحقق عرضاً موجزاً لاستنتاجات المراجعة. لم تكن هناك نسخة من مراجعة شركة كيه بي إم جي في الملف لدى مؤسسة التمويل الدولية.

تم إعداد مراجعة فنية لمصنع شركة الاسكندرية لأسمنت بورتلاند من قبل متخصص في الصناعة من مؤسسة التمويل الدولية خلال مراجعة ما قبل الاستثمار. على الرغم من أن التقرير ليس مراجعة شاملة للتأثيرات البيئية والاجتماعية للمصنع، إلا أنه يوفر معلومات مهمة حول جوانب الأداء البيئي للمصنع. يبدو أن الملاحظات الواردة في التقرير قد تم إدراجها في خطة العمل البيئية والاجتماعية للمشروع. نظرًا لأن التقرير تم إعداده من قبل مؤسسة التمويل الدولية ، فإنه لا يشكل وثيقة تقييم بيئي واجتماعي للعميل ولم يتم الإفصاح عنه.

تتطلب خطة العمل البيئية والاجتماعية للعميل المتفق عليها بين مؤسسة التمويل الدولية وعميلها في عام 2009 ، من بين أمور أخرى ، أن يقوم العميل بما يلي:

(أ) تقديم نتائج المراجعات المستقلة وتقارير الشهادات الخارجية إلى مؤسسة التمويل الدولية في غضون 30 يومًا من استلامها من المراجعين ؛

(ب) تنفيذ تدابير رقابة إضافية في شركة الاسكندرية لأسمنت بورتلاند لتقليل متوسط الانبعاثات السنوية للجسيمات في غضون 24 شهرًا من الصرف ؛

(ج) إجراء مراقبة لنوعية الهواء المحيط في المواقع المتفق عليها في شركة الاسكندرية لأسمنت بورتلاند ، وتقديم النتائج إلى مؤسسة التمويل الدولية بحلول 31 ديسمبر 2009 ؛ و

(د) إجراء مراقبة سنوية لنوعية الهواء المحيط وتقديم تلك التقارير إلى مؤسسة التمويل الدولية كجزء من تقرير الرصد السنوي. [66]

لم يجد مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة أي سجل للتشاور المجتمعي ولا أي مشاركة لأصحاب المصلحة أو خطة إفصاح فيما يتعلق بخطة العمل البيئية والاجتماعية

تقييم مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة شكوى

وجد مكتب المحقق أن المراجعة البيئية والاجتماعية التي أجرتها مؤسسة التمويل الدولية للمشروع لم تفي بمتطلبات سياسة الاستدامة لأنها لم تكن مناسبة لطبيعة المشروع وحجمه ولم تكن متناسبة مع مستوى المخاطر والآثار الاجتماعية والبيئية.[67]

تضمنت عوامل الخطر التي لم يتم أخذها في الاعتبار بشكل كاف في مراجعة مؤسسة التمويل الدولية موقع المصنع في منطقة سكنية صناعية مختلطة مع مجتمعات قريبة على بعد 10 أمتار فقط من مصنع العميل. لم تأخذ مؤسسة التمويل الدولية في الاعتبار الآثار التراكمية المحتملة على المجتمع المحلي والناجمة عن المصنع والأنشطة الصناعية المجاورة (معايير الأداء 1 ، الفقرة 5).[68]

[66] مؤسسة التمويل الدولية خطة العمل البيئية والاجتماعية 2009، في ملف لدي مكتب المحقق

[67] سياسة الاستدامة ، 2006 ، الفقرة. 13.

[68] مؤسسة التمويل الدولية . ملخص المراجعة البيئية والاجتماعية. متاح على: https://goo.gl/KnuxyN.

لم تحتفظ مؤسسة التمويل الدولية بسجل مناسب لمراجعتها البيئية والاجتماعية أو تحتفظ بنسخ من جميع وثائق التقييم البيئي والاجتماعي التي شكلت أساس المراجعة. ونتيجة لذلك ، لم يكن مكتب المحقق قادرًا على تأكيد أن مؤسسة التمويل الدولية أجرت مراجعة كافية للتقييم البيئي و الاجتماعي للعميل مع الأخذ في الاعتبار متطلبات معايير الأداء 1 ذات الصلة و التي تشمل المتطلبات التي يستند إليها التقييم البيئي والاجتماعي على المعلومات الحالية ، و أن يقدم "تقييمًا مناسبًا ودقيقًا وموضوعيًا" للقضايا البيئية والاجتماعية وأن تكون "مُعدة من قبل أشخاص مؤهلين وذوي خبرة" (معايير الأداء 1 ، الفقرتين 7 و 8).

أثناء إدراج بعض تدابير التخفيف ، كانت بعض الإجراءات المتفق عليها بين مؤسسة التمويل الدولية وعميلها في خطة العمل البيئية والاجتماعية لا تشير إلى نتائج التشاور مع المجتمعات المتضررة ، ولا تصف الإجراءات اللازمة للوصول إلى انبعاثات الهواء المستهدفة، ولا تصف كيف سيقدم العميل تقريرًا خارجيًا عن التنفيذ (على عكس المذكور في معايير الأداء 1، الفقرة 16).

2.1.2 البيئة: التراخيص والتصاريح للمصنع

يزعم مقدمو الشكاوى أن المصنع ليس لديه التراخيص المناسبة للعمل ، وأن هذا لا يتوافق مع متطلبات معيار الأداء التي تقتضي بأن يمتثل العملاء للقوانين الوطنية المعمول بها.[69] على وجه الخصوص ، يزعم أصحاب الشكوى أنه تم منح "ترخيص مؤقت" لتشغيل الفرن الخامس لمالك سابق لشركة الاسكندرية لاسمنت بورتلاند في عام 2001. ويزعم أصحاب الشكوى أن الترخيص المؤقت قد تم تجديده فعليًا لأكثر من 15 عامًا ، دون التأكد من أن الشركة تفي بالشروط القانونية اللازمة. [70]

متطلبات مؤسسة التمويل الدولية ذات الصلة

تنص معايير أداء مؤسسة التمويل الدولية على أنه بالإضافة إلى تلبية متطلبات معايير الأداء، يجب على العملاء الامتثال للقانون الوطني المعمول به.[71] يجب أن تؤخذ القوانين واللوائح المعمول بها في الاعتبار في التقييم[72] الاجتماعي و البيئي للمشروع ، وفي تحديد تدابير التخفيف لمخاطر المشروع وآثاره[73] ، وفي خطط العمل الناتجة.[74] تشير الملاحظات الإرشادية لمؤسسة التمويل الدولية إلى أنه يجب على العملاء إنشاء نظم لمراقبة الامتثال للقوانين واللوائح. [75]

إجراءات مؤسسة التمويل الدولية

لا يتناول ملخص المراجعة البيئية والاجتماعية ترخيص المصنع أو حالة التصريح ، ولا يقدم سجل المشروع أي إشارة إلى أن مؤسسة التمويل الدولية استفسرت عن طبيعة التراخيص والتصاريح التي يمتلكها المصنع خلال مرحلة المراجعة البيئية والاجتماعية. اتفق الطرفان في مارس 2010 على أن شركة الاسكندرية لأسمنت بورتلاند ستقوم بعمليات الشركة وفقًا لجميع القوانين والقواعد واللوائح المعمول بها في مصر ، وجميع المعايير أو المتطلبات من التراخيص أو التصاريح المتعلقة بالمسائل البيئية والاجتماعية. كما يلتزم العميل أيضًا بإبلاغ مؤسسة التمويل الدولية سنويًا عن أدائه البيئي والاجتماعي ، وتأكيد الامتثال للقوانين والمعايير البيئية والاجتماعية المعمول بها أو تحديد أي عدم امتثال أو فشل. في وقت شراء أسهم مؤسسة التمويل الدولية ، كان العميل مطالبًا بأن يوضح ويضمن لمؤسسة التمويل الدولية أن جميع التصاريح (بما في ذلك التراخيص والتصاريح) المطلوبة للمشروع قد تم الحصول عليها وأنها سارية المفعول ومعمول بها. وشمل ذلك الكشف عن جميع التراخيص والتصاريح التي كانت لدى العميل في ذلك الوقت. قدم العميل قائمة بجميع التراخيص الخاصة بشركة الاسكندرية لاسمنت بورتلاند في نوفمبر 2010 وأشار إلى أنه قدم طلبًا لدمج رخصة تعبئة الأسمنت الصادرة إلى بلو سيركل (المالك السابق للمصنع) مع رخصة إنتاج الأسمنت الصادرة إلى شركة الاسكندرية لأسمنت بورتلاند ("رخصة مدمجة") ولكن قد لا يتم إصدار الترخيص المدمج قبل وقت معاملة شراء أسهم مؤسسة التمويل الدولية.

---

[69] شكوى إلى مكتب المحقق ، ص. 2.
[70] يشير المشتكون إلى تقرير صادر عن هيئة قضايا الدولة يقدمون فيه سرداً لمختلف التصاريح والتراخيص الخاصة بالمصنع. شكوى إلى مكتب المحقق، ص 3-4.
[71] معايير أداء مؤسسة التمويل الدولية ، 2006 ، "مقدمة" ، الفقرة. 3.
[72] مؤسسة التمويل الدولية معيار الأداء 1، 2006 ، الفقرة. 4.
[73] مؤسسة التمويل الدولية معيار الأداء 1، 2006 ، الفقرة. 14.
[74] مؤسسة التمويل الدولية معيار الأداء 1، 2006 ، الفقرة. 16.
[75] الملاحظة الإرشادية 1 من مؤسسة التمويل الدولية ، 59G.

في أغسطس 2010 ، بينما كانت مؤسسة التمويل الدولية والعميل يستعدان لإنهاء معاملاتهم الاستثمارية ، قدم العميل تحديثًا لعملية الترخيص وطلب من مؤسسة التمويل الدولية التنازل عن بعض أحكام اتفاقية الاستثمار المتعلقة بتراخيص المنشأة. أفاد العميل أن هيئة التنمية الصناعية أصدرت رخصة مؤقتة سارية حتى أكتوبر. توقع العميل أن يتم إصدار الترخيص النهائي إلى شركة الاسكندرية لأسمنت بورتلاند بحلول أكتوبر 2010. طلبت مؤسسة التمويل الدولية مزيدًا من المعلومات من عميلها فيما يتعلق بالتراخيص المعلقة. أبلغت مؤسسة التمويل الدولية مكتب المحقق أنه لم يكن هناك حاجة إلى أي تنازل أو منحه لصرف الأموال لأن الاتفاقية المتعلقة بالصرف لديها آلية مختلفة لضمان وجود جميع التراخيص.

في نوفمبر 2010 ، طلبت مؤسسة التمويل الدولية من العميل تقديم نسخ مترجمة باللغة الإنجليزية من بعض تراخيص شركة الاسكندرية لأسمنت بورتلاند بغرض إغلاق معاملة الاستثمار الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية. لم يتم تضمين أي ترخيص مدمج نهائي في حزمة المستندات. ومع ذلك ، وافق الفريق المختص بالمراجعة البيئية والاجتماعية التابع لمؤسسة التمويل الدولية على صرف المشروع ، مشيرًا إلى أنه قد تم استيفاء جميع الشروط البيئية والاجتماعية.

تمت الإشارة إلى ترخيص المصنع أحيانًا في مواد إشراف مؤسسة التمويل الدولية اعتبارًا من عام 2011 ، لا سيما استجابةً للمخاوف العامة بشأن الوضع القانوني لشركة الاسكندرية لاسمنت بورتلاند.

في ديسمبر 2011 ، اتصلت مؤسسة التمويل الدولية بالعميل فيما يتعلق بتقارير وسائل الإعلام المحلية التي تفيد بأن دعوى قضائية تم رفعها ضد العميل تدعي أن المصنع لم يكن لديه ترخيص أو موافقة بيئية.[76] أكد العميل لمؤسسة التمويل الدولية أن الادعاءات ليس لها أساس. في هذا السياق ، ذكر داخل مؤسسة التمويل الدولية أن انتقاد الشركة كان بدافع الأغراض السياسية وليس المخاوف الموضوعية. وفقًا للشركة ، كان السكان المحليون داعمين للمصنع. ذكر فريق مشروع مؤسسة التمويل الدولية أن الصناعات الأخرى في المنطقة لا تمتثل لجميع المعايير المحلية. لم يكن الأساس الذي توصلت عن طريقه مؤسسة التمويل الدولية إلى هذه الاستنتاجات واضح.

في عام 2012 ، حددت مؤسسة التمويل الدولية رخصة التشغيل لشركة الاسكندرية لاسمنت بورتلاند على أنها "قضية رئيسية" للمشروع وطلبت تحديثات بشأن قضية المحكمة لعام 2011. من عام 2014 فصاعدًا ، واجه العميل تدقيقًا و مراجعة عامة متزايدًا فيما يتعلق بالتراخيص. تواصلت مؤسسة التمويل الدولية مع عميلها بشأن التغطية الإعلامية. تلقت مؤسسة التمويل الدولية نسخًا من العديد من الوثائق البيئية والاجتماعية المترجمة في عام 2016. وفي عام 2017 طلبت مؤسسة التمويل الدولية تحديثات من العميل فيما يتعلق بالتراخيص البيئية لشركة الاسكندرية لاسمنت بورتلاند حول تقييم الأثر البيئي والاجتماعي المقدمة من العميل.

في عام 2017 ، قامت مؤسسة التمويل الدولية بترجمة العديد من الوثائق المتعلقة بالأداء البيئي للعميل. من بين هؤلاء ، تلقت مؤسسة التمويل الدولية:

- ترجمة موافقة الجهاز المصري لشئون البيئة المتعلقة بتوسيع مصنع شركة الاسكندرية لاسمنت بورتلاند بتاريخ أكتوبر 2000. أشارت الموافقة إلى دراسة بيئية متعلقة بالتوسعة وحددت عددًا من الشروط والمتطلبات.
- ترجمة موافقة جهاز شئون البيئة لاستخدام أنواع الوقود البديلة (الصرف المجفف و وقود مشتق من النفايات) في شركة الاسكندرية لاسمنت بورتلاند بتاريخ 2013. وقد حددت الموافقة الشروط والمتطلبات.

في عام 2018 ، أدركت مؤسسة التمويل الدولية أن الطعن القانوني فيما يتعلق بترخيص شركة الاسكندرية لاسمنت بورتلاند كان مستمرًا منذ عام 2014. وكان رأي العميل المعلن أن ترخيص تشغيل المصنع قد تم إصداره بشكل قانوني وكان متوافقًا تمامًا مع القوانين واللوائح المصرية ذات الصلة.[77]

في عام 2020 ، قدمت مؤسسة التمويل الدولية إلى مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة نسخًا من شهادات السجل الصناعي ذات الصلة ، مما أشار إلى أنه تم تجديد ترخيص شركة الاسكندرية لاسمنت بورتلاند المؤقت ست مرات من عام 2010 إلى عام 2013 ، وأنه في عام 2013 ، تم إصدار الترخيص المدمج الجديد للعميل بما في ذلك إنتاج الكلنكر و طحن الكلنكر و كان ساري المفعول حتى عام 2018. وفقًا لمؤسسة التمويل الدولية ، تم تجديد الترخيص في عام 2018 وهو صالح حتى عام 2020. ومن وجهة نظر مؤسسة التمويل الدولية ، فقد حصلت من العميل على المعلومات ذات الصلة لتقييم الامتثال.

---

[76] دعوى قضائية ضد محافظ الإسكندرية 64/11632.

[77] تيتان للأسمنت ، "البيانات المالية السنوية للمجموعة وشركة تايتان للأسمنت ش.م. 141 ، متاح على: https://bit.ly/36Ark1s.

تقييم مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة

وجد مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة أن المراجعة البيئية والاجتماعية لمؤسسة التمويل الدولية والإشراف على العميل لم تقدم تأكيدًا على أن العميل كان يمتثل للقوانين الوطنية المعمول بها ، كما هو مطلوب بموجب معايير الأداء.[78]

في الوقت الذي كان يتم فيه الانتهاء من استثمار مؤسسة التمويل الدولية ، كشف العميل لمؤسسة التمويل الدولية أن ترخيصًا مدمجًا لتغطية كل من إنتاج وتعبئة الأسمنت في شركة الاسكندرية لاسمنت بورتلاند كان معلقًا. لم تحتفظ مؤسسة التمويل الدولية بسجل لمراجعتها لمتطلبات الترخيص والتصاريح الخاصة بالعميل ، أو أنظمة العميل لضمان الامتثال المستمر لمتطلبات القانون الوطني. لم يجد مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة أي ما يشير إلى أن مؤسسة التمويل الدولية سعت إلى أي تحقق من حالة ترخيص عميلها أو الامتثال للقوانين الوطنية على سبيل المثال من خلال المراجعة أو تقييم الخبراء الخارجيين. وبدلاً من ذلك ، اعتمدت مؤسسة التمويل الدولية على تأكيدات عملائها بأن عمليات الترخيص والتصاريح جارية ، وأنها تمتثل للقوانين المصرية ذات الصلة.

خلال فترة الإشراف ، أثارت المجتمعات المتضررة مخاوف بشأن ترخيص وتصاريح المصنع من خلال الشكاوى والتغطية الإعلامية وإجراءات المحكمة. قامت مؤسسة التمويل الدولية باستفسارات من العميل بخصوص التغطية الإعلامية وحصلت على نسخ من بعض الوثائق. ومع ذلك ، لم توثق مؤسسة التمويل الدولية أي مراجعة لحالة الترخيص / التصاريح للشركة ، ومرة أخرى لم تسعى إلى ضمان كفايتها بما يتناسب مع المخاطر نظرًا للنزاعات المستمرة حول امتثال العميل لمتطلبات الترخيص الوطنية. في هذا السياق ، يرى مكتب المحقق أن إشراف مؤسسة التمويل الدولية لا يفي بمتطلبات إجراءات المراجعة البيئية والاجتماعية لأن مؤسسة التمويل الدولية فشلت في الحصول على المعلومات اللازمة لتقييم حالة امتثال المشروع للقوانين الوطنية.[79]

يعتبر التوصل إلى نتيجة ما إذا كان العميل ملتزمًا بالقوانين الوطنية أمرًا خارجًا عن اختصاصات مكتب المحقق.

2.1.3 البيئة: انبعاثات المصادر الثابتة

تعد انبعاثات المصنع مصدر قلق كبير للمتقدمين بالشكوى. يعتقد المشتكون أن انبعاثات مكدس المصنع تسبب ضررًا جسيمًا للسكان المحليين ، مما يتسبب في إزعاج وكذلك التأثير على الصناعات المجاورة ، على سبيل المثال من خلال رواسب الغبار في أماكن تخزين الملح المجاورة.[80] أبلغ السكان المحليون عن تراكم الغبار الناعم في منازلهم وأعمالهم ، مما يترك بقايا على ممتلكاتهم. قام المشتكون بتوثيق فترات انبعاثات عالية من المصنع ، و سحب الغبار المرئية من أكوام شركة الاسكندرية لأسمنت بورتلاند بسبب أعطال فنية واضحة.[81] أعرب المشتكون عن قلقهم أثناء التحقيق من أن بيانات الرصد التي تم الكشف عنها من المصنع لا تعكس هذه الفترات من زيادة الانبعاثات.

متطلبات مؤسسة التمويل الدولية

أهداف معايير الأداء 3: منع التلوث وخفضه و تجنب أو تقليل الآثار الضارة على صحة الإنسان والبيئة عن طريق تجنب أو تقليل التلوث من أنشطة المشروع ، وتعزيز الحد من الانبعاثات التي تساهم في تغير المناخ.[82]

تتطلب معايير الأداء 3 أن يأخذ العميل في الاعتبار الظروف المحيطة وتطبيق التكنولوجيا المناسبة للتخفيف من آثار المشروع وفقًا لممارسات الصناعات الدولية الجيدة.[83] لمعالجة الآثار السلبية على الظروف المحيطة الحالية ، يجب أن يأخذ العميل في الاعتبار عددًا من العوامل ، بما في ذلك القدرة الاستيعابية المحدودة للبيئة المحيطة ، والاستخدام الحالي والمستقبلي للأرض ، والظروف المحيطة الحالية وإمكانية حدوث تأثيرات تراكمية مع عواقب غير مؤكدة ولا رجعة فيها.[84] يجب على العميل تعزيز الاستراتيجيات التي تتجنب أو

---

[78] معايير الأداء لمؤسسة التمويل الدولية ، مقدمة ، الفقرة. 3.
[79] إجراء المراجعة البيئية والاجتماعية 7v، 6.1.
[80] شكوى إلى مكتب المحقق ، ص. 8.
[81] انظر ، على سبيل المثال ، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية ، "سكان وادي القمر يلتقطون الانبعاثات من تيتان للإسمنت بورتلاند الإسكندرية" ، 28 مايو 2017 ، متاح على 2017http://bit.ly/WaQ.
[82] مؤسسة التمويل الدولية. معايير الأداء 3 ، "الأهداف".
[83] مؤسسة التمويل الدولية. معايير الأداء 3 ، الفقرة. 3. في سياق انبعاثات الهواء ، تعتبر تركيزات ملوثات الهواء في منطقة المشروع عاملاً رئيسياً في تقييم الظروف المحيطة.
[84] مؤسسة التمويل الدولية معايير الأداء 3 ، 2006 ، الفقرة. 9. انظر أيضًا الملاحظات الإرشادية ، 28G.

تقلل أو تحد من إطلاق الملوثات ، و يشمل ذلك الاستراتيجيات التي تساهم في تحسين الظروف المحيطة عندما يكون للمشروع القدرة على تشكيل مصدر مهم للانبعاثات في منطقة متدهورة بالفعل.[85]

تطبق الملاحظة الإرشادية 3 الصادرة عن مؤسسة التمويل الدولية عندما يتضمن مشروع يُتوقع أن ينتج عنه انبعاثات كبيرة محتملة من الملوثات تحديث أو تعديل منشأة قائمة. في مثل هذه الحالات ، يتم تشجيع العملاء على "تقييم ما إذا كانت الظروف المحيطة الحالية تتوافق مع إرشادات و / أو معايير الجودة المحيطة."[86] عندما تتجاوز المستويات هذه الإرشادات أو المعايير ، يتم تشجيع العملاء على تقييم الخيارات بهدف تلبية المعايير. قد تشمل الخيارات إعادة تأهيل المرافق القائمة أو توفير بدائل.[87]

تم تحديد المتطلبات الفنية المتعلقة بانبعاثات الهواء وجودة الهواء المحيط في إرشادات البيئة والصحة والسلامة لمجموعة البنك الدولي (إرشادات البيئة والصحة والسلامة).[88] توفر الإرشادات بشأن البيئة والصحة والسلامة منهج للتعامل مع انبعاثات الهواء ، خاصةً للمشاريع الواقعة في مناطق ذات نوعية هواء رديئة.[89] يجب أن تقدر الأنشطة التجارية آثارها باستخدام تقييمات جودة الهواء المحيط ونماذج التغيير البيئي المحتمل لتقييم التأثير المحتمل على تركيزات الهواء المحيطة.[90] يجب أن تتضمن المرافق الواقعة داخل المناطق ذات جودة الهواء المتدهورة "أن أي زيادة في مستويات التلوث ستكون صغيرة بقدر الإمكان".[91] يجب تقييم تدابير التخفيف المناسبة على أساس كل حالة على حدة ويمكن أن تشمل استخدام أنواع وقود أو تقنيات أنظف وتدابير لمكافحة التلوث.[92]

تم تحديد مستويات الأداء والمقاييس المحددة لتصنيع الأسمنت في إرشادات البيئة والصحة والسلامة الصادرة عن مؤسسة التمويل الدولية 2007 بشأن تصنيع الأسمنت والجير (إرشادات البيئة والصحة والسلامة للأسمنت).[93] مزيد من التفاصيل عن المتطلبات الفنية ذات الصلة واردة في الملحق ج.

نظرة عامة على انبعاثات المصادر الثابتة

هناك نوعان رئيسيان من انبعاثات الهواء التي تحدث في مصنع الأسمنت: انبعاثات المصادر الثابتة والانبعاثات المتسربة (انظر القسم 2.1.4). المصادر الثابتة هي مصادر ثابتة للانبعاثات ، مثل أنظمة الأفران ومبردات الكلنكر والمطاحن. ترد ارشادات مؤسسة التمويل الدولية لانبعاثات المصادر الثابت في الإرشادات العامة بشأن البيئة والصحة والسلامة وتم تلخيصها في الملحق ج.

يمكن تقليل الانبعاثات الضارة من المصادر الثابتة عن طريق الحفاظ على المصدر في ظروف تشغيل مثلى باستمرار ، من خلال تركيب أنظمة مرشحات (موصوفة في الملحق ج) ، ومن خلال تطبيق تقنيات أخرى - على سبيل المثال ، التحكم في كمية الاحتراق. بالإضافة إلى غبار الأسمنت ، قد تشتمل انبعاثات المصادر الثابتة من مصانع الأسمنت على غازات مثل أكاسيد النيتروجين وثاني أكسيد الكبريت أو المعادن الثقيلة مثل الزئبق. بالنسبة لشركة الاسكندرية لأسمنت بورتلاند ، كانت الجسيمات الصغيرة (الدقيقة) وأكاسيد النيتروجين من أهم انبعاثات المصادر الثابتة، مع زيادة مستويات إجمالي الكربون العضوي مؤخرًا. ترتبط الجسيمات وأكاسيد النيتروجين وأكاسيد الكربون بالتأثيرات الصحية.

- الجسيمات الدقيقة هي خليط من المواد الصلبة. وكلما صغر حجم الجزيئات كلما توغلت أكثر في رئة الإنسان. تسبب الجسيمات التي يبلغ حجمها حوالي 10 ميكرومتر أو أصغر مشاكل صحية عند دخولها إلى الرئتين. يمكن للجسيمات الأصغر أيضا أن قد تدخل مجرى الدم في النهاية. يرتبط التعرض لتلوث الجسيمات بالموت المبكر للأشخاص الذين يعانون من أمراض القلب أو

---

[85] مؤسسة التمويل الدولية 2006 ، معايير الأداء 3 ، الفقرة. 9.
[86] ملاحظات إرشادات مؤسسة التمويل الدولية. معايير الأداء 3 .G28 ،
[87] ملاحظات إرشادات مؤسسة التمويل الدولية. معايير الأداء 3 ، 28G.
[88] إرشادات البيئة والصحة والسلامة الصادرة عن مؤسسة التمويل الدولية (2007).
[89] إرشادات البيئة والصحة والسلامة الصادرة عن مؤسسة التمويل الدولية (2007) ، الجزء 1.0 البيئة. تم تلخيص الأحكام المحددة ذات الصلة من الإرشادات بشأن البيئة والصحة والسلامة في الملحق ج.
[90] نفس المصدر
[91] المرجع نفسه. تحدد الإرشادات بشأن البيئة والصحة والسلامة جودة الهواء الرديئة عندما يتم تجاوز معايير جودة الهواء المنصوص عليها في التشريعات الوطنية أو إرشادات جودة الهواء الصادرة عن منظمة الصحة العالمية بشكل كبير.
[92] إرشادات البيئة والصحة والسلامة الصادرة عن مؤسسة التمويل الدولية ، (2007) صفحة 5.
[93] مؤسسة التمويل الدولية ، إرشادات بشأن البيئة والصحة والسلامة الخاصة بتصنيع الأسمنت والجير ، 30 أبريل 2007 ، متاحة على: https://bit.ly/2s5Wj3U.

الرئة ، والنوبات القلبية غير المميتة ، وعدم انتظام ضربات القلب ، والربو المتفاقم ، وانخفاض وظائف الرئة ، وزيادة أعراض الجهاز التنفسي ، مثل تهيج الشعب الهوائية أو السعال أو صعوبة التنفس.[94] يمكن أن يؤدي التعرض للجزيئات أثناء نمو الرئة (عند الأطفال) إلى إعاقة نمو الرئة ويؤدي إلى مشاكل صحية في وقت لاحق من الحياة. من المرجح أن يتأثر الأشخاص المصابون بأمراض القلب أو الرئة والأطفال وكبار السن بالتعرض للتلوث الجسيم.[95] بالنسبة لمصانع الأسمنت ، تشتمل المواد الكيميائية الدقيقة على غبار الأسمنت والمواد الخام والكربون ، و التي يمكن أن تنتج من التخزين و السحق والطحن والمعالجة الحرارية في أفران الأسمنت.[96]

- أكاسيد النيتروجين وهي غازات تنتج من تفاعل النيتروجين والأكسجين أثناء احتراق الوقود. يمكن أن يؤدي استنشاق الهواء الذي يحتوي على تركيز عالٍ من أكاسيد النيتروجين إلى تهيج المسالك الهوائية.[97] و يمكن أن يؤدي التعرض لفترة قصيرة إلى تفاقم أمراض الجهاز التنفسي. قد يساهم التعرض الأطول لتركيزات مرتفعة من أكاسيد النيتروجين في الإصابة بالربو وربما يزيد من القابلية للإصابة بالتهابات الجهاز التنفسي. يكون الأشخاص المصابون بالربو وكبار السن والأطفال معرضون بشكل عام لخطر أكبر للتأثيرات الصحية لثاني أكسيد النيتروجين. يتفاعل أكاسيد النيتروجين مع المواد الكيميائية الأخرى في الهواء لتكوين الجسيمات والأوزون ، وهما ضاران أيضًا عند الاستنشاق. قد تتفاعل أكاسيد النيتروجين أيضًا مع الماء والأكسجين والمواد الكيميائية الأخرى في الغلاف الجوي لتكوين أمطار حمضية يمكن أن تضر بالنظم البيئية الحساسة. يمكن التحكم في انبعاثات أكاسيد النيتروجين من خلال طرق مختلفة مثل تغيير تكوين الوقود ، ومن خلال التحكم الدقيق في ظروف تشغيل المصنع. عندما لا تكون هذه التدابير كافية ، يمكن استخدام التقنيات أو الطرق الأخرى مثل التخفيض الانتقائي غير التحفيزي أن تقلل بشكل كبير من انبعاثات أكاسيد النيتروجين في الهواء قبل إطلاقها من المكدس[98].
- إجمالي الكربون العضوي :يتم تحويل معظم الكربون العضوي الموجود في المواد الخام المستخدمة في صناعة الأسمنت وتغذيته في الفرن إلى ثاني أكسيد الكربون أثناء المعالجة الحرارية للفرن. تحدث انبعاثات مركبات الكربون العضوية عندما يكون احتراق الوقود في أفران الأسمنت غير مكتمل. يمكن أن يؤدي الاحتراق غير الكامل لمركبات الكربون أيضًا إلى إنتاج أول أكسيد الكربون . الآثار الصحية المحددة للكربون العضوي (على عكس الجسيمات بشكل عام) غير واضحة ، على الرغم من أن الدراسات أظهرت ارتباطًا بين الكربون العضوي الكلي ومجموعة من التأثيرات على صحة الجهاز التنفسي والقلب والأوعية الدموية.[99]

إجراءات مؤسسة التمويل الدولية

كانت الانبعاثات الهوائية من بين أولى المخاطر البيئية والاجتماعية التي حددها فريق مشروع مؤسسة التمويل الدولية بالنسبة لشركة الاسكندرية لاسمنت بورتلاند ، وتحديداً الجسيمات الدقيقة و أكاسيد النيتروجين. توقعت مؤسسة التمويل الدولية أن يقوم العميل بتحسين أدائه البيئي والامتثال لمعايير مجموعة البنك الدولي.[100] ذكر ملخص المراجعة البيئية والاجتماعية التابعة لمؤسسة التمويل الدولية أن انبعاثات الجسيمات المسجلة كانت ضمن الحدود المصرية ، ولكنها أعلى من إرشادات مؤسسة التمويل الدولية.[101] ولوحظ وجود انبعاثات مسجلة أخرى ضمن كل من اللوائح المصرية والمبادئ التوجيهية لمؤسسة التمويل الدولية. لم يتم الإبلاغ عن نتائج رصد جودة الهواء

---

[94] وكالة حماية البيئة الأمريكية ، "تلوث المواد الجسيمية: الآثار الصحية والبيئية للجسيمات الدقيقة." متاح على: http://bit.ly/PMHealthImpacts.

[95] نفس المصدر

[96] المعالجة الحرارية هي العملية التي تخضع فيها المواد لدرجات حرارة عالية لإحداث تغيير كيميائي أو فيزيائي ، كما هو الحال في أفران الأسمنت ، انظر وكالة حماية البيئة ، "أساسيات المواد الجسيمية (" المتاحة على: https://goo.gl/TU4FTy .

[97] وكالة حماية البيئة الأمريكية ، "تلوث ثاني أكسيد النيتروجين : معلومات أساسية حول ثاني أكسيد النيتوجين" متاح على: http://bit.ly/No2impacts.

[98] يعمل نظام التخفيض غير المحفز عن طريق تفاعل غازات أكاسيد النيتروجين مع محلول اليوريا أو الأمونيا في برج التسخين لإنتاج الماء والغازات الأكثر أمانًا - النيتروجين وثاني أكسيد الكربون. لكي تكون نظام التخفيض غير المحفزفعالة ، فإنها تتطلب وقتًا كافيًا ، ونطاق درجة حرارة معينًا وخلطًا مناسبًا للمواد في الفرن. ،"نظام التخفيض غير المحفز: نهج اقتصادي لتقليل انبعاثات أكاسيد النيتروجين" متاح على: https://goo.gl/RMfChT. انظر أيضًا الإرشادات العامة بشأن البيئة والصحة والسلامة ، الملحق 1.1.2: المصدر النقطي التوضيحي لتقنيات منع انبعاثات الهواء والسيطرة عليها ، ص. 15.

[99] فرانك ج. كيلي وجوليا سي فوسيل ، "تلوث الهواء والصحة العامة: الأخطار الناشئة وتحسين فهم المخاطر" ، 2015 ، 37 (4): 631-649 ، متاح على: http: // bit. تلوث كيلي فوسيل.

[100] ملخص المراجعة البيئية والاجتماعية ، "تدابير التخفيف البيئي والاجتماعي: 3. منع التلوث وخفضه."

[101] المرجع نفسه. لوحظ أن انبعاثات أكاسيد النيتروجين تبلغ 448 مجم / متر مكعب عادي ، وهو ما أشارت إليه مؤسسة التمويل الدولية على أنه يفي بالمعايير المصرية وإرشادات مؤسسة التمويل الدولية. ذكر أن انبعاثات ثاني أكسيد الكبريت لا تكاد تذكر.

المحيط ولم يتم تقديم أي تحليل للهواء في منطقة المشروع. لم تقيم وثائق التقييم البيئي من عام 2002 ، المقدمة من شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند تمت مراجعتها من قبل مؤسسة التمويل الدولية انبعاثات الغبار من الفرن الجديد. مع استخدام المرشحات الكيسية في مصانع الأسمنت وآلات التعبئة النهائية والمرسبات الكهروستاتيكية في الممر الجانبي ، توقعت الوثائق ألا تتجاوز الانبعاثات في مصنع الأسمنت الجديد 100 مجم / متر مكعب. ذكرت وثائق ما قبل الاستثمار من مؤسسة التمويل الدولية أن مرشحات المرسبات الكهروستاتيكية تُستخدم لالتقاط الغبار من الأكوام بدلاً من تقنية المرشحات الكيسية التي حددتها مؤسسة التمويل الدولية على أنها أكثر أمانًا وفعالية. ذكر أيضا أن العميل بصدد تحديث المرسب الكهروستاتيكي لفرن الأسمنت. أفاد موظفو مؤسسة التمويل الدولية أن شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند يجب أن تفكر في استبدال المرسبات الكهروستاتيكية بمبرد الكلنكر بفلتر كيس لأسباب تتعلق بالسلامة والبيئة.

تم الاتفاق في البداية على خطة العمل البيئية والاجتماعية بين مؤسسة التمويل الدولية والعميل في تشرين الثاني (نوفمبر) 2009 ، وطالبت بإدخال تدابير رقابة إضافية في شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند لضمان خفض متوسط انبعاثات الجسيمات الدقيقة السنوية إلى 100 مجم / متر مكعب عادي في غضون 24 شهرًا.[102] كما طُلب من العميل أيضًا إجراء مراقبة سنوية لجودة الهواء المحيط وتقديم هذه النتائج إلى مؤسسة التمويل الدولية كجزء من التقرير السنوي للرصد البيئي والاجتماعي. تم الكشف عن مطلب إضافي بأن يقوم العميل بتقييم جودة الهواء المحيط بحلول ديسمبر 2009 كجزء من خطة العمل البيئية والاجتماعية على موقع مؤسسة التمويل الدولية. ومع ذلك ، تظهر سجلات المشروع أن الإجراء لم يتم الاتفاق عليه في النهاية بين مؤسسة التمويل الدولية والعميل ، وليس لدى مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة أي دليل على أن العميل قد تم تنفيذه.[103]

أشارت مؤسسة التمويل الدولية في وصفها للمشروع إلى مجلس الإدارة ، إلى أن أهم تأثيرات المشروع تتعلق بانبعاثات الغبار وكفاءة الطاقة. ومع ذلك ، أعربت مؤسسة التمويل الدولية عن ثقتها في قدرة العميل والتزامه بتنفيذ التحسينات ، على أساس برامج الإدارة الحالية للعميل والمشاريع الجارية لتحسين أداء الانبعاثات مثل تجديد المرسب الكهروستاتيكي.

تم الاستثمار في أسهم مؤسسة التمويل الدولية في نوفمبر 2010.[104] ولم تكن هناك حاجة لإكمال أي إجراءات تتعلق بانبعاثات المصادر الثابتة أو جودة الهواء المحيط قبل صرف الأموال.

تشير مؤسسة التمويل الدولية إلى أنها طلبت من العميل إجراء مراقبة مستمرة مع الأخذ في الاعتبار إرشادات مجموعة البنك الدولي. كما تذكر مؤسسة التمويل الدولية أن هناك مراقبة مستمرة ، مع متوسطات يومية يتم رصدها من قبل العميل و يتم إبلاغ جهاز شئون البيئة بها. ومع ذلك ، فإن التقارير السنوية التي يقدمها العميل إلى مؤسسة التمويل الدولية تتضمن فقط انبعاثات المكدس كمتوسط سنوي للعينات. نظرًا لأن معايير مجموعة البنك الدولي تتطلب استيفاء المستويات بنسبة 95٪ من وقت تشغيل المصنع ، محسوبة على أساس متوسط القيم اليومية ، فليس من الممكن تقييم امتثال العميل لمعايير مجموعة البنك الدولي على أساس سجلات المراقبة السنوية الخاصة به.[105] لم تطلب مؤسسة التمويل الدولية من عملائها تقديم تقارير إضافية. و تذكر مؤسسة التمويل الدولية ، مع ذلك ، أن معلومات المراقبة المستمرة ذات الصلة قد أتيحت لمؤسسة التمويل الدولية بناءً على طلبها أثناء زيارة الموقع. لم تحتفظ مؤسسة التمويل الدولية بأي سجل لهذه البيانات ولم يتم إتاحتها لمكتب المحقق. نتيجة لذلك ، ليس من الممكن تقييم امتثال العميل لمعايير مجموعة البنك الدولي.

---

[102] تتطلب المبادئ التوجيهية لمجموعة البنك الدولي أن تمتثل أنظمة الأفران الحالية للقيم المتوسطة اليومية البالغة PM 100 ملجم / متر مكعب عادي على الأقل 95٪ من وقت تشغيل المصنع ، محسوبة كنسبة من ساعات التشغيل السنوية (إرشادات البيئة والصحة والسلامة للأسمنت ، 2.1 ، البيئة ، ص 10). على سبيل السياق ، تشير إرشادات الاتحاد الأوروبي إلى أن النظام الذي يتم صيانته جيدًا يجب أن يحقق انبعاثات أقل من 10-20 مجم / متر مكعب عادي ، مع بلوغ المرشحات الكيسية المستوى الأدنى. انظر EU: قرار تنفيذ المفوضية بتاريخ 26 مارس 2013 / 163/2013 الذي يحدد أفضل التقنيات المتاحة (BAT) الاستنتاجات بموجب التوجيه EU / 75/2010 الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس بشأن الانبعاثات الصناعية لإنتاج الأسمنت والجير والمغنيسيوم أكسيد (تم الإخطار به بموجب الوثيقة C (2013) 1728) ، 1.2.5.3 انبعاثات الغبار من عمليات إشعال الأفران ، متاح على: https://goo.gl/S5M5KZ.

[103] نص الإجراء الذي تم الكشف عنه على أن العميل "سيتولى مراقبة جودة الهواء المحيط في المواقع المتفق عليها في شركة بني سويف للأسمنت و شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند وتقديم النتائج إلى مؤسسة التمويل الدولية. يجب استكمال هذا الإجراء بحلول 31 كانون الأول (ديسمبر) 2009. " يدرك مكتب المحقق أنه لم يتم إجراء أي رصد أساسي.

[104] "تيتان للأسمنت تبيع حصة مصرية إلى مؤسسة التمويل الدولية" ، 21 نوفمبر 2010 ، متاح على: https://bit.ly/CemnetDisbursemeCemnet.com.

[105] ويرد المزيد من التفاصيل حول مناهج قياس مجموعة البنك الدولي في الملحق ج.

يتضح من ملف المشروع أن مؤسسة التمويل الدولية كانت على دراية بأن انبعاثات الجسيمات الدقيقة من مكدس الفرن الرئيسي في شركة الاسكندرية لأسمنت بورتلاند كانت أعلى بست مرات من المستوى المقبول لمجموعة البنك الدولي في 2010 و 2011 والنصف الأول من عام 2012. حدثت انبعاثات عالية بشكل غير عادي في أكتوبر ونوفمبر 2011 بسبب فشل المعدات أو انسداد في الشركة. لم يكن لدى مؤسسة التمويل الدولية أي معلومات حول التعامل مع المجتمع المحلي في أعقاب هذه الحوادث ولم تتابع مع عميلها بشأن هذه الأمور.[106] في أغسطس 2011 ونوفمبر 2011 ويناير 2012 ، حدد جهاز شئون البيئة تجاوزات انبعاثات الغبار من المكدس الرئيسي. يشير ملف مشروع مؤسسة التمويل الدولية إلى أنه في يناير 2012 ، أبلغ العميل جهاز شئون البيئة بالإجراءات التصحيحية التي تهدف إلى معالجة التجاوزات ، بما في ذلك استبدال المكدس الرئيسي بفلتر كيس.

لم تتلق مؤسسة التمويل الدولية أي معلومات حول مستويات أكاسيد النيتروجين في شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند في عام 2010 ، لكن مؤسسة التمويل الدولية كانت على علم بأن العميل كان ينفذ نظامًا مستمرًا لمراقبة الانبعاثات من شأنه أن يشمل أكاسيد النيتروجين. يوضح ملف مشروع مؤسسة التمويل الدولية أن متوسط المستويات الربع سنوية لأكاسيد النيتروجين لدى شركة الاسكندرية لأسمنت بورتلاند تجاوزت مستويات مجموعة البنك الدولي المخصصة للامتثال بنسبة 95٪.

فيما يتعلق بنوعية الهواء المحيط ، لم يجد مكتب المحقق أي مؤشر على تنفيذ أي نموذج بالنسبة لانبعاثات الهواء. في عام 2012 ، تم تعيين أخصائي بيئي واجتماعي جديد للمشروع. قام المتخصص بزيارة العميل والتفاوض بشأن إجراءات خطة العمل البيئية والاجتماعية الجديدة. تمت إزالة شرط الإبلاغ عن مراقبة جودة الهواء المحيط على أساس أن موقع المصنع يعني أن مثل هذه البيانات لن تعكس أداء التحكم في انبعاثات المصنع . بدلاً من ذلك ، التزم العميل بما يلي:[107]

- ضمان الامتثال الكامل لانبعاثات المصادر الثابتة، بما في ذلك وضع إجراءات حد أكثر صرامة لانبعاثات المواد الجسيمية ؛[108]
- تقييم وتنفيذ تدابير الحد من أكاسيد النيتروجين ؛[109]
- منع الغبار الهارب. و
- جعل بيانات الانبعاثات متاحة لأصحاب المصلحة.

اقترحت مؤسسة التمويل الدولية أن يتم الكشف عن أداء العميل للانبعاثات الهوائية بحلول يونيو 2013. وبعد ذلك ، وافقت مؤسسة التمويل الدولية على إمكانية تأجيل الإجراء ، مما يتطلب فقط أن يقدم العميل نموذجًا وتوقيتًا مقترحين للإفصاح بحلول يونيو 2013. وتلقى فريق المشروع الموافقة من إدارة مؤسسة التمويل الدولية الالتزام بتحديث خطة العمل البيئية والاجتماعية المعلن للجمهور في ضوء العلاقة الحساسة بين العميل والمجتمع في ذلك الوقت.

يذكر إشراف مؤسسة التمويل الدولية أن شركة الاسكندرية لأسمنت بورتلاند لديها نموذج لتوقع انبعاث الغبار و تم تنفيذه في عام 2012. استند نموذج التشتت إلى بيانات الرصد المستمر للانبعاثات وخلص إلى أن التركيز الأقصى المتوقع لا يتجاوز الحد المسموح به. ومع ذلك ، لا تتضمن الوثيقة تفاصيل المدخلات والمنهجية أو الافتراضات ، ولم تكن كافية لمؤسسة التمويل الدولية لتقييم الامتثال لإرشادات مجموعة البنك الدولي بشأن البيئة والصحة والسلامة أو الممارسات الصناعية الدولية الجيدة .

في مايو 2014 ، أوصت مؤسسة التمويل الدولية أن يقوم عميلها بتحديث النموذج وفقًا للممارسات الصناعية الدولية الجيدة. تم الانتهاء من تحديث النموذج في أكتوبر 2014 وتمت مشاركته مع مؤسسة التمويل الدولية في ديسمبر. أخذ النموذج في الاعتبار انبعاثات المداخن من مصدر واحد (خط المداخن الرئيسي 5) وشمل السيناريو الأساسي للغاز الطبيعي للوقود ، بالإضافة إلى استخدام الفحم أو فحم الكوك أو خليط. ويشير مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة إلى أن تقرير عام 2014 يعكس بشكل أكبر الممارسات الصناعية الدولية الجيدة لأنه يستند إلى عام كامل من بيانات الرصد المستمر للانبعاثات ويأخذ في الاعتبار الملوثات (أكاسيد النيتروجين

---

[106] وذكر العميل أنه تم إبلاغ جهاز شئون البيئة بجميع الحوادث وأشار إلى وجود خطط لبعض الإجراءات التصحيحية ، بما في ذلك تطوير المرسب الكهروستاتيكي الرئيسي إلى مرشح كيس في منتصف عام 2012. بالإضافة إلى ذلك ، أفاد العميل أنه يخطط لتركيب جهاز استشعار انسداد على المرفق وتغطية الجانب الخلفي للمصنع . لم يتم الإبلاغ عن أي إجراء تخفيف فيما يتعلق بحادث في مكدس تبريد الكلنكر.

[107] مؤسسة التمويل الدولية ، "20151103 خطة العمل البيئية والاجتماعية المحدثة لتيتان مصر ،" نوفمبر 2015 ، متاح على: http://bit.ly/IFCESRSTitanEgypt.

[108] متطلبات مجموعة البنك الدولي هي 3mg / Nm100 للمصانع القائمة. ومع ذلك ، دعت إجراءات خطة العمل البيئية والاجتماعية إلى تحسين الضوابط لتحقيق الامتثال للإرشادات الخاصة بانبعاثات المصانع الجديدة - 30 ملجم / متر مكعب عادي (خطة العمل البيئية والاجتماعية 2012).

[109] بالنظر إلى زيادة انبعاثات أكاسيد النيتروجين خلال 2009-2011 ، التزمت شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند بتقييم انبعاثات أكاسيد النيتروجين والتدابير الثانوية بحلول نهاية عام 2012. إذا لزم الأمر ، ستبدأ شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند بعد ذلك في مبادرة إزالة أكاسيد النيتروجين.

، وثاني أكسيد الكبريت ، و إجمالي الجسيمات العالقة). ومع ذلك ، يتم إجراء النموذج فقط على مستوى الأرض كما أن المدخلات الخاصة بالنموذج بالنسبة لانبعاثات الهواء من المكدس الرئيسي غير واضحة. قدمت مؤسسة التمويل الدولية تعليقات على التقرير مشيرة إلى أن أرقام الانبعاثات المستخدمة في النموذج بدت منخفضة ، وأن المصادر الإضافية بما في ذلك مصانع المواد الخام ، ومصانع الأسمنت ، ومصادر الغبار المسرب كان ينبغي تضمينها في النموذج. لا يوجد تقرير معدل أو تحديث متاح في ملف مؤسسة التمويل الدولية.

في يوليو 2012 ، و في غضون 24 شهرًا من الإطار الزمني المحدد في خطة العمل البيئية والاجتماعية، قامت شركة الاسكندرية لأسمنت بورتلاند بتركيب مرشح كيس في كومة الفرن الرئيسية ، مما قلل بشكل كبير من انبعاثات المواد الجسيمية. ومع ذلك ، ظلت انبعاثات المواد الجسيمية للعميل من مصادر أخرى ، بما في ذلك مبرد الكلنكر و طحن الأسمنت ، وفقًا لتقرير مؤسسة التمويل الدولية ، أعلى من مستويات مجموعة البنك الدولي حتى عام 2015 على الأقل.[110] على الرغم من أن العميل أبلغ عن الجهود الجارية لتنفيذ تدابير التخفيف ، فقد تأخرت الجداول الزمنية في كثير من الأحيان. تم تركيب المرشحات الكيسية في مطحنة الأسمنت 7 في ديسمبر 2014 ، وفي مطحنة الأسمنت 6 في 2016. كما ظلت انبعاثات أكاسيد النيتروجين أعلى من معايير مجموعة البنك الدولي حتى عام 2016 ، بسبب التأخيرات المتكررة في تنفيذ نظام التخفيض غير المحفز. في هذا السياق ، لاحظت مؤسسة التمويل الدولية الضائقة المالية الحادة لقطاع الأسمنت في مصر وتيتان إيجيبت من عام 2014 فصاعدًا. أبلغت مؤسسة التمويل الدولية مكتب المحقق أن جهودها الإشرافية منذ عام 2017 وتقارير العملاء في 2018 و 2019 تشير إلى انبعاثات هواء مُرضية من المرشحات الكيسية لمطاحن الأسمنت الأربعة و المرسبات الكهروستاتيكية.

في عام 2015 ، ذكرت مؤسسة التمويل الدولية أن أجهزة مراقبة الانبعاثات الخاصة بالعميل في المصنع كانت متصلة مباشرة بجهاز شؤون البيئة المصري لتمكينهم من عرض بيانات الانبعاثات في الوقت الفعلي. في يوليو 2016 ، بدأ العميل في نشر النتائج ربع السنوية لانبعاثات الجسيمات الدقيقة من مكدس الفرن ومكدس مبرد الكلنكر. في وقت لاحق من ذلك العام ، أبلغت مؤسسة التمويل الدولية عميلها بضرورة تحسين طريقة الإفصاح عن بيانات انبعاثات المصادر الثابتة على موقع الويب ، بالنظر إلى كمية البيانات التي يتم جمعها في كلا المحطتين. بدأ العميل بعد ذلك في نشر قياسات أكاسيد النيتروجين.[111]

أبلغ العميل مؤسسة التمويل الدولية في أكتوبر 2015 أنه قام بقياس جودة الهواء المحيط في أربع نقاط حول حدود شركة الاسكندرية لأسمنت بورتلاند. في ديسمبر 2016 ، ذكرت مؤسسة التمويل الدولية أن العميل سوف يقوم بتركيب محطتين لمراقبة جودة الهواء داخل المصنع لقياس إجمالي الجسيمات العالقة و الجسيمات الدقيقة، تقعان وفقًا لتوصيات جهاز شئون البيئة. لم يتم تركيب أي معدات لمراقبة جودة الهواء في منطقة وادي القمر السكنية المجاورة للمحطة. تعرض التقارير التي تمت مشاركتها مع مكتب المحقق بيانات من 2015 و 2017 و 2018 و 2019 باللغة العربية تشير إلى قياسات إجمالي الجسيمات العالقة و الجسيمات الدقيقة.

في عام 2017 ، أشارت سجلات الإشراف الداخلي لمؤسسة التمويل الدولية إلى تقارير إعلامية تفيد بحدوث "انبعاث شاذ للغبار" في . شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند.[112] أبلغت مؤسسة التمويل الدولية العميل بأن مثل هذه الحوادث خطيرة ، وبغض النظر عن الامتثال لمعايير جهاز شئون البيئة ، يجب إخطار مؤسسة التمويل الدولية. كما أوصت مؤسسة التمويل الدولية بأن يتم إبلاغ المجتمع بجميع الإجراءات التي تقوم بها الشركة لتحسين ضوابط التحكم في الانبعاثات. في يناير 2019 ، ذكرت مؤسسة التمويل الدولية أن العميل كان ينفذ خطوات لتحسين أداء مبرد الكلنكر ، بما في ذلك تركيب مرشح كيسي جديد ليحل محل المرسب الكهروستاتيكي ضمن الجدول الزمني المتوقع للمشروع. لاحظت مؤسسة التمويل الدولية أن هذه كانت خطوة كبيرة إلى الأمام ، وطلبت الحصول على اختبار الأداء عند الانتهاء. في هذا الوقت ، أبلغت مؤسسة التمويل الدولية أيضًا أن قياسات جودة الهواء المحيط كانت ضمن الحدود المصرية لإجمالي الجسيمات العالقة و الجسيمات الدقيقة

في عام 2015 ، تجاوز إجمالي مستويات الكربون العضوي معايير مجموعة البنك الدولي والمستويات الوطنية لأول مرة. تحسنت المستويات في عام 2016 لكنها ارتفعت مرة أخرى في عام 2017. أدركت مؤسسة التمويل الدولية أن العميل كان يسعى للحصول على

---

[110] يلاحظ المحقق أن "المتوسط السنوي للعينات الربع سنوية" التي أبلغ عنها العميل لا يمكن الاعتماد عليه لتأكيد الامتثال لمعايير مجموعة البنك الدولي ، والتي تتطلب الامتثال بنسبة 95٪.

[111] انبعاثات الغبار شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند 4Q 2016 ، متاح على: https://goo.gl/vzo2vF.

[112] يشير انبعاث الغبار الشاذ إلى حادثة ينتج فيها المصنع انبعاثات جسيمية أكثر بكثير مما هو متوقع بالنظر إلى تدابير مكافحة التلوث المعمول بها. يتوافق هذا مع لقطات الفيديو التي شاركها المشتكون والتي يمكن فيها رؤية سحب الغبار المرئية وهي تخرج من إحدى مجموعات العميل.

إعفاء من جهاز شئون البيئة. في أوائل عام 2018 ، أبلغت مؤسسة التمويل الدولية العميل أنه حتى لو تم منح استثناء من جهاز شئون البيئة ، فإن معايير مجموعة البنك الدولي تتطلب أن يبرر العميل التجاوز ويظهر أنه ليس ضارًا بصحة الإنسان أو البيئة.

تقييم مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة

بشكل عام ، وجد مكتب المحقق أن مشاركة مؤسسة التمويل الدولية قد دعمت العميل لتقليل الانبعاثات بشكل تدريجي من خلال تركيب معدات محسّنة. ومع ذلك ، يشير مكتب المحقق إلى التأخيرات المستمرة في هذا التقدم بالأخذ في الاعتبار الجداول الزمنية المتفق عليها ، وأوجه القصور في إشراف مؤسسة التمويل الدولية على مراقبة العملاء ومشاركة المجتمع فيما يتعلق بهذه القضايا.

لم تكن المراجعة البيئية و الاجتماعية التي أجرتها مؤسسة التمويل الدولية قبل الاستثمار متناسبة مع المخاطر المتعلقة بأداء جودة الهواء في شركة الاسكندرية لأسمنت بورتلاند والتأثيرات المحتملة على البيئة والمجتمع المحلي ، كما هو مطلوب بموجب سياسة الاستدامة. حددت مراجعة مؤسسة التمويل الدولية لشركة الاسكندرية لاسمنت بورتلاند انبعاثات المصادر الثابتة كمخاطر كبيرة بالنظر إلى عمليات المصنع. حددت مؤسسة التمويل الدولية إجراءات في خطة العمل البيئية والاجتماعية للحد من انتهاكات الانبعاثات ، والتي تتطلب من العميل تقديم مستويات ضمن معايير مجموعة البنك الدولي بمرور الوقت. ومع ذلك ، فإن تقييم مؤسسة التمويل الدولية لم يأخذ في الاعتبار الآثار التراكمية لنوعية الهواء أو جودة الهواء المحيط الحالية في منطقة المشروع (كما هو مطلوب في معايير الأداء 1، الفقرة 5 و معايير الأداء 3، الفقرة 3.).بالنظر إلى أن شركة الاسكندرية لأسمنت بورتلاند تقع في منطقة بها صناعات أخرى و من المناطق السكنية المكتظة بالسكان ، التي تتطلب حسب الامتثال لمعايير الأداء 3 والإرشادات بشأن البيئة والصحة والسلامة تقييم جودة الهواء المحيط من أجل: (1) تحديد ما إذا كانت منطقة المشروع "بيئة جوية متدهورة" لأغراض مجموعة البنك الدولي ، (2) تقييم تدابير التخفيف المناسبة.

أثناء الإشراف ، عملت مؤسسة التمويل الدولية مع العميل لمعالجة مخاوف انبعاثات المصادر الثابتة. ومع ذلك ، وجد مكتب المحقق أن مؤسسة التمويل الدولية لم تحصل على المعلومات اللازمة لتقييم حالة امتثال المشروع لمعايير انبعاثات الهواء المنصوص عليها في إرشادات البيئة والصحة والسلامة. لا يقدم تقرير العميل عن أداء انبعاثاته كمتوسط للعينات الصادر كل 4 شهور (ربع سنوي) بيانات كافية لتقييم التوافق مع مستويات مجموعة البنك الدولي ، والتي يجب أن تتحقق بنسبة 95٪ من وقت تشغيل المصنع.[113] على الرغم من أن خطة العمل البيئية والاجتماعية لعام 2009 تضمنت التزامات العملاء لتقييم ومراقبة جودة الهواء المحيط ، لم يتم تنفيذ هذه الالتزامات ، وتم حذفها لاحقًا من برنامج خطة العمل البيئية والاجتماعية للعميل بالاتفاق مع مؤسسة التمويل الدولية.[114] كان قرار مؤسسة التمويل الدولية بإلغاء التزام خطة العمل البيئية والاجتماعية ، وفشلها في معالجة التأخيرات في تنفيذ التزامات خطة العمل البيئية والاجتماعية الأخرى ، غير متسق مع واجبات الإشراف الموضحة في سياسة الاستدامة من أجل "العمل مع العميل لإعادته إلى الامتثال" أو "ممارسة التدابير/ العلاج عند الاقتضاء".

في ضوء القرب من المجتمع السكني ، ومخاوف المجتمع بشأن الآثار الصحية من جودة الهواء في المنطقة ، وجد مكتب المحقق أن إشراف مؤسسة التمويل الدولية لم يلب هدف خطة العمل البيئية والاجتماعية المتمثل في تقييم المستوى الحالي للمخاطر البيئية والاجتماعية وتقديم المشورة لعملائها بشأن كيفية معالجة القضايا البيئية والاجتماعية الحرجة.[115] على الرغم من أن مؤسسة التمويل الدولية كانت تدرك أن إجراءات خطة العمل البيئية والاجتماعية لمعالجة انبعاثات المصادر الثابتة قد تأخرت باستمرار ، إلا أن فريق المشروع لم يطلب من العميل رصد أو تقييم الآثار الصحية الناتجة في المجتمع المحلي وفقًا لمعايير الأداء 1، الفقرة 24. لم تتعامل مؤسسة التمويل الدولية أيضًا في الوقت المناسب مع تأخر العميل في تقديم معلومات عامة عن انبعاثات جودة الهواء كما هو مطلوب في معايير الأداء 1، الفقرة. 20.

تتطلب خطة العمل البيئية والاجتماعية أن يقوم العميل بتنفيذ تدابير الرقابة لتقليل انبعاثات الجسيمات الدقيقة إلى 100 ملجم / متر مكعب في غضون 24 شهرًا من الصرف (بمعنى نوفمبر 2012). تشير الأدلة المتاحة إلى أن معظم انبعاثات المصادر الثابتة للجسيمات ظلت

[113] إرشادات بشأن البيئة والصحة والسلامة الخاصة بالأسمنت ، 2.1 البيئة ، ص. 10. للحصول على معلومات إضافية ، انظر الملحق ج.
[114] يشير مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة إلى أن تقرير 2016 لمراقبة جودة الهواء داخل المصنع كان سيقيس مستوى الانبعاثات الهاربة منخفضة المستوى. ومع ذلك ، فإن المصادر المرتفعة مثل المداخن لن تكتشفها هذه القياسات. من أجل تقييم تأثير المصنع على جودة الهواء المحيط ، كان من الأفضل مراقبة الانبعاثات خارج الموقع ، في المجتمعات المحيطة.
[115] إجراء المراجعة البيئية والاجتماعية ، الإصدار 7 ، 2013 ، 6.1.

أعلى من مستويات مجموعة البنك الدولي حتى عام 2015 على الأقل ، وأن انبعاثات أكاسيد النيتروجين كانت باستمرار فوق مستويات مجموعة البنك الدولي حتى تم تثبيت تقنيات التخفيف في عام 2016. تحسن الأداء العام لانبعاثات الهواء للعميل بشكل ملحوظ في هذا الوقت بسبب تركيب معدات تحكم محسّنة (نظام التخفيض غير المحفز وفلاتر كيسية) على النحو الموصى به من قبل مؤسسة التمويل الدولية. بالنسبة لتلك المكدسات المزودة بمرشحات كيسية ، لن يؤدي انقطاع التيار الكهربائي بعد الآن إلى حدوث انبعاث شاذة. ومع ذلك ، تشير روايات من المشتكين إلى أن حوادث انبعاثات المداخن استمرت في الحدوث في شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند. تشير سجلات إشراف مؤسسة التمويل الدولية إلى حدوث إطلاق عرضي من مكدس تبريد الكلنكر في عام 2017 و أشارت السجلات أيضا إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية. كما هو الحال في وقت سحب الاستثمارات ، لم يكن مكتب المحقق قادرًا على تأكيد أن مؤسسة التمويل الدولية قد عملت مع عميلها لمعالجة المراقبة والإبلاغ عن انبعاثات المصادر الثابتة وفقًا لإرشادات مؤسسة التمويل الدولية أو فشل مرشحات المرسب الكهروستاتيكي المتبقية مما أدى إلى انبعاثات غبار من مكدس مطحنة الأسمنت.

2.1.4 البيئة: الانبعاثات الهاربة

أثناء التحقيق ، أعرب المشتكون عن قلقهم من أن انبعاثات الغبار من التخزين المفتوح للمواد في مصنع شركة الاسكندرية لأسمنت بورتلاند غالبًا ما تتطاير بفعل الرياح إلى المناطق السكنية المحلية. يلاحظ المشتكون أنه ، على عكس انبعاثات المداخن بالمصنع التي يتم مراقبتها وتسجيلها ، لا يتم تسجيل أو اكتشاف الانبعاثات المنفلتة من أجزاء أخرى من عملية إنتاج الأسمنت إلا من خلال عمليات التفتيش في الموقع. يشتكي السكان المحليون من أن عمليات التفتيش من قبل السلطات البيئية المصرية غير منتظمة ولا تتم إلا بعد تقديم شكوى إلى الجهات المختصة.

في مصنع الأسمنت ، قد تكون الانبعاثات المتسربة مصدرًا مهمًا لتلوث الهواء المحيط. تحدث انبعاثات الغبار غالبًا مع سحق وطحن المواد الخام (مثل الجير أو الفحم) ، ومناولة المواد وتخزينها ، ونقل المواد ، وتعبئة وتغليف المواد النهائية (الكلنكر أو الأسمنت).

متطلبات مؤسسة التمويل الدولية

تنطبق معايير الأداء 3 المتعلقة بمنع التلوث وخفضه على الانبعاثات المتسربة. لإدارة انبعاثات المواد الجسيمية المتسربة ، توصي الإرشادات بشأن البيئة والصحة والسلامة الخاصة بالأسمنت بالعديد من أساليب منع التلوث ومكافحته ، بما في ذلك:[116]

- تقليل عدد المرات التي تحتاج فيها المواد إلى النقل ، على سبيل المثال عن طريق تبسيط التخطيطات و ميكنة أنظمة تعبئة الأكياس ومناولتها ؛
- استخدام سيور ناقلة لنقل المواد وأحزمة تشغيل نظيفة ؛
- تخزين المواد الخام , و المكتملة الصنع في مستودعات وصوامع مغطاة أو مغلقة ؛
- تنفيذ الصيانة الروتينية للمصنع والتنظيف الجيد.

إجراءات مؤسسة التمويل الدولية

في وقت استثمار مؤسسة التمويل الدولية ، أدركت مؤسسة التمويل الدولية أن الآثار المحتملة لانبعاثات الغبار الهارب كانت خطيرة بشكل خاص في ضوء منطقة المشروع. كانت مؤسسة التمويل الدولية على علم بأن المصنع كان محاطًا بالمناطق السكنية المجاورة وحركة المرور الكثيفة ، وأشار الموظفون إلى أن بقاء المصنع في المستقبل سيعتمد على التنفيذ السريع للعديد من إجراءات التخفيف ، بما في ذلك:

- تحسين البصمة البيئية ، بما في ذلك انبعاثات الغبار والنظافة والجوانب المرئية من المصنع ؛
- القضاء على التخزين الخارجي ونقل المواد يدويًا ، وزيادة الصوامع والمخازن المغطاة ؛
- تركيب مواقف سيارات مناسبة وتحسين مرافق التحميل ؛
- تنفيذ وصلات سكك حديدية مباشرة للمواد الخام ؛ و
- الاستمرار في الانخراط بشكل إيجابي مع المجتمعات المحلية.

[116] إرشادات بشأن البيئة والصحة والسلامة الخاصة بالأسمنت ، ص 2-3.

أشار ملخص المراجعة البيئية والاجتماعية التابع لمؤسسة التمويل الدولية إلى أنه نظرًا لموقعه ، فقد تبنى العميل "برنامجًا صارمًا" للتحكم في انبعاثات الغبار الهارب في جميع المواقع ذات الصلة على الموقع. وشمل ذلك تركيب السيور الناقلة وإنشاء مناطق مغطاة للتخزين.[117]

طلبت خطة العمل البيئية والاجتماعية من العميل (1) تقديم نتائج اختبار الانبعاثات للمصادر الهاربة القابلة للمراقبة التي أجراها مستشارون مستقلون في غضون 18 شهرًا من الصرف ، و (2) إجراء مراقبة سنوية لجودة الهواء المحيط.[118]

أشارت المعلومات المتاحة لمؤسسة التمويل الدولية عند التقييم إلى أن العميل بحاجة إلى جهود إضافية للسيطرة على الغبار المتسرب وأن العميل قد نصح بإجراء مراقبة محسّنة لحماية السكان المحليين. ومع ذلك ، لم يتم تنفيذ مراقبة جودة الهواء المحيط حتى عام 2015. تلقت مؤسسة التمويل الدولية قياسات إجمالي الجسيمات العالقة و الجسيمات الدقيقة للأعوام 2015 و 2017 و 2018 و 2019. لم تكن هذه التقارير كافية للسماح بإجراء تقييم مقابل متطلبات مجموعة البنك الدولي. لم يتم تضمين بيانات الهواء المحيط في عمليات التدقيق الداخلية اللاحقة في 2015 أو 2018.

خلال تحديث برنامج خطة العمل البيئية والاجتماعية لعام 2012 ، تمت إزالة متطلبات مراقبة الهواء المحيط بالاتفاق مع مؤسسة التمويل الدولية.[119] وافق العميل على وضع خطة لمناولة المواد الخام لتوفير تغطية أو تأمين جميع المواد لتقليل انبعاثات الغبار المسرب ، مع ميزانيه وجدول زمني لضمان الانتهاء بحلول عام 2014. ومع ذلك ، فقد تأخر تنفيذ هذه الخطة باستمرار. تم الإبلاغ في النهاية عن الخطة على أنها مكتملة في عام 2018. في عام 2013 ، قررت مؤسسة التمويل الدولية أن التأخيرات مقبولة بالنظر إلى الوضع السياسي المحلي والتغيير المحتمل في مصدر الوقود بسبب نقص الغاز الطبيعي. في عام 2014 ، قدمت شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند مشروع "صفر انبعاثات" الذي لاحظت زيارة مؤسسة التمويل الدولية أنه أدى إلى تحسينات في إدارة الغبار المتسرب.[120] في نفس العام ، علمت مؤسسة التمويل الدولية أن جهاز شئون البيئة قد فرض غرامة على العميل بسبب الانتهاكات التي لوحظت فيما يتعلق بالتدابير الداخلية للمصنع. لم يتم تسجيل أي تفاصيل عن طبيعة هذه الانتهاكات أو الإجراءات التصحيحية في وثائق إشراف مؤسسة التمويل الدولية.

في أبريل 2015 ، استفسرت مؤسسة التمويل الدولية من عميلها عن خطط لإدخال الفحم كمصدر وقود لشركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند. طلبت مؤسسة التمويل الدولية تحديث المعلومات البيئية والاجتماعية بشأن خطط مطحنة الفحم في المصنع ، مشيرة إلى أن العميل يجب أن يعتمد أفضل التقنيات المتاحة. عندما بدأ المصنع في استخدام الفحم كوقود في عام 2015 ، تم جلب الإمدادات في البداية إلى الموقع في أكياس. وفقًا للوائح البيئية المصرية ، قامت شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند لاحقًا بتركيب مخزن مغطى للفحم ، بالإضافة إلى نظام مغلق لتغذية فحم الكوك ، وطاحونة للفحم.

في أكتوبر 2015 ، لاحظت مؤسسة التمويل الدولية أن العميل كان بطيئًا في حل مشكلات التدبير المنزلي والغبار الهارب في المصنع. أشارت مؤسسة التمويل الدولية إلى أن دراسة التأثير البصري لمصنع شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند تتقدم ببطء على الرغم من أن مؤسسة التمويل الدولية قد أثارت المخاوف في عام 2009. وأبلغت مؤسسة التمويل الدولية العميل بأن التدبير المنزلي وتحسين التأثير المرئي كانا من أهم الأولويات لعام 2016 ، وأن العميل يحتاج إلى تنفيذ تدابير سريعة كتنظيف الأسطح وكنس الطرق والري لمنع الغبار ، بما في ذلك في المناطق المحيطة مباشرة بالمصنع. شارك العميل مع مؤسسة التمويل الدولية مقالًا إعلاميًا في ديسمبر 2015 نقلاً عن وزير البيئة فيما يتعلق بالتلوث في وادي القمر. وأشار الوزير إلى أن لجنة مكونة من أعضاء من المعهد العالي للصحة وخبراء من جامعة القاهرة وجمعية أهلية من مجتمع وادي القمر أعدت تقريرًا عن أسباب مشكلات الغبار التي يعاني منها سكان المنطقة.

---

[117] أشارت مؤسسة التمويل الدولية أيضًا إلى أن العميل كان يخفف الانبعاثات الهاربة من خلال استخدام معدات الشفط في مناطق التعبئة ، و التدبير الداخلية المتكررة ، وتدريب الموظفين. مؤسسة التمويل الدولية - ملخص المراجعة البيئية والاجتماعية ، "وصف القضايا البيئية والاجتماعية الرئيسية والتخفيف منها: 3. منع التلوث والحد منه ،" متاح على: https://goo.gl/KnuxyN.

[118] مؤسسة التمويل الدولية. شركة الاسكندرية للتنمية المحدودة. خطة العمل البيئية والاجتماعية ، 10 نوفمبر 2009 ، في ملف لدى مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة.

[119] مؤسسة التمويل الدولية. شركة الاسكندرية للتنمية المحدودة. خطة العمل البيئية والاجتماعية ، 2012 ، في ملف لدى مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة.

[120] تضمن مشروع صفر انبعاثات تغطية تخزين المواد ، وتكسية المعدات ، وشراء معدات التنظيف ، وصيانة الوحدات، والتادبير الداخلية ، وغرس الأشجار. مواد إشراف مؤسسة التمويل الدولية ، يونيو 2014.

بالإضافة إلى ذلك ، قامت لجنة أخرى من مسؤولي الوزارة بمراقبة وقياس حجم الغبار للوقوف على أسبابه. وعلى هذا الأساس أكدت اللجان أن السبب الرئيسي للغبار هو زيادة حجم النقل في الازدحام المروري على الطرق بالمنطقة.

عكس تحديث خطة العمل البيئية والاجتماعية لعام 2015 تأخيرات في التنفيذ مع خطة مناولة المواد الخام (تستهدف الآن 2017-2018) ، وشمل التزامًا جديدًا يعكس طلب العميل للحصول على تصريح باستخدام الفحم بدلاً من الغاز الطبيعي كوقود.[121] التزم العميل بتطوير خطط التخفيف لتخزين الوقود الصلب (الفحم) بحلول الربع الثالث من عام 2015 وتنفيذ الخطة وفقًا للجدول الزمني المحدد في التصريح.

في أوائل عام 2016 ، قدم العميل إلى مؤسسة التمويل الدولية خطة عمل أخرى لمجابهة الغبار الهارب ، وتخزين الوقود الصلب ، وتجميل المصنع. في وقت لاحق ، تم تأجيل الموعد المستهدف للعميل لتنفيذ خطة مناولة المواد الخام إلى الربع الثاني من عام 2016. أطلع العميل مؤسسة التمويل الدولية على الجهود التي تم بذلها لمعالجة مشكلات البيئة والأمن من تفريغ ونقل الفحم المطحون.[122]

في ديسمبر 2016 ، أفاد العميل أن 30٪ من برنامج صفر انبعاثات قد اكتمل ، مع استكمال العناصر المتبقية بحلول 2017-2018. أشارت مؤسسة التمويل الدولية إلى وجود مزيد من التأخير في تغطية المواد الخام ، لكن هذا كان متسقًا مع خطة العمل البيئية والاجتماعية لعام 2015. فيما يتعلق بالتدابير الداخلية ، لاحظت مؤسسة التمويل الدولية تحسنًا ملحوظًا في الموقع أثناء زيارتها ، بما في ذلك تنظيف المواد المتراكمة تاريخيًا.[123] ذكرت مؤسسة التمويل الدولية أن العميل قد اتخذ تدابير لتقييم وتحسين التأثير البصري للمصنع.[124] أشارت مؤسسة التمويل الدولية إلى أن موقع التخزين الداخلي للوقود الصلب كان قيد الإنشاء وأن الإجراءات اللازمة للتخفيف من الغبار المتسرب مستمرة.[125]

في أبريل ومايو 2017 ، أفاد العميل أنه تم الانتهاء من عدد من التحسينات في المصنع ، بما في ذلك مناطق التخزين الجديدة المغطاة ، وتخزين الوقود الصلب ، وتركيب وتشغيل مطحنة الوقود الصلب. ومع ذلك ، كان من المقرر مراجعة الجدول الزمني لمشروع التأثير البصري وتأخرت خطة مناولة المواد الخام بسبب قيود السيولة وعدم اليقين بشأن سعر الصرف.

في أوائل عام 2018 ، زارت مؤسسة التمويل الدولية شركة الاسكندرية لأسمنت بورتلاند ولاحظت أن خطة التخزين لشركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند قد اكتملت ، ولكن في يوم عاصف بقي الكثير من الغبار في الموقع. شجعت مؤسسة التمويل الدولية العميل على إيلاء الاهتمام الكافي للتدابير الداخلية، بما في ذلك التنظيف والكنس ورش المياه.

أبلغت مؤسسة التمويل الدولية مكتب المحقق أن العميل قد قام بعمل إضافي لاستكمال برنامج التحكم في الغبار والتدابير الداخلية في عامي 2018 و 2019. وفي يناير 2019 ، ذكرت مؤسسة التمويل الدولية في زيارتها الإشرافية أن التدابير الداخلية استمرت في التحسن وكان الأداء مرضيًا في ذلك الوقت.

---

[121] تحديث خطة العمل البيئية والاجتماعية لعام 2015.

[122] بعد التثبيت الأولي وتشغيل نظام لتفريغ ونقل أكياس فحم الكوك المسحوق ، أبلغ العميل عن إجراءات مثل تركيب مضخة مياه عالية الضغط لأغراض التنظيف ، وتحسين إزالة الغبار حول التركيب ، وإقامة حجرات لتقييد الغبار المتسرب ؛ وتركيب ستائر مطاطية حول المبنى.

[123] وشملت التدابير الأخرى المزالق المتداخلة ، و تركيب المرشحات الكيسية ، والمكنسة الكهربائية. تم شراء كاسحة طريق وشاحنة فائقة الامتصاص وكان من المقرر تسليمها إلى المصنع خلال الربع الأول من عام 2017.

[124] وشملت الإجراءات تحسين السياج الجانبي الشرقي ، وتحسين صوامع الأسمنت ، ومصانع التعبئة ، والتسخين المسبق ، ونقل وصوامع الكلنكر ، و تزيين المدخل الرئيسي والمناطق الخضراء.

[125] فيما يتعلق بموقع تخزين الوقود الصلب الخارجي ، أشارت مؤسسة التمويل الدولية إلى أنه تم تقديم تقرير تقييم الأثر البيئي إلى جهاز شئون البيئة في نوفمبر 2016 ، وأنها طلبت نسخة منه من العميل. بالنظر إلى قرب الموقع من وادي القمر ، تم تصميم موقع التخزين كمرفق مغلق مع نقطة تغذية داخل منطقة مغطاة ومجهزة بفلتر كيس.

صورة 7. تخزين المواد في شركة الاسكندرية لأسمنت بورتلاند

المصدر: مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة ، زيارة ميدانية ، يناير 2017 ، منظر للمصنع من برج التسخين.

صورة 8. ناقل المواد الخام في شركة الاسكندرية لأسمنت بورتلاند

المصدر: مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة ، زيارة ميدانية ، يناير 2017 ، منظر لشركة الاسكندرية لاسمنت بورتلاند ، مع ناقل للمواد الخام مغلق (الأزرق) في المقدمة.

أقرت مراجعة ما قبل الاستثمار التي أجرتها مؤسسة التمويل الدولية بأن انبعاثات الغبار المتسرب تمثل تأثيرًا بيئيًا خطيرًا للمصنع وضمنت الالتزامات من العميل لـ (1) تنفيذ تدابير التخفيف ، و (2) إجراء مراقبة مستقلة. كان ذلك متسقًا مع متطلبات سياسة الاستدامة الفقرة. 15- ومع ذلك ، كما هو مذكور أعلاه فيما يتعلق بالانبعاثات من المصادر الثابتة ، فإن المراجعة البيئية والاجتماعية التي أجرتها مؤسسة التمويل الدولية لتأثيرات جودة الهواء لم تفي بمتطلبات سياسة الاستدامة لأنها لم تقيّم أداء المشروع بشكل كافٍ في ضوء موقعه في منطقة صناعية / سكنية كثيفة ومتعددة الاستخدامات.

وجد مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة أن إشراف مؤسسة التمويل الدولية على انبعاثات الغبار الهارب في شركة الاسكندرية لأسمنت بورتلاند لم يكن متسقًا مع إجراء المراجعة البيئية والاجتماعية أو مع متطلبات سياسة الاستدامة الفقرة. 26.[126] على وجه التحديد ، فشلت مؤسسة التمويل الدولية في الحصول على معلومات لتقييم حالة امتثال المشروع لالتزاماته البيئية والاجتماعية ، لا سيما عندما لم يقم العميل بإجراء تقييمات أساسية لنوعية الهواء المحيط و ذلك عندما تنازلت مؤسسة التمويل الدولية عن التزامات خطة العمل البيئية والاجتماعية التي تتطلب مراقبة جودة الهواء المحيط أو اختبارات الانبعاثات لمصادر هاربة قابلة للمراقبة. يعني هذا النقص في معلومات المراقبة أن مساهمة العميل في التلوث المحيط (خاصة الغبار المتراكم في وادي القمر) لم يتم تحديده بوضوح. استجابةً للمخاوف المتعلقة بتخفيف التلوث، ذكر العميل أن المصدر الأساسي للغبار في مجتمع وادي القمر هو حركة مرور المركبات باستخدام طرق غير ممهدة، وأن المصنع ليس مصدرًا رئيسيًا للغبار المتسرب في المنطقة. يمكن لعملية المراقبة أن تثبت هذا الادعاء ، على سبيل المثال من خلال تحليل تركيبة الغبار الهارب في المنطقة ، و التي لم يتم تنفيذها من قبل العميل.

أثناء الإشراف ، عملت مؤسسة التمويل الدولية مع العميل لمعالجة مشكلة الغبار الهارب. ومع ذلك ، يرى مكتب المحقق أن مؤسسة التمويل الدولية لم تضمن امتثال شركة الاسكندرية لأسمنت بورتلاند لمتطلبات تخفيف الغبار الهارب ولم تمارس أي سبل علاج مناسبة في هذه الظروف (سياسة الاستدامة ، الفقرة 26). هناك مجالان رئيسيان للعمل يتعلقان باتخاذ التدابير الداخلية والتعديل لتدابير التحكم في الغبار، مثل تغطية الناقلات وإنشاء وصيانة التخزين المغطى. فيما يتعلق بالتدابير الداخلية، لاحظت مؤسسة التمويل الدولية انخفاضًا في الأداء في 2014-2015 و أشارت أن تلك التحسينات ضرورية. على الرغم من أن مؤسسة التمويل الدولية لاحظت تحسنًا في عام 2016 ، إلا أن زيارة الموقع لعام 2017 التي قام بها مكتب المحقق لاحظت أن الجوانب الأساسية للتدابير الداخلية (مثل صيانة المباني وإزالة الغبار المتراكم) لم يتم تنفيذها باستمرار. ويشير مكتب المحقق إلى أن مؤسسة التمويل الدولية أفادت بأن إجراءات التدابير الداخلية ومكافحة الغبار قد نفذت منذ ذلك الحين من قبل العميل.

فيما يتعلق بالتعديل التحديثي لتدابير التحكم في الغبار ، على الرغم من إدراجها في خطة العمل البيئية والاجتماعية الأصلية ، يرى مكتب المحقق أن مؤسسة التمويل الدولية فشلت في ضمان تنفيذ العميل لتدابير التخفيف المتفق عليها في فترة زمنية معقولة. طوال فترة الإشراف ، تأخرت التزامات العميل بتنفيذ عمليات تخفيف الغبار الهارب إلى حد كبير ، وأشدها فيما يتعلق بخطة مناولة المواد الخام ، والتي كان من المقرر في الأصل استكمالها في عام 2014 وانتهت أخيرًا في عام 2018.[127] خلال فترة المشروع ، لاحظ مكتب المحقق أن العميل واجه ظروفًا متغيرة نتيجة التحول إلى استخدام الفحم. ومع ذلك ، لم يجد مكتب المحقق أن هذه الظروف تشرح بشكل كامل مدى التأخير في استكمال مناطق التخزين المغطاة أو الفترات التي شهدت سوء التدابير الداخلية.

2.1.5 البيئة: الانتقال إلى الفحم

أعرب المشتكون عن قلقهم من أن استخدام الفحم في شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند يزيد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من المصنع ، والتي يجادلون بأنها تتعارض مع معايير مؤسسة التمويل الدولية - وتحديداً معايير الأداء 3.[128] كما أعربوا عن قلقهم من أن استخدام الفحم سيزيد من انبعاثات الجسيمات وأكاسيد النيتروجين والكبريت والمعادن الثقيلة مثل الزئبق والرصاص والديوكسينات والفيوران[129]. خلال فترة انتقال العميل إلى استخدام الوقود الصلب في أوائل عام 2016 ، أبلغ المشتكون مكتب المحقق بأنه تم إحضار

[126] مؤسسة التمويل الدولية. إجراء المراجعة البيئية والاجتماعية 7.v، 6.1 ؛ سياسة الاستدامة الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية ، الفقرة. 26.

[127] ويشير امكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة إلى أنه في وقت زيارة الموقع في يناير 2017 ، ظلت التدابير الداخلية والغبار يمثلان مشكلة كبيرة حيث لا يزال التخزين المغطى قيد الإنشاء وحزام النقل الرئيسي مغلق جزئيًا فقط.

[128] شكوى إلى مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة ، ص. 9.

[129] شكوى إلى مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة ، ص 11 ، 12 ؛ تقرير التقييم ، ص 10

الفحم إلى الموقع في أكياس ، مما ساهم في تطاير الغبار في منطقة المصنع. أعرب المشتكون أيضا عن قلقهم من أن العميل قد بدأ في استخدام الفحم قبل الحصول على الموافقات التنظيمية اللازمة.

متطلبات مؤسسة التمويل الدولية

تهدف معايير الأداء 3 إلى تعزيز الحد من الانبعاثات التي تساهم في تغير المناخ ، و تطلب من العملاء تعزيز الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة بطريقة تتناسب مع طبيعة وحجم عمليات المشروع وآثاره.[130] تتطلب المشاريع التي تنتج أكثر من 100،000 طن مكافئ لثاني أكسيد الكربون سنويًا تحديد الانبعاثات المباشرة من المرافق في موقع المشروع ورصدها سنويًا بالإضافة إلى الانبعاثات غير المباشرة للطاقة التي يستخدمها المشروع المرتبطة بالإنتاج و أن يتم الرصد خارج الموقع أيضا.[131] أثناء العمليات ، يُطلب من العميل تقييم الخيارات المجدية تقنيًا وماليًا والفعالة من حيث التكلفة لتقليل أو تعويض انبعاثات الغازات الدفيئة المرتبطة بالمشروع ، بما في ذلك تحسينات كفاءة الطاقة.[132]

في عملية إنتاج الأسمنت، ترتبط انبعاثات الغازات الدفيئة (خاصة ثاني أكسيد الكربون) بإزالة الكربون من الحجر الجيري واحتراق الوقود.[133] تحدد إرشادات البيئة والصحة والسلامة الخاصة بالأسمنت الصادرة عن مؤسسة التمويل الدولية معايير انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بمقدار 400525 من ثاني أكسيد الكربون / طن (أسمنت مكفئ) و 150350 كجم/ طن من الوقود.[134] تشير المبادئ التوجيهية إلى أن الفحم وفحم الكوك الحيوي يولدان انبعاثات الغازات الدفيئة أعلى من زيت الوقود والغاز الطبيعي.[135]

تتطلب سياسة الاستدامة أنه "إذا كان تغيير ظروف المشروع سيؤدي إلى آثار اجتماعية أو بيئية سلبية ، [ستعمل مؤسسة التمويل الدولية] مع العميل لمعالجتها".[136] فيما يتعلق بمخاطر تلوث الهواء ، تنص إرشادات البيئة والصحة والسلامة الصادرة عن مؤسسة التمويل الدولية على أن المرافق الواقعة داخل مناطق ذات نوعية هواء رديئة يجب أن تضمن أن "أي زيادة في مستويات التلوث يجب أن تكون صغيرة بقدر الإمكان".[137] يجب تقييم تدابير التخفيف المناسبة على أساس كل حالة على حدة ، وقد تشمل نقل المصادر الهامة للانبعاثات خارج المنطقة المعنية ، واستخدام أنواع أو تقنيات أنظف من الوقود ، وتدابير مكافحة التلوث ، وأنشطة التعويض في المنشآت التي يسيطر عليها المشروع. الراعي أو غيرها من المرافق داخل نفس المنطقة.[138]

تتطلب معايير الأداء 1 إجراء الإفصاح والاستشارة على أساس مستمر مع ظهور المخاطر والآثار. يجب توثيق عملية التشاور ، وخاصة التدابير المتخذة لتجنب أو تقليل المخاطر والآثار السلبية على المجتمعات المتضررة.[139]

إجراءات مؤسسة التمويل الدولية

نظرت مراجعة ما قبل الاستثمار التي أجرتها مؤسسة التمويل الدولية في كفاءة مصنع شركة الاسكندرية لأسمنت بورتلاند واستهلاك الطاقة وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون. في وقت استثمار مؤسسة التمويل الدولية ، كان من المتوقع أن تبلغ البصمة السنوية للغازات الدفيئة لشركة تيتان مصر حوالي 3.3 مليون طن / من مكافئ ثاني أكسيد الكربون ، مما أدى إلى متطلبات الإبلاغ الخاصة بمعايير الأداء 3. يشير ملخص المراجعة البيئية والاجتماعية أن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من شركة الاسكندرية لأسمنت بورتلاند على وجه التحديد كانت 763 كجم لكل طن من الكلنكر المنتج ، وأن شركة كيه بي إم جي أجرت تدقيقًا لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون.[140] وجدت

---

[130] معايير الأداء 3 ، "الأهداف" ، والفقرة. 10.
[131] معايير الأداء 3 ، الفقرة. 11.
[132] معايير الأداء 3 ، الفقرة. 11.
[133] إرشادات بشأن البيئة والصحة والسلامة في تصنيع الأسمنت والجير ، ص. 4.
[134] إرشادات بشأن البيئة والصحة والسلامة الخاصة بالأسمنت ، ص. 11.
[135] على سبيل المثال ، من المتوقع أن تكون الانبعاثات من الفحم أو فحم الكوك البترولي أعلى بنسبة 65 في المائة تقريبًا من الانبعاثات الغازية ، انظر إرشادات البيئة والصحة والسلامة في تصنيع الأسمنت والجير ، ص. 7.
[136] سياسة الاستدامة لعام 2006 ، الفقرة. 26.
[137] المرجع نفسه. تحدد الإرشادات بشأن البيئة والصحة والسلامة جودة الهواء الرديئة عندما يتم تجاوز معايير جودة الهواء المنصوص عليها في التشريعات الوطنية أو إرشادات جودة الهواء الصادرة عن منظمة الصحة العالمية بشكل كبير.
[138] إرشادات البيئة والصحة والسلامة الصادرة عن مؤسسة التمويل الدولية ، (2007) صفحة 5.
[139] معايير الأداء 1 الفقرة. 30.
[140] تمت مشاركة العرض التقديمي الموجز للتدقيق مع مكتب المحقق. المراجعة ليست في ملف لدى مؤسسة التمويل الدولية ولم تتم مراجعتها من قبل المحقق.

المراجعة أن مراقبة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الخاصة بشركة الاسكندرية لأسمنت بورتلاند كانت قوية ولكن الملخص النهائي لم يعلق على المستويات الفعلية أو الكثافة.

وأشار موظفو مؤسسة التمويل الدولية إلى أن الفرن الجديد لشركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند قد تم تصميمه في أواخر التسعينيات عندما كانت تكاليف الوقود والطاقة منخفضة للغاية في مصر. ونتيجة لذلك ، تم اختيار تكنولوجيا أقل كفاءة في بعض الحالات. لاحظت مؤسسة التمويل الدولية أن الكفاءة تأثرت أيضًا بخصائص المواد الخام ، بما في ذلك محتوى الرطوبة المرتفع نسبيًا لتلك المواد المستخدمة في شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند. وفقًا لذلك ، تم اعتبار استهلاك الطاقة في المحطة مرتفعًا نسبيًا (3500 ميجا جول / طن) مقارنة بأهداف أفضل ممارسات مؤسسة التمويل الدولية (2900-3300 ميجا جول / طن). لاحظت مؤسسة التمويل الدولية أن العميل يقوم بإعداد خطة عمل لتحسين أداء الفرن الذي من شأنه تحسين كفاءة الطاقة إلى 3300 ميجا جول / طن. لم تكن خطة العمل هذه موجودة في ملف لدى مؤسسة التمويل الدولية ولم يراجعها مكتب المحقق.

أشارت مراجعة ما قبل الاستثمار التي أجرتها مؤسسة التمويل الدولية أيضًا إلى أن صناعة الأسمنت في مصر تمتعت بفائدة استخدام الغاز الطبيعي ، لكن العميل كان يدرس جدوى تطوير برنامج استخدام النفايات في الوقود مثل قش الأرز ، ومخلفات القطن ، والإطارات ، والقمامة.

تشير وثائق مؤسسة التمويل الدولية الصادرة في أكتوبر 2009 إلى أن استخدام المحطة للغاز الطبيعي كان يعتبر جانبًا إيجابيًا هامًا في الأداء البيئي. حددت مؤسسة التمويل الدولية أن العميل يمكنه تقليل استخدام الكهرباء في شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند وتقليل محتوى الكلنكر في الأسمنت لتحسين الكفاءة وتقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الإجمالية للعمليات. ولوحظ أن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في المصنع كانت في النطاق المتوسط بالنسبة لمؤسسة التمويل الدولية ، وأنه سيكون من المهم ضمان التزام العميل ومراقبة تحسينات المصنع في كفاءة الطاقة.

في ديسمبر 2009 ، أبلغت مؤسسة التمويل الدولية مجلس الإدارة أن انخفاض كفاءة الطاقة نسبيًا في المحطة كان أحد أهم الآثار السلبية للمشروع. أشارت مؤسسة التمويل الدولية إلى أنه على الرغم من أن انبعاثات الغازات الدفيئة كانت ضمن نطاق الممارسات الصناعية الجيدة للقطاع ، فإن شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند كان لديها استهلاك طاقة محدد مرتفع مقارنة بالنطاقات المستهدفة لأفضل ممارسات مؤسسة التمويل الدولية. وفي هذا السياق ، أشارت مؤسسة التمويل الدولية أيضًا إلى أنه تم وضع خطة عمل وهي قيد التنفيذ ، ومع ذلك ، لم يتم تضمين أي إجراءات تتعلق بكفاءة الطاقة في خطة العمل البيئية والاجتماعية للعميل.

في عام 2010 ، أوصت مؤسسة التمويل الدولية بأن يقيس العميل أدائه من حيث استهلاك الطاقة والمياه بالإضافة إلى انبعاثات الغازات الدفيئة. لم يكن هناك دليل على مثل هذا المعيار/ المقاييس ضمن الملفات التي راجعها مكتب المحقق. أبلغ العميل عن كفاءة الطاقة لعام 2011 و إجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون السنوية للأعوام 2009 و 2010 و 2011 في تقارير المراقبة السنوية، مشيرًا إلى أن الانخفاض في الانبعاثات نتج عن انخفاض إنتاج الكلنكر في عام 2011. أدى نقص الوقود في مصر في عام 2012 إلى انقطاع التيار الكهربائي و تقييد إمدادات الغاز مما أثر بشكل كبير على الصناعة. في ذلك الوقت ، أبلغ العميل مؤسسة التمويل الدولية أن كلا المحطتين كانا في طور البحث عن تصريح وقود بديل ، الأمر الذي يتطلب دراسة تقييم الأثر البيئي. لم يجد مكتب المحقق أي دليل على أن مؤسسة التمويل الدولية راجعت تقييمات الأثر البيئي المعدة لاستخدام الوقود المشتق من النفايات أو النفايات المجففة كجزء من هذه العملية.

نقص الغاز وواردات الفحم (2012-2015)

كما هو الحال في بلدان أخرى في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، قدمت الحكومة المصرية دعمًا للطاقة للسكان المقيمين والشركات لعدة عقود. واعتبر الدعم وسيلة لتوفير الطاقة بتكلفة أقل للأسر وجذب الاستثمار في قطاعات التصنيع في مصر.[141] أدت سياسة دعم الطاقة ، بالإضافة الي التنمية الصناعية في مصر وتزايد عدد السكان ، إلى زيادة استهلاك الغاز الطبيعي التي بلغت ذروتها في عام 2012.[142] تحولت مصر في عام 2012-2013 ، من مصدر للغاز الطبيعي إلى مستورد.[143] في عام 2013 ، شكل الغاز الطبيعي

[141] مجموعة البنك الدولي ، 2016 ، مصر. توجيه إصلاح دعم الطاقة على المدى الطويل ، https://goo.gl/cj2RFE ؛

[142] مؤسسة التمويل الدولية (2016) ، فتح القيمة: الوقود البديل لصناعة الأسمنت في مصر ، متاح على: https://bit.ly/2T7LZUg (فتح القيمة).

[143] بريندان ميغان ، "أزمة الغاز الطبيعي في مصر" ، 21 كانون الثاني (يناير) 2016 ، صدى ، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي ، متاح على: https://goo.gl/jUFFci.

أكثر من نصف إجمالي الطاقة الأولية التي تم توفيرها في مصر وغذي أكثر من ثلاثة أرباع إجمالي توليد الكهرباء.[144] في نفس الوقت تقريبًا ، وصلت حقول الغاز الطبيعي الحالية إلى طاقتها ، وتوقفت عقود التنقيب الجديدة ، مما أدى إلى تباطؤ الإنتاج.[145] ونتيجة لذلك ، واجهت مصر نقصًا في الوقود والعملات الأجنبية.[146] في عام 2014 ، بدأت مصر في الإلغاء التدريجي لدعم الطاقة.[147] [148]

خلال هذه الفترة ، حولت الحكومة المصرية إمدادات الغاز الطبيعي من الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة مثل الأسمنت والصلب إلى توليد الطاقة. تأثرت مصانع الأسمنت بشدة بنقص الغاز الطبيعي ، وانخفض إنتاج الأسمنت في مصر بنسبة 20٪ في 2013-2014.[149] رداً على ذلك ، ضغطت صناعة الأسمنت على الحكومة للموافقة على تنظيم استخدام أنواع الوقود الأخرى ، وخاصة فحم الكوك والفحم.[150] في عام 2015 ، أصدرت الحكومة مرسومًا للسماح باستخدام الفحم كوقود في إنتاج الأسمنت.[151] يتطلب المرسوم حصول الشركات على ترخيص لاستخدام الفحم ووضع تدابير التخفيف.[152] علاوة على ذلك ، صرح وزير البيئة أن الشركات التي قدمت خطة للحد من غازات الدفيئة هي فقط التي ستمنح ترخيصًا للعمل باستخدام الفحم. في أكتوبر 2016 ، أصدرت مؤسسة التمويل الدولية تقييمها الخاص لإمكانية استخدام أنواع الوقود البديلة في قطاع الأسمنت في مصر.[153]

في عام 2013 ، أعدت مؤسسة التمويل الدولية مذكرة داخلية بشأن آثار نقص الغاز على استثمارات مؤسسة التمويل الدولية الحالية في قطاع الأسمنت في مصر. قام موظفو مؤسسة التمويل الدولية بتحليل ما إذا كان التحول إلى الفحم سيؤثر بشكل غير ملائم على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ، واقترحوا مبادرات معينة على مستوى الصناعة استجابةً لذلك.[154][155] لم يوصى بأي إجراءات تتعلق بشركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند.

حصل العميل على موافقة جهاز شئون البيئة لاستخدام وقود بديل ، يتألف من الوقود المشتق من النفايات ، والصرف المجفف والنفايات الزراعية في نوفمبر 2013.[156] لم يجد مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة أي دليل على أن وثائق تقييم الأثر البيئي المعدة لهذه الموافقات قد تم الكشف عنها من قبل العميل إلى المجتمع المتضرر.

في مايو 2014 ، أشارت وثائق إشراف مؤسسة التمويل الدولية إلى أنه من المتوقع استمرار تقلبات إمدادات الوقود ، وأنه على الرغم من موافقة مجلس الوزراء المصري في أبريل على استخدام الفحم كمصدر للطاقة لمصانع الأسمنت ، فقد عارض وزير البيئة على أساس المخاوف بشأن التأثيرات الصحية.[157]

---

[144] كريم حجازي. 2015 ، قطاع الطاقة في مصر: آفاق التعاون الإقليمي وآفاق تعزيز المشاركة مع ميثاق الطاقة ، ص. 2 ، متاح على: https://goo.gl/CXhZht.

[145] وكالة الطاقة الدولية ، موازين الطاقة للبلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، طبعة 2015 ، "مصر: العرض والاستهلاك: 2013" ص. II.104 ، متاح على: http://bit.ly/2TcztTw.

[146] ميغان ، 2016.

[147] حجازي ، 2015.

[148] شانتا ديفاراجان وليلي متقي (2014). الموجز الاقتصادي ربع السنوي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، يوليو 2014: التوقعات والتصورات والواقع الاقتصادي ، رقم 3 ، واشنطن: البنك الدولي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، المربع 1: إصلاح دعم الطاقة في مصر وتونس ، ص. 10 ، متاح على: https://goo.gl/4Rk7hc

[149] مؤسسة التمويل الدولية ، 2016 ، فتح القيمة.

[150] المرجع نفسه ، ص. 29.

[151] المرجع نفسه ، ص. 2.

[152] اللائحة التنفيذية المرسوم رقم 2015/964.

[153] مؤسسة التمويل الدولية ، 2016 ، فتح القيمة ، ص. 29.

[154] المرجع نفسه.

[155] على وجه الخصوص ، نظرت مؤسسة التمويل الدولية في إنشاء مرفق تمويل للمساعدة في تنفيذ الحلول الذكية للمناخ ، ونسقت الخدمات الاستشارية لمؤسسة التمويل الدولية حلقات نقاش لقطاع الأسمنت لمناقشة أنواع الوقود البديلة وحلول كفاءة الطاقة. لم يطلع مكتب المحقق على وثائق تؤكد ما إذا كانت هذه المبادرات قد تم تنفيذها أم لا.

[156] تلقت مؤسسة التمويل الدولية نسخة من ترخيص جهاز شئون البيئة في ديسمبر 2016.

[157] يلاحظ مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة أن معارضة وزير البيئة لاستخدام الفحم قد تم الإبلاغ عنها على نطاق واسع من قبل وسائل الإعلام في ذلك الوقت ، انظر على سبيل المثال: دعاء فريد ، "وزارة البترول تدفع لاستخدام الفحم لحل أزمة الطاقة ،" 30 مارس 2014 ، ديلي نيوز مصر ، متاح على: https://bit.ly/33b5xKM ؛ "وزير البيئة يعارض استخدام الفحم في مصر" ، 27 مارس 2014 ، وكالة أنباء الشرق الأوسط ؛ ماجي فيك ، "الفحم ليس حلاً لمشاكل الطاقة في مصر: وزير البيئة" ، 17 مارس 2014 ، رويترز ، متاح على: https://bit.ly/32fsOMg.

أيضًا ، في مايو 2014 ، زارت مؤسسة التمويل الدولية العميل لمناقشة خططه للتحول إلى استخدام الفحم أو فحم الكوك. ذكرت مؤسسة التمويل الدولية أنه بسبب نقص الغاز ، كانت شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند تعمل بنسبة 70-80 ٪ من طاقتها التصميمية السنوية. تظهر سجلات المشروع أن العميل يعتزم التحول إلى الفحم في مصنعه الآخر في مصر ، ولكن ليس في شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند بعد. في وقت لاحق من عام 2014 ، تشير سجلات المشروع إلى أن المصنع قد أغلق لمدة 15 يومًا على الأقل نتيجة لنقص الغاز. لم يجد مكتب المحقق أي ما يشير إلى أن مؤسسة التمويل الدولية قدمت المشورة لعملائها بشأن الجوانب البيئية والاجتماعية لنقل الوقود في هذه المرحلة.

في أبريل 2015 ، أفاد العميل أنه استخدم الديزل والمازوت الخفيف (الزيت) لمحاولة تعويض النقص في الغاز. أشارت مواد إشراف مؤسسة التمويل الدولية إلى أنه يجب على العميل إظهار أفضل التقنيات المتاحة في انتقاله إلى الفحم وتطبيق وسائل فعالة من حيث التكلفة لزيادة كفاءة الطاقة وتقليل انبعاثات الغازات الدفيئة. تساءل موظفو مؤسسة التمويل الدولية داخليًا عما إذا كانت الشركة قد أجرت تقييمًا بيئيًا واجتماعيًا لمطحنة الفحم ، وما هي المتطلبات التي ستطبقها السلطات المختصة. بالتواصل مع العميل ، أعادت مؤسسة التمويل الدولية تقديم طلب للعميل للحصول على معلومات البيئيَّة والاجتماعيَّة المحدثة حول خطط مطحنة الفحم.

في أكتوبر 2015 ، زارت مؤسسة التمويل الدولية شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند وأبلغت عن مخاوف بشأن الانتقال إلى الفحم. أُبلغت مؤسسة التمويل الدولية أن تقييم الأثر البيئي لتقييم تركيب وتشغيل مطحنة الفحم في شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند قد تم تقديمه مؤخرًا إلى السلطات المصرية. أبلغت مؤسسة التمويل الدولية العميل بأنها تود أن يتم "تحديثها بشأن المعالم الرئيسية ، مثل اصدار تقييم الأثر البيئي المراجع ". ذكرت مؤسسة التمويل الدولية أنه تم توفير إجراءات السلامة للتعامل مع الوقود الصلب. في هذه المرحلة ، لم يتم توثيق أي مراجعة من قبل مؤسسة التمويل الدولية لتقييم الأثر البيئي.

تضمن برنامج خطة العمل البيئية والاجتماعية المحدث في نوفمبر 2015 التزامًا جديدًا يتعلق بإدارة الوقود الصلب في شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند ، مما يتطلب أن يقدم العميل خططًا لتخفيف الغبار الهارب لتخزين الوقود الصلب.[158] يتطلب التزام برنامج خطة العمل البيئية والاجتماعية أن تقوم شركة شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند بتنفيذ الخطة وفقًا للجدول الزمني المحدد في تصريحها الصادر عن جهاز شئون البيئة.[159]

في أوائل عام 2016 ، أشارت وثائق مؤسسة التمويل الدولية مرة أخرى إلى أن التواصل مع العميل كان يمثل مشكلة ، حيث أدى التأخير في مشاركة المعلومات إلى إعاقة قدرة مؤسسة التمويل الدولية على تقديم مدخلات بناءة. قدم العميل خطة عمله لتخزين الوقود الصلب إلى مؤسسة التمويل الدولية في فبراير. في مايو ، قام العميل بإطلاع مؤسسة التمويل الدولية على التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل البيئية والاجتماعية ، وقدم معلومات عن استخدام الوقود الصلب والبديل في شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند بما في ذلك فحم الكوك ، ومنشأة الوقود المشتق من النفايات ، وخطط لاستخدام الصرف المجفف لانتاج الوقود. أشار العميل إلى الجهود المبذولة لمعالجة قضايا البيئة والسلامة من تفريغ ونقل فحم الكوك المطحون.[160]

أصبحت مؤسسة التمويل الدولية على علم خلال زيارتها للموقع في ديسمبر 2016 أن التحول إلى الوقود الصلب في شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند قد تسبب في زيادة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. وأشارت مؤسسة التمويل الدولية إلى أن خطط التخفيف جارية للتعويض عن هذه الزيادات. زارت مؤسسة التمويل الدولية منطقتي تخزين الوقود الصلب ولاحظت أن موقع التخزين الداخلي كان قيد الإنشاء ويبدو أنه مرفق ملائم.[161] بالنظر إلى قرب الموقع من وادي القمر ، تم تصميم موقع التخزين كمرفق مغلق مع نقطة تغذية داخلية مغطاة ومجهزة بفلتر كيس. أفادت مؤسسة التمويل الدولية أن الإجراءات المطلوبة للتخفيف من الغبار المتسرب لتخزين الوقود الصلب لا تزال جارية. راجعت مؤسسة التمويل الدولية نسخة من التصريح الصادر للعميل لاستخدام الفحم وطلبت معلومات إضافية من العميل ،

---

[158] بوابة معلومات مشروع مؤسسة التمويل الدولية ، "تيتان مصر" ، وثائق العميل ، "20151103 تيتان إيجيبت خطة العمل البيئية والاجتماعية المحدثة" المتاحة على (https://bit.ly/2FBlb6E).

[159] نفس المصدر

[160] بعد التثبيت الأولي وتشغيل نظام لتفريغ ونقل أكياس فحم الكوك المسحوق ، أبلغ العميل عن إجراءات مثل تركيب مضخة مياه عالية الضغط لأغراض التنظيف ، وتحسين إزالة الغبار حول التركيب ، وإقامة حجرات لتقييد الغبار المتسرب ؛ وتركيب ستائر مطاطية حول المبنى.

[161] فيما يتعلق بموقع تخزين الوقود الصلب الخارجي ، أشارت مؤسسة التمويل الدولية إلى أنه تم تقديم تقرير تقييم الأثر البيئي إلى جهاز شئون البيئة في نوفمبر 2016 ، وأنها طلبت نسخة منه من العميل.

بما في ذلك شروط التصريح المتعلقة بمشاركة أصحاب المصلحة ، ورصف الطرق الموازية للمصنع ، والتحسينات المطلوبة لمستويات المعيشة في وادي القمر. أبلغ العميل مؤسسة التمويل الدولية أن جهاز شئون البيئة لم يشاركه التقرير الذي يتطلب مثل هذه الإجراءات ، ولا توجد مراسلات متابعة في ملف مؤسسة التمويل الدولية. كما راجعت مؤسسة التمويل الدولية الأقسام المترجمة من تقييم الأثر البيئي للوقود الصلب المعتمد في ديسمبر 2015 ، وتابعت بعدد من الأسئلة للعميل. لم يشر تقييم الأثر البيئي إلى معايير معايير الأداء الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية أو إرشادات البيئة والصحة والسلامة ، ولم تثير مؤسسة التمويل الدولية أسئلة فيما يتعلق بهذه المتطلبات.

في أبريل 2017 ، أبلغ العميل أنه أكمل تركيب وتشغيل أنظمة التغذية للوقود المشتق من النفايات ، والصرف المجفف ، وطاحونة الوقود الصلب. في الشهر التالي ، أشار العميل أن مكان تخزين الوقود في الموقع قد اكتمل أيضًا.

في يناير 2018 ، لاحظت مؤسسة التمويل الدولية أن كثافة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لدى العميل آخذة في الازدياد بسبب استخدام الوقود الصلب. كما أشارت مؤسسة التمويل الدولية إلى أن جهاز شئون البيئة لم يحدد بعد إجراءً للتعامل مع تجاوزات خط الأساس وأنه سيتم تجديد طلبات التصاريح المقدمة. أثناء انتظار تأكيد موقف جهاز شئون البيئة ، طلبت مؤسسة التمويل الدولية من العميل إعداد خطة لإدارة ثاني أكسيد الكربون بحلول الربع الرابع من عام 2018 ، وتقديم إجراءات التخفيف الحالية والمخطط لها ، وفقًا لسياسات تيتان الخاصة بإدارة ثاني أكسيد الكربون. في فبراير 2018 ، ذكرت مؤسسة التمويل الدولية أنه تم الانتهاء من جميع إجراءات خطة العمل البيئية والاجتماعية باستثناء الإجراء المتعلق بتخفيف غبار الوقود الصلب. أبلغ العميل أن مطحنة الوقود الصلب قد زُوِّدت بفلتر كيس داخلي، وأن معظم الإجراءات التصحيحية للغبار الهارب قد اكتملت.

خلصت زيارة موقع مؤسسة التمويل الدولية لعام 2019 إلى أنه من خلال استخدام أنواع الوقود البديلة ، انخفضت مستويات انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون لدى شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند إلى أقل مستوى ممكن، وأنه ينبغي إبلاغ هذا الإنجاز إلى الأطراف الخارجية والجمهور.

تقييم مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة

وجد مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة أن مؤسسة التمويل الدولية لم تشرف بشكل كافٍ على المراحل الأولى من انتقال المحطة إلى الوقود الصلب أو الوقود البديل. عندما تغيرت ظروف المشروع ، ولم يعد الغاز متاحًا كمصدر أولي للوقود ، كان على مؤسسة التمويل الدولية الالتزام بالعمل مع العميل لمعالجة الآثار البيئية السلبية المحتملة لمصادر الوقود الأخرى ، بما في ذلك الوقود البديل والوقود الصلب (على النحو المطلوب في سياسة الاستدامة ، الفقرة 26). ويشير مكتب المحقق إلى أن مؤسسة التمويل الدولية عززت إشرافها على استخدام العميل للوقود الصلب عندما اتضحت التأثيرات.

وجد مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة أن مراجعة ما قبل الاستثمار التي أجرتها مؤسسة التمويل الدولية قد أدركت أن استخدام شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند لوقود نظيف وفعال - الغاز - كان جانبًا إيجابيًا لملفها البيئي ، ومع ذلك فإن كفاءة استهلاك الوقود لدى العميل كانت فقط في النطاق المتوسط من المعايير. حددت مؤسسة التمويل الدولية كفاءة الطاقة وانبعاثات الغازات الدفيئة كمجالات لتحسين العملاء وأبلغت مجلس الإدارة بذلك. على الرغم من أن مؤسسة التمويل الدولية أشارت إلى مراجعة شركة كيه بي إم جي وتوصياتها بشأن إجراءات التخفيف ، لم يجد مكتب المحقق أي وثائق لمراجعة مؤسسة التمويل الدولية للتدقيق ولم يتم تضمين أي إجراءات متعلقة بكفاءة الطاقة في خطة العمل البيئية والاجتماعية الخاصة بالعميل.

وفقًا لمعايير الأداء 3، الفقرة. 11 ، أثناء الإشراف ، قام العميل برصد انبعاثات الغازات الدفيئة والإبلاغ عنها سنويًا. أتاح هذا التقرير لمؤسسة التمويل الدولية تتبع إجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المنبعثة (والتي من شأنها أن تزيد أو تنقص بالضرورة مع إنتاج المصنع) وأيضًا لتقييم كثافة ثاني أكسيد الكربون - أي عدد أطنان ثاني أكسيد الكربون المنبعثة من المصنع لكل طن من الكلنكر المنتج. تتبع تقارير العملاء إلى مؤسسة التمويل الدولية الانخفاضات الإجمالية في انبعاثات الغازات الدفيئة عندما تباطأ إنتاج الكلنكر (ويرجع ذلك جزئيًا إلى مشاكل إمدادات الوقود) والزيادات في كثافة انبعاثات الغازات الدفيئة بعد إدخال الفحم في شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند. شجعت مؤسسة التمويل الدولية عملائها على اتخاذ خطوات للتخفيف من حدة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ، ولكن لم يتم الاتفاق على إجراءات محددة.

أبلغت مؤسسة التمويل الدولية مكتب المحقق أنها قامت بمراجعة تقييم الأثر البيئي للوقود الصلب في عام 2015 ، قبل بدء تشغيل مطحنة الفحم في شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند. لم يعثر مكتب المحقق على أي توثيق لمراجعة تقييم الأثر البيئي مقابل متطلبات البيئة والصحة والسلامة الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية. وبالمثل ، يرى مكتب المحقق أن مؤسسة التمويل الدولية لم تضمن أن تقييم التأثير

البيئي كان موضوع استشارة وكشف مسبقين وفقًا لمعيار معايير الأداء 1. ونتيجة لذلك ، لم تضمن مؤسسة التمويل الدولية أن المخاطر الكبيرة المرتبطة بعملية الانتقال ، مثل الغبار المتسرب ، وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون ، وتأثيرات نقل الوقود الصلب في الموقع قد تمت معالجتها بشكل استباقي من قبل العميل قبل الانتقال. يرى مكتب المحقق أن الإجراء المتفق عليه مع العميل فيما يتعلق باستخدام الوقود الصلب المتضمن في خطة العمل البيئية والاجتماعية وتخفيف الغبار الهارب لم يكن محددًا بما يكفي لضمان الامتثال لمعايير الأداء. كما يرى مكتب المحقق أن قرار مؤسسة التمويل الدولية بعدم اعتبار الآثار التراكمية المتعلقة باستخدام الفحم غير متوافق مع معايير الأداء 1، خصوصا بالنظر إلى قرب المنطقة السكنية.

أثناء التحقيق ، أشار موظفو مؤسسة التمويل الدولية إلى مكتب المحقق أنهم كانوا واثقين من قدرة العميل على تنفيذ إجراءات مناسبة للتعامل مع الفحم ، بالنظر إلى أن مجموعة تيتان لديها عدد من المصانع في البلدان الأخرى التي تعمل بالفحم ويمكنها مشاركة خبراتها.

ويشير مكتب المحقق إلى أن مؤسسة التمويل الدولية تعاملت/ انخرطت مع عملائها بشأن تشغيل مرافقها الجديدة لفحم الكوك والفحم و الوقود المشتق من النفايات ، والصرف المجفف. وشمل ذلك تحديد الآثار ومناقشة تدابير التخفيف. على وجه الخصوص ، منذ عام 2015 ، اتخذت مؤسسة التمويل الدولية خطوات لضمان معالجة العميل لتأثيرات الغبار المتسرب من استخدام الوقود الصلب ، بما في ذلك من خلال خطة النقل في عام 2016 ، ورصدت تنفيذ العميل. تم تعزيز الإشراف على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بشكل أكبر في عام 2018 وتم تخفيض المستويات إلى أقل من تلك التي تم قياسها عند تقييم استثمارات مؤسسة التمويل الدولية.

2.1.6 البيئة: الضوضاء والاهتزازات والرائحة

تضمنت شكوى أبريل 2015 المقدمة إلى مكتب المحقق مخاوف محددة بشأن التلوث الضوضائي من المصنع ، زاعمة أن تشغيل المعدات والشاحنات والمطاحن يتسبب في تلوث ضوضائي شديد.[162] كما أشارت الشكوى إلى أن الاهتزازات الصادرة من المصنع كانت قوية بما يكفي لإحداث تصدعات في المباني المجاورة. وزعمت الشكوى أن أجزاء من المباني الخارجية انهارت بسبب الاهتزازات ، مما يهدد أمن السكان وسلامتهم.[163] خلال تقييم مكتب المحقق ، أثار المشتكون أيضا مخاوف بشأن الروائح الكريهة القادمة من المصنع بسبب استخدام النفايات والصرف المجفف للوقود.

تذكر معايير الأداء 3 أن "التلوث" يشمل الروائح الكريهة المزعجة والضوضاء والاهتزازات.[164] تتطلب معايير الأداء 3 أن يتجنب العملاء ، أو عندما يكون التجنب غير ممكن ، يقلل أو يتحكم في الضوضاء والروائح والاهتزازات.[165] تنطبق متطلبات معايير الأداء 3 المتعلقة بالاعتبارات المحيطة و التأثيرات التراكمية على الضوضاء والاهتزازات والروائح كما هي الحال بالنسبة لانبعاثات الهواء.[166]

المتطلبات التفصيلية المتعلقة بالضوضاء والاهتزازات والروائح موضحة في إرشادات البيئة والصحة والسلامة الصادرة عن مؤسسة التمويل الدولية.[167] يجب تطبيق تدابير منع الضوضاء والتخفيف من حدتها عندما تتجاوز تأثيرات الضوضاء الناتجة عن المشروع إرشادات مستوى الضوضاء المطبقة في أكثر نقاط الاستقبال حساسية.[168] "نقطة الاستقبال" هي أي نقطة في المباني التي يشغلها الأشخاص حيث يتم تلقي (استقبال) ضوضاء و / أو اهتزازات ، مثل المساكن والمدارس والمستشفيات ودور العبادة.[169]

يجب ألا تتجاوز تأثيرات الضوضاء في المناطق السكنية 55 ديسيبل أثناء النهار أو 45 ديسيبل في الليل ، أو تلك التي تؤدي إلى زيادة قصوى بمقدار 3 ديسيبل في أقرب موقع مستقبل خارج الموقع.[170] لم يتم تحديد حدود رقمية فيما يتعلق بالاهتزاز. تشمل تدابير المنع

---

[162] شكوى إلى مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة ، 2015 ، ص. 11.
[163] المرجع نفسه ، ص 11 - 12.
[164] معيار أداء مؤسسة التمويل الدولية رقم 3 (معايير الأداء 3) ، 2006 ، الفقرة. 1 ، FN 1.
[165] معايير الأداء 3 ، 2006 ، الفقرة. 4. انظر أيضًا الملاحظات الإرشادية لمؤسسة التمويل الدولية ، الملاحظة الإرشادية 3 ، 6G.
[166] معايير الأداء 3 ، 2006 ، الفقرة. 9.
[167] مؤسسة التمويل الدولية، الإرشادات العامة بشأن البيئة والصحة والسلامة ، 2007 ، القسم 1.7 الضوضاء.
[168] المرجع نفسه ، ص. 52.
[169] المرجع نفسه ، ص. 52 ، الجبهة الوطنية. 52.
[170] المرجع نفسه ، ص. 52 ، "إرشادات مستوى الضوضاء" والجدول 1.7.1.

والتحكم تركيب حاويات صوتية لغلاف المعدات الذي يصدر ضوضاء ، وتركيب حواجز صوتية ، وتقليل توجيه حركة مرور المشروع عبر مناطق المجتمع حيثما أمكن ، وتركيب عازل اهتزاز للمعدات الميكانيكية ، وتطوير آلية لتسجيل الشكاوى والرد عليها.[171]

كما هو مذكور أعلاه ، تتطلب معايير الأداء 1 إجراء الإفصاح والتشاور بشكل مستمر مع ظهور المخاطر والآثار. يجب توثيق الاستشارات ، وخاصة التدابير المتخذة لتجنب أو تقليل المخاطر والآثار السلبية على المجتمعات المتضررة.[172]

إجراءات مؤسسة التمويل الدولية

على الرغم من عدم معالجة الضوضاء والاهتزازات في ملخص المراجعة البيئية والاجتماعية ، فإن الوثائق الفنية التي أعدتها مؤسسة التمويل الدولية كجزء من التقييم أقرت أن المصنع بحاجة إلى تحسين بصمته البيئية بسرعة ، بما في ذلك الضوضاء ، نظرًا لموقعه المجاور للمناطق السكنية. لم يقم تقييم الأثر البيئي لعام 2002 بتقييم تأثيرات الضوضاء المحتملة للمصنع ، ولكنه لاحظ أن مستويات الضوضاء المكافئة للصناعات المماثلة تتراوح بين 60 و 70 ديسيبل. على أي حال ، لم تطلب مؤسسة التمويل الدولية أي إجراء من جانب العميل لمعالجة ضوضاء المصنع أو الاهتزازات في وقت استثمارها.

اشتمل إشراف مؤسسة التمويل الدولية على بعض تقارير العملاء عن الضوضاء ، وفي وقت لاحق عندما تم تركيب مرفق الوقود المشتق من النفايات ، والصرف المجفف. لم يتم تضمين أي معلومات حول الاهتزازات في ملف مشروع مؤسسة التمويل الدولية. تضمن تقرير العميل إلى مؤسسة التمويل الدولية عن أدائه لعام 2011 قياسات الضوضاء من الربع الرابع. كانت المستويات التي تم قياسها أعلى بكثير من المعايير المصرية ومعايير مجموعة البنك الدولي. ومع ذلك ، نظرًا لعدم تقديم قياسات لإظهار مستوى الضوضاء المحيطه أثناء إيقاف تشغيل المصنع ، فليس من الممكن تقييم الامتثال للحد من إرشادات البيئة والصحة والسلامة المحدد بمقدار 3 ديسيبل. التزم العميل بأخذ القياسات طوال عام 2012 للحصول على تقييمات دقيقة. لم يتم الإبلاغ عن أي إجراءات التخفيف.

في عام 2012 ، أبلغ العميل عن متوسط القياسات الربع سنوية للضوضاء. كانت مستويات الضوضاء المبلغ عنها أقل ، لكنها تجاوزت معايير مجموعة البنك الدولي مرة أخرى.[173] لم يتم إجراء أي قياس للضوضاء ولم يلاحظ أي إجراءات تخفيف. ظلت المستويات المبلغ عنها لعامي 2013 و 2014 أعلى من معايير مجموعة البنك الدولي مع عدم مناقشة إجراءات التخفيف.

في ديسمبر 2015 ، كلف العميل مستشارًا محليًا لإجراء تقييم للضوضاء المحيطة أثناء إغلاق مصنع شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند . وجد التقييم أن مستويات الضوضاء المحيطة في النهار والليل كانت أعلى من معايير مجموعة البنك الدولي ، أثناء إغلاق المصنع. عند التشغيل ، وجد أن المصنع يزيد من مستويات الضوضاء أثناء النهار بأكثر من المستويات الموضحة في إرشادات الصحة والسلامة البيئية (3 ديسيبل) ، مع التذكير بأن زيادة 3 ديسيبل تمثل مضاعفة في شدة الصوت.[174] في الليل ، كان تأثير المصنع على الضوضاء ضمن الحد المقبول. في مارس 2016 ، وجدت تقييمات الضوضاء مرة أخري زيادة في ضوضاء النهار بما يتجاوز إرشادات مجموعة البنك الدولي.

في ديسمبر 2016 ، قامت مؤسسة التمويل الدولية بزيارة ميدانية. فيما يتعلق بالضوضاء ، ذكرت مؤسسة التمويل الدولية أنها من المحتمل أن تكون أعلى من المعايير الوطنية ومعايير مجموعة البنك الدولي. طلبت مؤسسة التمويل الدولية من العميل "تقييم تجاوزات الضوضاء المُبلغ عنها وتقييم التأثير المحتمل على المستقبلات السكنية (النمذجة والقياسات)" بحلول الربع الثاني من عام 2017.

أشار تقرير العميل لعام 2016 إلى مؤسسة التمويل الدولية أن مستويات الضوضاء ظلت أعلى من حدود مجموعة البنك الدولي. في عام 2017 ، زودت مؤسسة التمويل الدولية عميلها بالاختصاصات المناسبة لإجراء دراسة تقييمية. أشار تقرير العميل لعام 2017 إلى أن قياسات الضوضاء قد زادت إلى حد كبير أعلى من المستويات القصوى لمجموعة البنك الدولي ، لكنه أشار إلى أن التقييم التفصيلي للضوضاء قيد التقدم. أعد مستشار محلي تقرير تقييم للضوضاء ، وقدمت مؤسسة التمويل الدولية تعليقات عليه في سبتمبر 2018 والتي

---

[171] المرجع نفسه ، ص. 52. توصي المبادئ التوجيهية بشأن البيئة والصحة والسلامة بضرورة أن تنظر المشاريع في تضمين شرائط عازلة أو طرق أخرى للفصل المادي حول مواقع المشروع لحماية الجمهور من القضايا المزعجة المتعلقة بالضوضاء أو الروائح أو الانبعاثات الأخرى ، انظر القسم 3.0 صحة المجتمع وسلامته ، 3.2 السلامة الهيكلية البنية التحتية للمشروع ، ص. 78.

[172] معايير الأداء 1 الفقرة. 30.

[173] تم الإبلاغ عن قياسات الضوضاء كمتوسط سنوي للعينات الفصلية.

[174] تتطلب إرشادات مجموعة البنك الدولي بشأن البيئة والصحة والسلامة ألا تؤدي تأثيرات الضوضاء إلى زيادة في مستويات الخلفية بأكثر من 3 ديسيبل في أقرب موقع مستقبلات خارج الموقع.

ركزت على تحسين منهجية الدراسة. وافق العميل على المتابعة بتقييم أكثر تحديدًا لمصادر الضوضاء ومستويات الضوضاء في المستقبلات ، على أن يتم إجراؤه بواسطة استشاري دولي في عام 2019.

فيما يتعلق بالرائحة ، لاحظت مؤسسة التمويل الدولية وجود مشاكل تتعلق بالرائحة من مرفق الوقود المشتق من النفايات ، والصرف المجفف الخاص بالعميل وطالبت العميل بإعطائه الأولوية للتقييم وإعطاء اقتراحات التخفيف بحلول الربع الثاني من عام 2017. تابعت مؤسسة التمويل الدولية مع العميل في عام 2017. في ذلك الوقت ، أبلغ العميل عن السبب (محتوى الرطوبة في النفايات ، والصرف المستخدمين لانتاج الوقود) وإجراءات التخفيف (خلط النفايات ، والصرف مع مادة جافة قبل إحضارها إلى الموقع). اثناء زيارة موقع من قبل مكتب المحقق في يناير 2017 ، بدا أن منشأة مرفق الوقود المشتق من النفايات ، والصرف المجفف الخاص بالعميل مغلقة تمامًا ، وبدا أن المناولة جيدة التصميم والإدارة.
تقييم مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة

عند التقييم ، لم تضمن مؤسسة التمويل الدولية أن العميل قد قام بتقييم الآثار الناجمة عن الضوضاء والاهتزاز وفقًا لإرشادات البيئة والصحة والسلامة. لم تطلب مؤسسة التمويل الدولية من عميلها اتخاذ الخطوات اللازمة لتقليل الضوضاء الصادرة عن المصنع أو التحكم فيها ، أو مراقبة أو تقييم تأثيرات الاهتزاز وفقًا لمعايير الأداء 3، الفقرة 9. علاوة على ذلك ، لم تضمن مؤسسة التمويل الدولية أن العميل قد تشاور مع أفراد المجتمع المتضررين فيما يتعلق بالضوضاء أو الاهتزازات أو الرائحة كما هو مطلوب في معايير الأداء 1.

كانت مؤسسة التمويل الدولية تدرك منذ عام 2012 أن ضوضاء النهار والليل كانت أعلى من إرشادات مجموعة البنك الدولي. ومع ذلك ، لم يتم اتخاذ القياسات الإضافية اللازمة للتأكد من امتثال العميل للمبادئ التوجيهية (+3 ديسيبل) حتى عام 2015. لم تطلب مؤسسة التمويل الدولية من العميل تقييم تأثيرات الضوضاء على السكان المحليين حتى عام 2017. حتى الآن ، لم تضمن مؤسسة التمويل الدولية أن عميلها يطبق منهجية مناسبة لتقييم مستويات الضوضاء أو اتخاذ خطوات للتخفيف من آثار الضوضاء على السكان المحليين.

فيما يتعلق بالرائحة ، وجد مكتب المحقق أن مؤسسة التمويل الدولية لاحظت المشكلة أثناء تواجدها في الموقع ، وقدمت إرشادات علاجية واضحة للعميل ومتابعتها لضمان معالجة الأمر بإجراءات التخفيف. ومع ذلك ، لم يتم الكشف عن الإجراءات العلاجية للمجتمع المتأثر ولم تخضع للتشاور كما هو مطلوب في الفقرة معايير الأداء 1 الفقرة 21 ، ونتيجة لذلك ، من غير الواضح ما إذا كانت القضية قد تم تناولها بما يرضي المجتمع.

فيما يتعلق بالاهتزازات الصادرة عن المصنع ، لم تتواصل مؤسسة التمويل الدولية مع عميلها ولم تتخذ خطوات لتقييم المخاوف التي أثارها أعضاء المجتمع. وجد مكتب المحقق أن مؤسسة التمويل الدولية لم تطلب تقييم مشكلة الاهتزاز ، كما أثارها أعضاء المجتمع ، مع الأخذ في الاعتبار ما إذا كانت أنشطة المشروع عاملاً مساهماً ، أو للتأكد من أن العميل كان يطبق تقنيات التحكم وفقًا لمعايير الأداء 3 وإرشادات البيئة والصحة والسلامة.

2.2 المشاركة المجتمعية

يتناول هذا القسم القضايا التي أثارها المشتكون فيما يتعلق بمشاركة المجتمع ، و يشمل ذلك الكشف عن المعلومات والتشاور ، والترتيبات الأمنية للشركة.

نتائج الامتثال الرئيسية - إشراك المجتمع

وجد مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة أن تقييم مؤسسة التمويل الدولية والإشراف عليها لقضايا مشاركة المجتمع لم يلب المتطلبات ذات الصلة للإفصاح عن المعلومات البيئية والاجتماعية للمشروع ، والإبلاغ عن تنفيذ الإجراءات التصحيحية ، والتشاور مع المجتمعات المتضررة ، وإدارة المخاطر الأمنية.

الإفصاح عن المعلومات: كان الكشف الأولي لمؤسسة التمويل الدولية عن معلومات المشروع ومراجعتها للإفصاح عن المعلومات من قبل العميل غير كافٍ. على وجه الخصوص ، لم تفصح مؤسسة التمويل الدولية عن وثائق التقييم البيئي والاجتماعي ذات الصلة التي تمت مراجعتها كجزء من المراجعة البيئية والاجتماعية الواجبة كما هو مطلوب بموجب سياسة الوصول إلى المعلومات (الفقرة 13 (أ)). ينكر ملخص المراجعة البيئية والاجتماعية الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية أن العميل أبلغ عن عقد اجتماعات عامة لكن وثائق مؤسسة التمويل الدولية لا تشير إلى أي مراجعة لممارسات الإفصاح العام للعميل فيما يتعلق بهذه الاجتماعات أو مستقلة عنها. ونتيجة

لذلك ، يرى مكتب المحقق أن مؤسسة التمويل الدولية تفتقر إلى التأكيد على أن ممارسات الإفصاح العام للعميل تفي بمتطلبات معايير الأداء 1(الفقرة 20) في وقت الاستثمار. و من خلال إشراف مؤسسة التمويل الدولية ، تحسن إفصاح العميل عن انبعاثات الهواء ، وإن كان ذلك مع تأخيرات كبيرة. ومع ذلك ، لم يجد مكتب المحقق حتى الآن - ما يشير إلى أن مؤسسة التمويل الدولية تدعم عملائها لتقديم تقارير منتظمة إلى المجتمعات المتضررة بشأن جوانب أخرى من أدائها البيئي أو إجراءات التخفيف المتوافقة مع معايير الأداء 1 (الفقرة 26).[175]

التشاور: لم توثق مراجعة ما قبل الاستثمار التي أجرتها مؤسسة التمويل الدولية مشاورات العملاء مع المجتمعات المتأثرة (معايير الأداء 1، الفقرات 21-22). على الرغم من أن المشروع قدم آثارًا سلبية كبيرة على المجتمعات المتضررة التي تعيش على مقربة من المصنع ، إلا أن مؤسسة التمويل الدولية لم تؤكد لنفسها على وجود دعم مجتمعي واسع للمشروع (سياسة الاستدامة ، الفقرة 15). لم يوفر إشراف مؤسسة التمويل الدولية تأكيدًا على أن العميل كان يجري مشاورات فعالة (معايير الأداء 1 ، الفقرة 21). عندما تصاعد الخلاف بين شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند والمجتمع المحلي ، لم تقم مؤسسة التمويل الدولية بمراجعة سجل متابعة العميل من الاستشارات أو تقديم المشورة للعميل حول كيفية معالجة القضايا البيئية والاجتماعية الحرجة من خلال مشاركة المجتمع.[176] على الرغم من المؤشرات التي تشير إلى أن نهج العميل في التشاور لم يكن متوافقًا مع متطلبات معايير الأداء 1، إلا أن مؤسسة التمويل الدولية لم تحدد ذلك باعتباره مشكلة امتثال، ولم تدعم مؤسسة التمويل الدولية العميل لتطوير نهج التشاور المجتمعي بعكس متطلبات معايير الأداء 1(سياسة الاستدامة ، الفقرة. 26).

الأمن والتعامل مع الشكاوى (التظلمات): لم تأخذ المراجعة السابقة للاستثمار التي أجرتها مؤسسة التمويل الدولية في الاعتبار المتطلبات اللازمة لإنشاء آلية شكاوى منظمة أو لتقييم وإدارة المخاطر الأمنية (معايير الأداء 1 ومعايير الأداء 4). في حين أوصت مؤسسة التمويل الدولية بأن يقوم العميل بإضفاء الطابع الرسمي على منهجه للتعامل مع الشكاوى المجتمعية ، إلا أن مؤسسة التمويل الدولية تفتقر حتى الآن إلى ضمان أن العميل لديه آلية تظلم عاملة (معايير الأداء 1 ، الفقرة 23). راجعت مؤسسة التمويل الدولية الترتيبات الأمنية الخاصة بالعميل المتعاقد عليها ولاحظت وجود ثغرات فيما يتعلق بمتطلبات معايير الأداء 4 عقب المخاوف التي أثارها المجتمع المدني في عام 2014. ومع ذلك ، حتى الآن ، تفتقر مؤسسة التمويل الدولية إلى ضمان أن نهج العميل يفي بمتطلبات معايير الأداء 4 بما في ذلك متطلبات تقييم المخاطر المرتبطة وتخفيفها مع نشر أفراد الأمن العام والخاص. يعد هذا مصدر قلق خاص في سياق منشأة شهدت احتجاجات مجتمعية وردود أمنية مسلحة خلال فترة استثمار مؤسسة التمويل الدولية.

2.2.1 الإفصاح عن المعلومات

يزعم مقدمو الشكوى أن مستندات التقييم البيئية والاجتماعية المطلوبة بموجب القانون المصري لم يكشف عنها العميل.[177] أعرب المشتكون عن قلقهم لمكتب المحقق أن بيانات الانبعاثات الصادرة عن العميل لا تشمل المستويات العالية من التلوث الذي يحدث أثناء فشل المرسب الكهروستاتيكي.

متطلبات مؤسسة التمويل الدولية

تنص سياسة مؤسسة التمويل الدولية بشأن الإفصاح عن المعلومات (2006) على أنه بالنسبة لكل مشروع ، ستكشف مؤسسة التمويل الدولية عن ملخص المراجعة البيئية والاجتماعية وستوفر نسخًا إلكترونية من "أي وثائق تقييم الأثر الاجتماعي والبيئي ذات الصلة التي يتم إعدادها من قبل العميل أو نيابة عنه".[178]

كما هو مذكور في معايير الأداء 1، فإن إفصاح العميل لمعلومات المشروع يساعد المجتمعات المتأثرة على فهم مخاطر وتأثيرات وفرص المشروع و يشكل الأساس لمشاركة المجتمع.[179] تتضمن معايير الأداء 1 متطلبات الإفصاح التالية:

في حالة إجراء العميل لعملية التقييم الاجتماعي والبيئي ، يقوم العميل بالإفصاح عن وثيقة التقييم.

[175] إجراء المراجعة البيئية والاجتماعية . الجزء 7، 6.1.
[176] المرجع نفسه.
[177] شكوى إلى مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة ، ص. 5.
[178] سياسة الإفصاح عن المعلومات الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية لعام 2006 ، الفقرة. 13 (أ).
[179] معايير الأداء 1. الفقرة. 20.

إذا كانت المجتمعات قد تتأثر بالمخاطر أو الآثار السلبية من المشروع ، فسيقوم العميل بتزويد هذه المجتمعات بإمكانية الوصول إلى المعلومات المتعلقة بطبيعة وحجم المشروع ومدة أنشطة المشروع المقترحة وأي مخاطر وتأثيرات محتملة على مثل هذه المجتمعات.

بالنسبة للمشروعات ذات التأثيرات الاجتماعية أو البيئية السلبية ، يجب أن يتم الإفصاح مبكرًا أثناء عملية التقييم الاجتماعي والبيئي وفي أي حال قبل بدء إنشاء المشروع ، ويكون أيضا بشكل مستمر.[180]

أثناء تنفيذ المشروع ، تتطلب معايير الأداء 1 من العميل "تقديم تقارير دورية" بتنسيق يمكن للمجتمع المحلي الوصول إليه "تصف هذه التقارير التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل بشأن القضايا التي تنطوي على مخاطر أو تأثيرات على المجتمعات المتأثرة ، وحول القضايا التي تتعلق بعملية التشاور أو آلية التظلم على أنها مصدر قلق لتلك المجتمعات ". كما يلزم الكشف عن تحديثات خطط العمل وتدابير التخفيف.[181]

تتطلب معايير الأداء 4 أن يقوم العميل بإبلاغ المجتمعات المتضررة بالمخاطر المحتملة الكبيرة من أنشطة المشروع بطريقة مناسبة ثقافيًا كجزء من التزامات العميل الأوسع نطاقًا بشأن صحة المجتمع وسلامته . يُطلب من العميل توثيق أنشطة التأهب والاستجابة للطوارئ والمسؤوليات ، والكشف عن المعلومات المناسبة في خطة العمل أو أي وثيقة أخرى ذات صلة للمجتمعات المتضررة و أيضا الوكالات الحكومية ذات الصلة.[182]

المناقشة والنتائج

في نوفمبر 2009 ، قبل الاستثمار ، نشرت مؤسسة التمويل الدولية ملخص المراجعة البيئية والاجتماعية وملخصًا لمعلومات الاستثمار و خطة العمل البيئية والاجتماعية على موقعها الإلكتروني.[183] أشار ملخص المراجعة البيئية والاجتماعية إلى تقييم الأثر البيئي لعام 2002 الذي تم تنفيذه فيما يتعلق بتركيب خطوط الإنتاج الجديدة للعميل والتي أوصت بتدابير التخفيف والمراقبة. أشار ملخص المراجعة البيئية والاجتماعية أيضًا إلى مراجعة شركة كيه بي إم جي لعام 2009 لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون العميل وأداء السلامة بما في ذلك توصيات للتحسين. لم يتم الكشف عن تقييم الأثر البيئي لعام 2002 ولا مراجعة شركة كيه بي إم جي على موقع مؤسسة التمويل الدولية. كان عدم الإفصاح عن وثائق التقييم البيئي والاجتماعي للعميل ذات الصلة من قبل مؤسسة التمويل الدولية غير متوافق مع الفقرة. 13 (أ) من سياسة الإفصاح الخاصة بها.

ذكر ملخص المراجعة البيئية والاجتماعية الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية أنها راجعت برنامج المشاركة المجتمعية للعميل ، ولاحظت أن العميل قد أجرى اجتماعات مجتمعية. لا تشير وثائق مؤسسة التمويل الدولية إلى أي مراجعة لممارسات الإفصاح من قبل للعميل ، فيما يتعلق بهذه الاجتماعات أو مستقلة عنها - بما في ذلك مشاركة المعلومات حول الأداء البيئي للشركة. ونتيجة لذلك ، وجد مكتب المحقق أن مؤسسة التمويل الدولية تفتقر إلى التأكيد على أن ممارسات الإفصاح العام للعميل تفي بمتطلبات معايير الأداء 1 في وقت الاستثمار.

ذكر ملخص المراجعة البيئية والاجتماعية أنه من المقرر الانتهاء من المراجعة البيئية لشركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند في عام 2010 ، وسيتم الكشف عن التوصيات وخطط العمل ذات الصلة وفقًا لذلك.[184] لم يجد مكتب المحقق أي دليل على حدوث الإفصاح أو أن مؤسسة التمويل الدولية تابعت مع العميل بشأن هذا الالتزام أو غيره من متطلبات الإفصاح خلال الفترة من تاريخ الاستثمار ، في عام 2010 ، حتى عام 2012.

---

[180] على سبيل المثال ، قد يكون الإفصاح عن مسودة وثيقة التقييم ومسودة خطة العمل كافياً للامتثال لمتطلبات الإفصاح المبكر ، الملاحظة الإرشادية 1 (48GN).

[181] المرجع نفسه.

[182] معايير الأداء 4 ، 2006 ، الفقرة. 12.

[183] مؤسسة التمويل الدولية ، تيتان إيجيبت ، "وثائق العميل" ، Titan Egypt 2015 خطة العمل البيئية والاجتماعية المحدثة ، متاح على: http://bit.ly/IFCESRSTitanEgypt.

[184] مؤسسة التمويل الدولية ، ملخص المراجعة البيئية والاجتماعية ، 2009 ، "تدابير التخفيف البيئية والاجتماعية: نظم التقييم والإدارة الاجتماعية والبيئية."

في أعقاب احتجاجات المجتمع حول التلوث والتأثيرات الصحية لعمليات العميل[185] في مايو 2012 ، تفاوضت مؤسسة التمويل الدولية على تحديث خطة العمل البيئية والاجتماعية التي تضمنت مطلبًا بأن يفصح العميل عن بيانات الامتثال للتحكم في الانبعاثات. وكجزء من هذه العملية ، طلبت مؤسسة التمويل الدولية أن تقوم شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند بإعداد نموذج مقترح للإفصاح عن انبعاثات الهواء بحلول يونيو 2013. لم تطلب مؤسسة التمويل الدولية من العميل الإفصاح عن التزام برنامج خطة العمل البيئية والاجتماعية الجديد. وفقًا لفريق المشروع ، وافقت مؤسسة التمويل الدولية على عدم الحاجة إلى الكشف عن هذا الإجراء للمجتمع لأن: (1) الالتزام تجاوز متطلبات معايير الأداء؛[186] و (2) كانت هناك مخاوف بشأن ردود فعل المجتمع ، لا سيما في سياق الربيع العربي. أخطأت مؤسسة التمويل الدولية في تطبيقها للمعايير هنا. تم تضمين تدابير مراقبة ورصد التلوث في خطة العمل الأصلية وكانت مصدر قلق للمجتمعات المتضررة. ونتيجة لذلك ، طُلب من العميل الإفصاح عن أدائه في مكافحة التلوث بالإضافة إلى تحديثات برنامج خطة العمل البيئية والاجتماعية الخاص به في هذا الصدد.

بالنسبة لانتقال المصنع إلى الفحم ، تشير سجلات العميل إلى أن جلسة استماع عامة عُقدت في آذار (مارس) 2015 ، وحضرها 40 شخصًا. قدم العميل تقرير تقييم الأثر البيئي لتركيب مطحنة الفحم في منتصف عام 2015. لم يجد مكتب المحقق أي دليل على أن تقييم الأثر البيئي للانتقال قد تم الكشف عنه للمجتمع قبل أو بعد جلسة الاستماع العامة ولا يوجد دليل على أن مؤسسة التمويل الدولية قد أثارت هذا الأمر مع العميل باعتباره مشكلة امتثال لمعايير الأداء 1.

في أكتوبر 2015 ، تم تحديث خطة خطة العمل البيئية والاجتماعية مرة أخرى وتم نشرها على موقع مؤسسة التمويل الدولية باللغة الإنجليزية.[187] مرة أخرى ، لا يجد مكتب المحقق أي دليل على أن مؤسسة التمويل الدولية طلبت من العميل الكشف عن خطة العمل البيئية والاجتماعية المحدثة مباشرة إلى المجتمع. منذ عام 2015 ، تم الإبلاغ عن الإجراءات ذات الأولوية أو الإجراءات التصحيحية التي أوصت بها مؤسسة التمويل الدولية و التي تم الاتفاق عليها مباشرةً مع العميل ولكن لم يتم الكشف عنها كتحديثات في خطة العمل البيئية والاجتماعية أو من قبل العميل للمجتمع المحلي.

في ديسمبر 2016 ، أجرت مؤسسة التمويل الدولية زيارة للموقع وأفادت بأن العميل قد بدأ في نشر متوسطات ربع سنوية لانبعاثات الغبار من شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند على موقعه على الإنترنت ، ذلك بعد أربع سنوات من التزام العميل بالقيام بذلك.[188]

في هذا الوقت ، لاحظت مؤسسة التمويل الدولية أنه ينبغي تحسين نشر بيانات انبعاثات الهواء لتوفير معلومات عن الامتثال لأصحاب المصلحة المهتمين. وفقًا لذلك ، تضمنت بيانات انبعاثات الغبار الصادرة في يناير 2017 إلى مستويات أكاسيد النيتروجين والجسيمات الدقيقة من المكدس الرئيسي ، وكذلك الجسيمات من مكدس تبريد الكلنكر ، وتضمنت بيانًا مفاده أن "نتائج انبعاثات مكدس الفرن خلال الربع الأخير من عام 2016 كانت في حالة امتثال كامل مع حدود الانبعاثات لقانون البيئة المصري ".[189]

في مايو 2017 ، أصدر ممثلو المبادرة المصرية للحقوق الشخصية مقطع فيديو بدا أنه يظهر انبعاثات ثقيلة من مكدس تبريد الكلنكر بشركة الاسكندرية لاسمنت بورتلاند[190]. رد العميل على الفيديو معترفًا بالحادث ، وأشار إلى أنه تم اكتشافه والسيطرة عليه بسرعة.[191]

---

[185] تمت مناقشة احتجاجات ديسمبر 2011 بمزيد من التفصيل في القسم 2.2.3.

[186] مقابلة مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة مع فريق مشروع مؤسسة التمويل الدولية.

[187] مؤسسة التمويل الدولية ، تيتان مصر ، "وثائق العميل" ، تيتان مصر 2015. خطة العمل البيئية والاجتماعية المحدثة، متاح على: https://bit.ly/2N8cjtG.

[188] تتوفر نتائج انبعاثات الغبار ربع السنوية من الربع الثاني من عام 2016 إلى الربع الأول من عام 2019 على موقع شركة تيتان للأسمنت مصر ، "قياس أدائنا البيئي" ، متاح على: https://goo.gl/qjBJu8.

[189] تيتان مصر. شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند ،Dust Emissions Q4 2016 available at: http://titancementegypt.com/wp-content/uploads/2017/04/APCC-Dust-Emissions-Q4-2016.pdf

[190] المبادرة المصرية للحقوق الشخصية ، 29 مايو 2017 ، "فيديو: سكان وادي القمر يلتقطون انبعاثات تيتان من أسمنت بورتلاند الإسكندرية ، وتعلق المبادرة المصرية على استجابة الشركة". متاح على: https://goo.gl/TVWEoF.

[191] تيتان مصر ، 19 يونيو 2017 ، "استجابة TITAN لدعوة BHRCC - مصنع شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند" ، متاح من خلال مركز موارد الأعمال وحقوق الإنسان ، متاح على: https://goo.gl/m3EzPj.

ورداً على ذلك ، أعربت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية عن قلقها من وقوع العديد من الحوادث المماثلة بين يونيو 2015 ومايو 2017 ، لكن هذه الانبعاثات لم تذكر في إفصاحات مراقبة الانبعاثات الخاصة بالعميل.[192] و لم يرد العميل بعد ذلك.[193]

منذ عام 2018 ، انضم مستشار اجتماعي إلى فريق مشروع مؤسسة التمويل الدولية وساعد في تعزيز الإشراف على قضايا العمل والمشاركة المجتمعية. في فبراير 2018 ، زارت مؤسسة التمويل الدولية الشركة ونصحت العميل بضمان إبلاغ المجتمع بكافة الإجراءات لتحسين ضوابط انبعاثات المصنع وتقليل المخاطر البيئية. أشارت وثائق الإشراف الداخلي إلى أن هذا كان مطلوبًا بموجب معايير الأداء 1 الفقرة 26. وتضمنت مؤسسة التمويل الدولية إجراءً ذو أولوية للعميل لإعداد وتقديم خطة اتصالات لتقديم التقارير المستمرة إلى المجتمعات المجاورة لمصانع الإسكندرية وبني سويف. ردا على ذلك ، أشار العميل إلى أنه يتم التواصل بشأن أنشطة المسؤولية المجتمعية للشركات والإبلاغ عنها كل شهر.

أوضحت مؤسسة التمويل الدولية أن الخطة لا ينبغي أن تغطي المسؤولية المجتمعية للشركات فحسب ، بل يجب أن تغطي أيضًا النتائج والتحديثات التشغيلية ، على سبيل المثال ، إبلاغ المجتمعات إذا كان هناك اضطراب في مرشح الغبار أو عندما يكون هناك تحسين تشغيلي لتقليل الانبعاثات ، أو تقديم تقارير مستمرة للمجتمعات بشأن المؤشرات البيئية والاجتماعية. في عام 2018 أيضًا ، أبلغت مؤسسة التمويل الدولية عن التوصية بأن يقوم العميل بتعيين مديرا للتواصل على مستوى الشركة ، ونصح العميل بإبلاغ المجتمعات على الفور وتقديم ضمان / دعم مناسب من قبل فريق الطوارئ وفقًا لمعايير الأداء 4، الفقرة 12 (الاستعداد للطوارئ والاستجابة لها) في حالة حدوث انبعاث غير طبيعية.

أفادت مؤسسة التمويل الدولية بأنها تابعت قضية التواصل مع المجتمعات من خلال اتصال مع العميل في ديسمبر 2018. وفي أوائل عام 2019 ، خلصت زيارة موقع إشراف مؤسسة التمويل الدولية إلى أن بعض الإجراءات التصحيحية كانت معلقة ، بما في ذلك خطة الاتصالات. في أبريل ، أبلغ العميل عن تعليق تعيين مديرا للتواصل.

تم لاحقًا مشاركة خطة التواصل لعام 2019 مع مؤسسة التمويل الدولية ، لتحديد أصحاب المصلحة المختلفين ووسائل المشاركة ، على سبيل المثال من خلال الاجتماعات المنتظمة. فيما يتعلق بسكان وادي القمر ، أشارت الخطة إلى أنه سيتم توزيع المنشورات المنشورة من خلال مركز التنمية والاستدامة ، لإبلاغهم بتحديثات أنشطة المسئولية المجتمعية للشركات. لم يتم تضمين أي معلومات حول توزيع المعلومات البيئية على سكان المجتمع.

في أوائل عام 2020 ، قدم العميل تحديثًا لمؤسسة التمويل الدولية بشأن خطة التواصل الخاصة به ، مما يعكس محتوى مشابهًا لذلك المنصوص عليه في خطة التواصل. وصفت الوثيقة مجموعة من الأنشطة التي يقوم بها العميل فيما يتعلق بمجتمع وادي القمر ومع مجتمع الإسكندرية الأوسع ، مرة أخرى مع التركيز على أنشطة المسؤولية المجتمعية للشركات و"الخدمات البيئية" التي تقدمها الشركة.

والجدير بالذكر أن العميل أفاد أنه في فبراير 2019 ، تم تركيب الفلتر الجديد في حدث ضم ممثلين محليين وسكان ، بما في ذلك جولة في المصنع وعرض تقديمي.

حتى الآن ، لا تشير وثائق إشراف مؤسسة التمويل الدولية ولا الوثائق الأخرى المتاحة لمكتب المحقق إلى أن العميل يفصح عن معلومات عن أدائه البيئي للمجتمع المحلي الا التقارير ربع سنوية لانبعاثات الجسيمات الدقيقة وأكاسيد النيتروجين وبيانات استهلاك المياه.

باختصار ، يرى مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة أن الكشف الأولي لمؤسسة التمويل الدولية عن معلومات المشروع ومراجعتها لإفشاء العميل لم يكن كافياً. من خلال إشراف مؤسسة التمويل الدولية ، تحسن إفصاح العميل عن انبعاثات الهواء ، وإن كان ذلك حدث في ظل تأخيرات كبيرة. يلاحظ مكتب المحقق أن جهود العميل للتواصل مع الجمهور ومشاركة المعلومات حول تركيب المرشح هي خطوة مهمة لزيادة الكشف عن معلومات الأداء البيئي. ومع ذلك ، لم تضمن مؤسسة التمويل الدولية أن إفصاحات العميل المنتظمة للمجتمع تغطي الأداء البيئي وإجراءات التخفيف كما هو مطلوب بموجب معايير الأداء 1، الفقرة. 26.

---

[192] ضمت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية قائمة بـ 14 حادثة انبعاثات أو مخاوف تتعلق بالسلامة موثقة بالصور والفيديو بين عامي 2015 و 2017 ، وهي متاحة على: https://goo.gl/NdmGMy.

[193] مركز موارد الأعمال التجارية وحقوق الإنسان ، 24 يوليو 2017 ، "تيتان مصر للأسمنت - مخاوف بيئية والعمالية" ، متاح على https://goo.gl/XuJxQA.

2.2.2 المشاركة المجتمعية

يزعم مقدمو الشكوى أنه لا توجد مشاركة مجتمعية جادة من جانب أصحاب المصلحة في إدارة تأثيرات شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند على البيئة والصحة والسلامة.[194] يقر المشتكون بأن الشركة تقدم خدمات للمجتمع المحلي ، لكنهم يزعمون أن هذه الخدمات مقدمة بشكل انتقائي ومقابل موقف إيجابي تجاه الشركة ، أو تهدف إلى إخفاء و تجاهل التلوث الذي تسببه.[195]

متطلبات مؤسسة التمويل الدولية

كجزء من عملية المراجعة البيئية والاجتماعية ، يتعين على مؤسسة التمويل الدولية النظر في معلومات التقييم المتاحة المتعلقة بأنشطة المشاركة المجتمعية.[196] يمكن أن يختلف نطاق مشاركة المجتمع بشكل كبير ، اعتمادًا على طبيعة المشروع وحجمه وموقعه ومرحلة تطويره.[197] بالنسبة للمشاريع التي لها آثار سلبية كبيرة على المجتمعات المتضررة ، فإن عملية التشاور مطلوبة لضمان استشارة نزيهة ومسبقة و مستنيرة .[198] يوفر إجراء المراجعة البيئية والاجتماعية 2009 مزيدًا من الإرشادات لتحديد متى تكون هناك حاجة إلى تلك الاستشارة وينص على أن الحاجة إلىها ستكون "خاضعة للتقييم والمراجعة" في حالات:[199]

> ... المشاريع التي ليس لها آثار سلبية كبيرة على المجتمعات المتضررة ، ولكنها مع ذلك مرتبطة بمخاوف المجتمع الكبيرة وحيث تكون هناك حاجة لبناء الدعم المجتمعي. ... تشمل الأمثلة مشاريع "الفئة ب الكبيرة" التي تنطوي على قضايا وتأثيرات تراكمية ومخاطر متزايدة وظروف أخرى.

عندما تكون الاستشارة النزيهة والمسبقة والمستنيرة مطلوبة ، تراجع مؤسسة التمويل الدولية وثائق العميل وتضمن ، من خلال التحقيق الخاص بها ، أن المجتمعات المتضررة تشارك في عملية التشاور التي تؤدي إلى "دعم مجتمعي واسع" للمشروع.[200] تم تعريف الدعم المجتمعي الواسع في سياسة الاستدامة لعام 2006 على أنها "مجموعة من التعبيرات من قبل المجتمعات المتأثرة ، من خلال الأفراد وممثليهم المعترف بهم ، لدعم المشروع."[201]

أثناء المشروع ، يجب أن يتم التشاور مع المجتمعات المتضررة بشكل مستمر مع ظهور المخاطر والآثار.[202] بالنسبة للمشاريع التي لها آثار سلبية كبيرة على المجتمعات ، تتطلب معايير الأداء 1 من العميل دمج آراء المجتمع في عملية صنع القرار بشأن الأمور التي تؤثر عليها مثل "تدابير التخفيف ، ومشاركة فوائد التنمية ..." تتطلب مؤسسة التمويل الدولية توثيق عملية التشاور ، وخاصة التدابير التي اتخذت لتجنب أو تقليل المخاطر والآثار السلبية على المجتمعات المتضررة.[203] وبالمثل ، تتطلب معايير الأداء 4 من العميل "التعاون مع المجتمع" فيما يتعلق بتدابير الاستجابة للطوارئ.[204]

المناقشة والنتائج

وجد مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة أن مراجعة مؤسسة التمويل الدولية السابقة للاستثمار لبرنامج المشاركة المجتمعية للعميل لم تصل إلى المستوى المطلوب في سياسة الاستدامة. الفقرة 13 لأنه لم يكن مناسبًا لطبيعة المشروع وحجمه ، أو متناسبًا مع

---

[194] شكوى إلى مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة ، ص. 6.
[195] شكوى إلى مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة ، ص. 7.
[196] مؤسسة التمويل الدولية. إجراء المراجعة البيئية والاجتماعية v. 4، 2009. 2.2.6. يوصي دليل الممارسات الجيدة لإشراك أصحاب المصلحة التابع لمؤسسة التمويل الدولية بأن يشمل تحليل أصحاب المصلحة مراجعة أنشطة مشاركة المجتمع السابقة للشركة. ص 18 ، متاح على: http://bit.ly/IFC-Stakeholder-Engagement-Handbook.
[197] معايير الأداء 1 الفقرة. 8.
[198] معايير الأداء 1 الفقرة. 22
[199] مؤسسة التمويل الدولية ، إجراء المراجعة البيئية والاجتماعية 2009 ، الملحق 3.5.1 (2) ب.
[200] سياسة الاستدامة 2006 الفقرة 20
[201] يتم تعريف المجتمعات المتأثرة بأنها "تلك الموجودة في منطقة تأثير المشروع ، والذين من المرجح أن يشعروا بالتأثيرات المباشرة للمشروع" ، انظر إجراء المراجعة البيئية والاجتماعية 2.v ، الملحق 3.5
[202] معايير الأداء 1 الفقرة. 21.
[203] معايير الأداء 1 الفقرة. 22.
[204] معايير الأداء 4 الفقرة. 12.

مستوى المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية.[205] اعترفت مؤسسة التمويل الدولية بالمخاطر المتعلقة بموقع المشروع والقرب من مجتمع سكني وكشفت عن ملخص لمنهج العميل في المشاركة المجتمعية بناءً على تقارير العميل. ذكرت مؤسسة التمويل الدولية أن العميل وظف مديرًا للبيئة والصحة والسلامة بدوام كامل يتمثل دوره الأساسي في التأكد من أن المصنع لن يؤثر سلبًا على المجتمعات المجاورة.[206] كما أفادت مؤسسة التمويل الدولية أن العميل عقد مشاركة مجتمعية "متكررة ومستمرة" ، مع عقد اجتماعات كل ستة أشهر لعرض مشاريع البيئة والصحة والسلامة والسماح لأفراد المجتمع بإثارة مخاوفهم فيما يتعلق بالمشروع. أفادت مؤسسة التمويل الدولية أن هذه الاجتماعات موثقة وتم إعداد خطط عمل مكتوبة مع أطر زمنية لتنفيذ تدابير التخفيف. ومع ذلك ، لا يوجد سجل بمراجعة مؤسسة التمويل الدولية لهذه الوثائق ولم يتم الاحتفاظ بنسخ في ملف مشروع مؤسسة التمويل الدولية. ذكرت مؤسسة التمويل الدولية أن "شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند لديها علاقات إيجابية و نشطة للغاية مع المجتمعات السكنية المجاورة للمصنع على مدار العقد الماضي".[207] ومع ذلك ، لم يشارك أي متخصص اجتماعي من مؤسسة التمويل الدولية في المراجعة السابقة للاستثمار ولم يجد مكتب المحقق أي دليل على أن مؤسسة التمويل الدولية قد تحققت من ممارسات العملاء مقابل متطلبات مشاركة أصحاب المصلحة في معايير الأداء 1.

على وجه الخصوص ، يرى مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة أن مؤسسة التمويل الدولية لم تطمئن نفسها بوجود دعم مجتمعي واسع للمشروع أو أن مشاركة المجتمع للعميل تفي بمتطلبات الاستشارة النزيهة والمسبقة والمستنيرة كما هو مطلوب بموجب سياسة الاستدامة (الفقرة. 15) ومعايير الأداء 1 (الفقرة 22) على الترتيب. ذكر ملخص المراجعة البيئية والاجتماعية للمشروع أن متطلبات الدعم المجتمعي الواسع لم تكن قابلة للتطبيق.[208] أخبر موظفو مؤسسة التمويل الدولية مكتب المحقق أن المشروع لم يكن له آثار سلبية كبيرة على المجتمعات المتضررة ، وبالتالي لم يكن يتطلب دعم المجتمع المحيط حيث كان من المتوقع أن يؤدي استثمار مؤسسة التمويل الدولية إلى تحسين الأداء البيئي للعميل. أخطأت مؤسسة التمويل الدولية في تطبيق معاييرها هنا. كانت مؤسسة التمويل الدولية على علم في التقييم أن عمليات العميل لها آثار سلبية على المجتمعات المجاورة ، بسبب انبعاثات المكدس من الجسيمات الدقيقة و أيضا الضوضاء والغبار المتسرب. نظرًا لقرب العميل من المناطق السكنية وتأثيرات التلوث على صحة المجتمع ، وجد مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة أن هذه التأثيرات كان يجب اعتبارها "كبيرة" وبالتالي إطلاق متطلبات الدعم المجتمعي الواسع/ الاستشارة المسبقة والمستنيرة. وبدلاً من ذلك ، كان من الممكن اعتبار المشروع مشروع "فئة كبيرة ب" له آثار تراكمية مرتبطة بمخاوف مجتمعية كبيرة. ونتيجة لذلك ، كان هناك شرط لمراجعة الأقران لتطبيق دعم مجتمعي واسعFPIC / بموجب إجراء المراجعة البيئية والاجتماعية (3.5.1.2 (ب)). لم يجد مكتب المحقق أي دليل على حدوث ذلك.

بشكل عام ، يرى مكتب المحقق أن إشراف مؤسسة التمويل الدولية على المشروع لم يوفر ضمانًا بأن العميل كان يفي بمتطلبات معايير الأداء 1 لمشاركة المجتمع. على الرغم من أن الاحتجاجات التي شارك فيها أفراد المجتمع قد حدثت أمام شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند بين عامي 2011 و 2013 ، لم يتم تعيين أخصائي اجتماعي لفريق مشروع مؤسسة التمويل الدولية ولا تشير وثائق المشروع إلى أن مؤسسة التمويل الدولية ناقشت قضايا المشاركة المجتمعية مع عملائها خلال هذه الفترة. في عام 2014 ، لفتت شكاوى المجتمع المدني الانتباه إلى الحاجة إلى تحسين نهج العميل تجاه المشاركة المجتمعية. ثم دخل العميل في شراكة مع منظمة بحث اجتماعي لإجراء استطلاع لتصورات وآراء المجتمع. في أبريل 2015 ، لاحظت مؤسسة التمويل الدولية أن نهج العميل تجاه المشاركة المجتمعية والتشاور يبدو أنه قد تم تعزيزه ولكن هذه المعلومات لم يتم تنظيمها ، ولم تكن الإستراتيجية واضحة. أوصت مؤسسة التمويل الدولية العميل بتعيين موظفين مناسبين للعلاقات المجتمعية ووضع خطة مشاركة مجتمعية. نصحت مؤسسة التمويل الدولية بأن هذا يجب أن يعالج قضايا و المخاوف التي أثارها المجتمع مثل الغبار و التأثير البصري ، ولكن لم يتم تضمين أي إجراءات للمشاركة المجتمعية عند تحديث خطة العمل البيئية والاجتماعية في عام 2015.

---

[205] سياسة الاستدامة ، 2006 ، الفقرة. 13.

[206] ملخص المراجعة البيئية والاجتماعية ، 10 نوفمبر ، 2009 ، إجراءات التخفيف البيئية والاجتماعية ، 4. سلامة وأمن صحة المجتمع ، متاح على: https://goo.gl/uGyiFk.

[207] ملخص المراجعة البيئية والاجتماعية ، 10 نوفمبر ، 2009 ، إجراءات التخفيف البيئية والاجتماعية ، 4. سلامة وأمن صحة المجتمع ، متاح على: https://goo.gl/uGyiFk.

[208] ملخص المراجعة البيئية والاجتماعية ، 10 نوفمبر 2009 ، دعم المجتمع الواسع ، متاح على: https://goo.gl/uGyiFk.

استمرت التوترات بين العميل وسكان وادي القمر. في نوفمبر 2015 ، ذكرت وسائل الإعلام المحلية أنه تم تقديم شكوى ضد شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند ، وأنه سيتم إرسال لجنة تحقيق للنظر في المخاوف.[209][210] في يناير 2016 ، رفع أفراد المجتمع المحلي دعوى قضائية ضد شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند، مطالبين بإلغاء القرار الذي يسمح للمصنع باستخدام الفحم.[211] طلبت مؤسسة التمويل الدولية معلومات عن كل دعوى قضائية من عميلها.

بعد زيارة موقع شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند في مايو 2016 ، أفادت مؤسسة التمويل الدولية أن العميل كان ينفذ عددًا من الأنشطة في المنطقة السكنية بوادي القمر ، بما في ذلك جمع القمامة ، ومكافحة الآفات ، وتنظيف الطرق ، ودعم أفراد المجتمع من النساء للتدريب و إطلاق أنشطة الأعمال الصغيرة. كما ذكرت مؤسسة التمويل الدولية أن العميل قد صمم خطة تخفيف لمعالجة الآثار السلبية للمشروع على صحة وسلامة المجتمع المتضرر. ذكرت مؤسسة التمويل الدولية أنه تم تقديم خطة التخفيف إلى المجتمعات المتضررة وأن العميل كان ينفذها ، على الرغم من عدم الإبلاغ عن تفاصيل أخرى عن خطة التخفيف ولم يتم الاحتفاظ بنسخة في ملف مؤسسة التمويل الدولية.

في ديسمبر 2016 ، أشار مستشار مختص في قضايا العمل في مؤسسة التمويل الدولية إلى أن دعم العميل للبرامج الاجتماعية في وادي القمر كان إيجابيًا بينما أبلغ في نفس الوقت أن بعض أفراد المجتمع كانوا معاديين للمصنع ، بالأخص بسبب الغبار وتأثيره البصري. بعد زيارة ميدانية لاحقة ، في فبراير 2018 ، ذكرت مؤسسة التمويل الدولية أنه قد تم إحراز تقدم في تعزيز المشاركة مع المجتمع ، وأن العميل قد عين مديرًا مخصصًا للعلاقات المجتمعية.

كما هو مذكور أعلاه (انظر القسم 2.2.1) ، قدم العميل إلى مؤسسة التمويل الدولية خطة واستراتيجية للتواصل لعام 2019. أشارت الخطة والاستراتيجية إلى أن مدير المصنع وغيره من كبار موظفي الشركة سيعقدون اجتماعات شهرية مع أعضاء البرلمان في وادي القمر والدخيلة ، لفهم احتياجات وشكاوى أفراد المجتمع المحلي بشكل أفضل. وأشار العميل على وجه التحديد إلى تبرعات كميات الأسمنت وتنسيق الخدمات الأخرى مثل تأجير لوادر وشاحنات لتنظيف الطرق في منطقتي العجمي والدخيلة. أفاد العميل أن إدارة المصنع عقدت اجتماعات شهرية مع رئيس دائرة تنمية المجتمع لمناقشة التقدم المحرز في أنشطة المسؤولية المجتمعية للشركات. أفادت مؤسسة التمويل الدولية أن جمعية المجتمع المدني قد ساعدت في تشكيل منظمتين مجتمعتين في وادي القمر ، حيث نظمت ورش عمل ربع سنوية لتمكين الشباب. أفاد العميل أيضًا أنه نظم افتتاح وجولة في المصنع في فبراير 2019 لتركيب مرشح مبرد الكلنكر الجديد الذي حضره ممثلون عن السكان.

رداً على مزاعم المشتكيين بشأن تقديم الشركة الانتقائي للخدمات ، لاحظت مؤسسة التمويل الدولية أن أكبر استثمارات المسؤولية المجتمعية للشركة في وادي القمر متاحة لجميع أفراد المجتمع. على وجه الخصوص ، أفادت مؤسسة التمويل الدولية أنه تم تسليم مشروع المدرسة والملعب إلى وزارة التربية والتعليم بعد التجديد ، وأن خدمات جمع النفايات تقدم مجانًا للمجتمع.

باختصار ، وجد مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة أنه خلال المراجعة السابقة للاستثمار ، لم توثق مؤسسة التمويل الدولية دليلًا على استشارة العميل مع المجتمعات المتأثرة ولم تطبق متطلبات معايير الأداء 1 المتعلقة بالدعم المجتمعي الواسع. بينما شجعت مؤسسة التمويل الدولية وراجعت أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات الخاصة بالعميل اعتبارًا من 2014 فصاعدًا ، لم يضمن إشراف مؤسسة التمويل الدولية أن العميل يجري مشاورات فعالة فيما يتعلق بالأداء البيئي للمحطة أو يدعم عملية لبناء علاقة بناءة مع المجتمعات المحلية والحفاظ عليها بمرور الوقت. كما هو مطلوب في معايير الأداء 1 (الفقرة 19). ويشير مكتب المحقق إلى أن العميل أبلغ مؤخرًا عن تواصل منتظم مع البرلمانيين واستضاف الجمهور عند تركيب المرشح. ومع ذلك ، لم يجد مكتب المحقق أي مؤشر على أن مؤسسة التمويل الدولية قد ضمنت قيام عميلها بمعالجة المخاوف البيئية والاجتماعية الحرجة التي أثارتها المجتمعات المحلية ، و خصوصا فيما يتعلق بالتأثيرات الصحية للمحطة ، على أساس المعلومات ذات الصلة والمفهومة.

---

[209] ديلي نيوز إيجيبت ، "شكوى جديدة مرفوعة ضد مصنع أسمنت الإسكندرية" ، 22 نوفمبر 2105 ، متاح على: https://goo.gl/WVsxaF.

[210] المبادرة المصرية للحقوق الشخصية ، بيان صحفي "إدانة تيتان للأسمنت في وادي القمر بالتسبب في أضرار بيئية وصحية" ، 25 مارس / آذار 2018 ، متاح على: https://goo.gl/hzkpcP.

[211] المبادرة المصرية للحقوق الشخصية ، بيان صحفي ، 11 يناير 2016 ، "دعوى قضائية ضد مصنع تيتان للأسمنت بالإسكندرية لاستخدام الفحم" ، متاح على: https://goo.gl/iab88n.

2.2.3 معالجة المظالم (الشكاوي) والترتيبات الأمنية

يذكر المشتكون أن سكان وادي القمر انتهجوا عدة طرق مختلفة للتعبير عن مخاوفهم بشأن الآثار البيئية والاجتماعية للشركة ، بما في ذلك الالتماسات والشكاوى ، واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي ، وإنتاج الأفلام الوثائقية ، ومناشدة الحكومة المحلية وأجهزة الحكومة المركزية ، إجراءات المحاكم وتنظيم الاحتجاجات.[212] ويزعم أصحاب الشكوى أن الترتيبات الأمنية للشركة انتهكت حقهم في الاحتجاج السلمي والإضراب.[213] على وجه الخصوص ، يزعم المشتكون أن العمال حاولوا الاحتجاج أمام الشركة في وادي القمر ، لكن إدارة الشركة استخدمت أفرادًا لاستخدام العنف إذا اقترب العمال من المنشأة.[214] يشير المشتكون على وجه التحديد إلى إضراب واعتصام في فبراير 2013 في شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند. ويزعم المشتكون أن عددًا كبيرًا من قوات الأمن المركزي وقوات مكافحة الشغب أنهوا الاعتصام بالقوة باستخدام الكلاب والأسلحة ، مما أدى إلى إصابة العمال واعتقالهم.[215]

يذكر المشتكون أن أفراد المجتمع والعاملين السابقين الذين اشتكوا من الشركة قد تعرضوا للتهديد أو الترهيب من قبل أفراد يعتقدون أنهم على صلة بالشركة.[216]

وكمثال على شكوى مجتمعية لم يتم التعامل معها من قبل الشركة وقت تقديم الشكوى ، يزعم المشتكون أن الشركة أقامت جدارًا معدنيًا يشغل 60 مترًا من الطريق العام أمام مدخل المصنع ، دون التصاريح اللازمة. وأشار أصحاب الشكوى إلى أنهم اشتكوا من هذه القضية ، بما في ذلك إلى الحكومة المحلية و اللجوء إلى المحاكم. واستشهدوا بتقرير حكومي يفيد بأن الجدار بني بشكل غير قانوني ، لكنهم أكدوا أن الجدار لم يُزال وقت تقديم شكواهم.

متطلبات مؤسسة التمويل الدولية

بالإضافة إلى المتطلبات العامة لمشاركة المجتمع والإفصاح التي تمت مناقشتها أعلاه ، تتضمن معايير الأداء 1 و معايير الأداء 4 متطلبات محددة بشأن معالجة المظالم وصحة المجتمع وسلامته وأمنه.

يتطلب معيار الأداء 1 من العميل إنشاء آلية للتظلم عندما ينطوي المشروع على مخاطر مستمرة أو آثار سلبية على المجتمعات المتضررة.[217] من المفترض أن تتلقى آلية التظلم الشكاوي وتسهل حل مخاوف المجتمعات المتأثرة بشأن الأداء البيئي و الاجتماعي للعميل. يجب أن تعالج الآلية المخاوف على الفور ، عن طريق عملية مفهومة وشفافة تكون مناسبة ثقافيًا ويسهل الوصول إليها من قبل جميع شرائح المجتمعات المتضررة ، دون تكلفة ودون عقاب. و يقوم العميل بإبلاغ المجتمعات المتضررة عن وجود آلية التظلم.[218]

تتناول معايير الأداء 4 مسؤولية العميل لتجنب أو تقليل المخاطر والآثار على صحة المجتمع وسلامته وأمنه والتي قد تنشأ عن أنشطة المشروع.[219] فيما يتعلق باستخدام أفراد الأمن ، تنص الملاحظة الإرشادية 4 على ما يلي:[220]

تدرك معايير الأداء 4 أن للعملاء التزامًا ومصالح مشروعة في حماية موظفي الشركة وممتلكاتها. إذا قرر العميل استخدام أفراد الأمن للقيام بذلك ، فيجب توفير الأمن بطريقة لا تعرض للخطر سلامة المجتمع وأمنه أو علاقة العميل بالمجتمع ...

تنص معايير الأداء 4 ، الفقرة. 13 على أن العملاء مطالبين بإجراء تقييم مخاطر لترتيباتهم الأمنية ، وبذل العناية الواجبة واتباع الممارسات الدولية الجيدة ،.[221] يجب على العميل تدريب أفراد الأمن على السلوك المناسب تجاه العمال والمجتمع المحلي ، والتأكد من

---

[212] شكوى إلى مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة ، ص. 6.
[213] شكوى إلى مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة ، ص. 19.
[214] شكوى إلى مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة ، ص. 21.
[215] شكوى إلى مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة ، ص. 20.
[216] شكوى إلى مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة ، ص 7 ، 21.
[217] معايير الأداء 1. الفقرة. 23.
[218] معايير الأداء 1 الفقرة. 23.
[219] معايير الأداء 1 ، الفقرة. 1.
[220] الملاحظات الإرشادية لعام 2007 ، المذكرة التوجيهية 4 ، 2G.
[221] معايير الأداء 4 ، الفقرات. 13 و 15. توجد إشارة محددة إلى الممارسات الدولية الجيدة فيما يتعلق بالتوظيف وقواعد السلوك والتدريب والتجهيز والمراقبة لهؤلاء الموظفين. بالإضافة إلى ذلك ، تنص المذكرة الإرشادية 4 (36) على أنه يجوز لمؤسسة التمويل الدولية أن تطلب من عميلها إطلاع مؤسسة التمويل الدولية على معلومات حول استخدام العميل لموظفي الأمن وأي تطورات وحوادث مادية كجزء من تقارير المراقبة الدورية.

توفر آلية التظلم للسماح للمجتمع المتضرر بالتعبير عن مخاوفهم بشأن الترتيبات الأمنية وأفعال أفراد الأمن. يجب على العميل التحقيق والرد على مزاعم الأعمال غير القانونية أو التعسفية من قبل أفراد الأمن.[222]

إذا تم نشر أفراد الأمن الحكوميين لتقديم خدمات أمنية للعميل ، يجب أن يقوم العميل بتقييم المخاطر الناشئة عن هذا الاستخدام ، والإبلاغ عن نيته باستخدام أفراد الأمن بطريقة تتفق مع معايير الأداء 4 ، الفقرة. 13 ، وتشجيع السلطات العامة ذات الصلة على الكشف للمجتمع عن الترتيبات الأمنية المتعلقة بحماية منشآت العميل ، مع مراعاة المخاوف الأمنية السائدة (الفقرة 14).

توفر الملاحظة الإرشادية 4 تفاصيل إضافية ذات صلة.[223] بالنسبة للعمليات في البيئات غير المستقرة ، يجب أن تكون تقييمات المخاطر الأمنية أكثر تفصيلاً ، ويجب أن تأخذ في الاعتبار سجل وقدرة أجهزة إنفاذ القانون على الاستجابة بشكل مناسب ، ويجب أن تنظر فيما إذا كانت عملياتها يمكن أن تؤدي إلى حدوث نزاع أو تفاقم ذلك النزاع.[224] يجب على العميل أيضًا معالجة الآثار السلبية على العمال والمجتمعات المحيطة من ترتيباته الأمنية ، مثل احتمال زيادة التوترات المجتمعية.[225] تؤكد الملاحظة الإرشادية 4 أن مشاركة المجتمع هي جانب هام من جوانب استراتيجية أمنية مناسبة ، "لأن العلاقات الجيدة مع العمال والمجتمعات يمكن أن تكون أهم ضمان للأمن" [226].

علاوة على ذلك ، يجب على أفراد الأمن عدم مضايقة أو تخويف العمال الذين يمارسون حقوقهم وفقًا لمعايير الأداء 2. إذا قرر أعضاء المجتمع المشاركة والتجمع والتحدث ضد المشروع ، يجب على العميل وأي أفراد أمن يتعاملون معهم احترام حق المجتمعات المحلية في القيام بذلك [227].

المناقشة والنتائج

لم تطلب مؤسسة التمويل الدولية من عميلها إنشاء آلية تظلم فعالة لتلقي وتسهيل حل مشكلات المجتمع ، على النحو المطلوب في معايير الأداء 1 (الفقرة 23). تذكر مؤسسة التمويل الدولية أن لدى الشركة آلية شكاوى في شكل أسماء وأرقام منشورة علنًا ويمكن الاتصال بها على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع. لا يوجد ما يشير إلى أن مؤسسة التمويل الدولية راجعت إجراءات التعامل مع الشكاوى قبل الاستثمار. على الرغم من أن مؤسسة التمويل الدولية أبلغت مكتب المحقق أن أعضاء المجتمع كانوا قادرين على الاتصال بإدارة المصنع بشأن مخاوفهم ، إلا أن مؤسسة التمويل الدولية لم توثق أو تبلغ عن كيفية تسجيل هذه الشكاوى أو معالجتها أو حلها. في سياق تصاعد المعارضة المجتمعية في الفترة من 2011-2014 ، كان إشراف مؤسسة التمويل الدولية بطيئًا في تلبية الحاجة إلى آلية شفافة ويمكن التنبؤ بها لمعالجة مخاوف المجتمع. أوصت مؤسسة التمويل الدولية بأن ينشئ العميل آلية خارجية للتظلم في عام 2018. وفي يناير 2019 ، تابعت مؤسسة التمويل الدولية الأمر كجزء من زيارتها الإشرافية وأشارت إلى أن تنفيذ آلية التظلم الخارجية لا يزال معلقًا. لا يشير سجل المشروع إلى ما إذا كانت مؤسسة التمويل الدولية قد تناولت مخاوف المشتكين فيما يتعلق بإجراءات رد الفعل الانتقامية من قبل العميل ، على الرغم من أن مؤسسة التمويل الدولية كانت على علم بأن العميل قد رفض السماح لبعض العمال المتعاقدين بالعودة إلى العمل في المصنع بعد احتجاج فبراير 2013 (تمت مناقشته في القسم 2.3.2 أدناه).

كانت المراجعة السابقة للاستثمار التي أجرتها مؤسسة التمويل الدولية للمشروع غير شاملة بالأخص فيما يتعلق بمتطلبات أفراد الأمن بموجب معايير الأداء 4. لم تقم مؤسسة التمويل الدولية بمراجعة أو تقييم استخدام العميل للأمن الخاص أو العام عند التقييم ولم تتأكد من أن العميل قد أجرى تقييمًا للمخاطر الأمنية بما يتوافق مع معايير الأداء 4.

---

[222] معايير الأداء 4 ، الفقرات. 13 و 15.

[223] المذكرة التوجيهية 4 ، 2007.

[224] انظر الملاحظة الإرشادية 4 ، 28G: قد تحتاج مراجعة المخاطر الأمنية في مثل هذا السياق إلى النظر في التطورات السياسية والاقتصادية والقانونية والعسكرية والاجتماعية ، وأي أنماط وأسباب للعنف وإمكانية نشوب نزاعات في المستقبل. قد يكون من الضروري أن يقوم العملاء أيضًا بتقييم سجل وقدرة سلطات إنفاذ القانون والسلطات القضائية على الاستجابة بشكل مناسب وقانوني لحالات العنف. إذا كان هناك اضطراب اجتماعي في منطقة نفوذ المشروع ، يجب على العميل ألا يفهم فقط المخاطر التي تتعرض لها عملياته وموظفيه ، ولكن أيضًا ما إذا كانت عملياته يمكن أن تخلق الصراع أو تؤدي إلى تفاقمه.

[225] الملاحظة الإرشادية 4 ، 28G.

[226] الملاحظة الإرشادية 4 ، 29G: يجب على العملاء توصيل ترتيباتهم الأمنية للعمال والمجتمع المتضرر ، مع مراعاة احتياجات السلامة والأمن الطاغية ، وإشراك العمال والمجتمعات المحيطة في المناقشات حول الترتيبات الأمنية من خلال عملية مشاركة المجتمع المنصوص عليها في معايير الأداء 1 .

[227] الملاحظة الإرشادية 4 ، 32G.

في عام 2012 ، علمت مؤسسة التمويل الدولية بحادث ديسمبر 2011 في شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند: في هذا الوقت ، ذكرت مؤسسة التمويل الدولية أن مجموعة من المتظاهرين المسلحين قد اخترقوا البوابة الرئيسية للمصنع و اجتاحوا المبنى ، مطالبين بنقل المصنع. و تم إبلاغ مؤسسة التمويل الدولية أن الهجوم نفذه أفراد معينون ، وربما أفراد من مجتمع وادي القمر. كما أشارت مؤسسة التمويل الدولية إلى أن كلاً من الجيش والشرطة تدخلا لتأمين المصنع ، وأن العميل قد اتخذ إجراءات قانونية ضد الأفراد المتورطين وجدد التركيز على ضمان أمن وسلامة عملياته. لا يحتوي سجل المشروع على أي سجل لمؤسسة التمويل الدولية السعي للحصول على مصادر إضافية للمعلومات حول الحادث ، أو المظالم التي أثارها المتظاهرون ، أو الأطراف المعنية. لا يشير سجل مشروع مؤسسة التمويل الدولية أيضًا إلى أنها ناقشت متطلبات معايير الأداء 4 لتقييم المخاطر الأمنية مع العميل في هذه المرحلة.

تم توثيق متطلبات معايير الأداء 4 المتعلقة بتقييم المخاطر ، والعناية الواجبة وتدريب أفراد الأمن فيما يتعلق باستخدام القوة لأول مرة في إشراف مؤسسة التمويل الدولية في عام 2014. وفي ذلك الوقت ، أشارت مؤسسة التمويل الدولية إلى أن اتفاقيات العميل مع مقاولي الأمن تتطلب مهارة ورعاية معقولة وفقًا للممارسات الصناعية الجيدة وأوصى العميل أيضًا بتضمين أحكام محددة بشأن تدريب حراس الأمن على استخدام القوة. في عام 2015 ، أوصى خبير العمل الخارجي بأن يتخذ العميل خطوات لضمان تدريب حراس الأمن على استخدام القوة ، ومراجعة ترتيبات العقود الخاصة بذلك.[228] ومع ذلك ، لم تقدم مؤسسة التمويل الدولية أي توصيات بشأن الحاجة إلى تقييم المخاطر الأمنية ولم يتم تضمين أي إجراءات ذات صلة في خطة العمل البيئية والاجتماعية المحدثة.

في ديسمبر 2016 ، بعد شكاوى من أفراد المجتمع ، نصحت مؤسسة التمويل الدولية العميل بإزالة الجدار المعدني الموضوع أمام المصنع والنظر في وسائل بديلة لمنع التعدي. في مارس 2017 ، طلبت مؤسسة التمويل الدولية من العميل تحديثًا بشأن إزالة الجزء المتبقي من الجدار خارج البوابة في الإسكندرية. أفاد العميل أن الجدار قد أزيل جزئياً ، لكن بقي جزء منه لمنع الحافلات الصغيرة من سد مدخل البوابة الرئيسية.

في عام 2018 ، أوصت مؤسسة التمويل الدولية بأن يقوم عميلها بإنشاء آلية تظلم خارجية للتعامل مع شكاوى المجتمع المتعلقة بمصنع الإسكندرية بحلول الربع الثاني من عام 2018. واستجابة لذلك ، أشار العميل إلى أن مصنع الإسكندرية لديه سياسة الباب المفتوح للتعامل مع المجتمع الخارجي وأنه يبقي قنوات الاتصال مفتوحة مع منظمات المجتمع وممثلي المجتمع وأعضاء البرلمان. أوضحت مؤسسة التمويل الدولية أنها تتوقع أن يتم إضفاء الطابع الرسمي على "سياسة الباب المفتوح" من خلال آلية التظلم مثل الخط الساخن أو صندوق الاقتراحات ، والذي من شأنه أن يسمح بتقديم ومراقبة جميع أنواع المظالم وفقًا لمتطلبات معايير الأداء الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية. بعد الزيارة الإشرافية التي أجرتها مؤسسة التمويل الدولية في يناير 2019 ، أشارت مؤسسة التمويل الدولية إلى أن إضفاء الطابع الرسمي على آلية التظلم الخارجية لا يزال معلقًا. أوصت مؤسسة التمويل الدولية بضرورة القيام بتطوير نظم تلقي شكاوى المجتمع.

باختصار ، وجد مكتب المحقق أن مراجعة ما قبل الاستثمار التي أجرتها مؤسسة التمويل الدولية لم تأخذ في الاعتبار بشكل كاف متطلبات إنشاء آلية شكاوى منظمة أو لتقييم وإدارة المخاطر الأمنية على النحو المطلوب من قبل معايير الأداء 1 ومعايير الأداء 4. في حين أوصت مؤسسة التمويل الدولية بأن يضفي العميل الطابع الرسمي على منهجه للتعامل مع شكاوى المجتمع كما هو مطلوب في معيار الأداء 1 الفقرة 23 ، لم يتم تنفيذ ذلك من قبل العميل في وقت زيارة الإشراف الأخيرة لمؤسسة التمويل الدولية في يناير 2019. راجعت مؤسسة التمويل الدولية الترتيبات الأمنية الخاصة بعميلها والمتعاقد عليها. الثغرات الملحوظة فيما يتعلق بمتطلبات معايير الأداء 4 بعد المخاوف التي أثارها المجتمع المدني في عام 2014. ومع ذلك ، حتى الآن ، تفتقر مؤسسة التمويل الدولية إلى ضمان أن نهج العميل للأمن يفي بمتطلبات معايير الأداء 4 بما في ذلك متطلبات تقييم وتخفيف المخاطر المرتبطة بنشر أفراد الأمن العام والخاص . يعد هذا مصدر قلق خاص في سياق منشأة شهدت احتجاجات مجتمعية وردود أمنية مسلحة خلال فترة استثمار مؤسسة التمويل الدولية.

على الرغم من أن مؤسسة التمويل الدولية كانت ، أو كان ينبغي أن تكون ، على دراية بالادعاءات القائلة بأن الشركة قد انتقمت (اقتصت) من الأفراد الذين أثاروا مخاوف بشأن المصنع ، إلا أن إشراف مؤسسة التمويل الدولية لا يشير إلى أي مشاركة مع العميل في هذه القضايا ، على الرغم من متطلبات معايير الأداء 1 أن يتعامل العملاء مع الشكاوى دون أي ردود فعل انتقامية (الفقرة 23).

[228] كما هو مطلوب في معايير الأداء 4 ، الفقرة. 13.

2.3 العمال وظروف العمل في شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند

يثير المشتكون مخاوف بشأن امتثال المشروع لمعايير مؤسسة التمويل الدولية بشأن العمال وظروف العمل ، وكذلك مع قانون العمل المصري ، فيما يتعلق بما يلي: (1) تخفيض شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند للقوى العاملة لديها في عام 2003 ، قبل استثمار مؤسسة التمويل الدولية ، والتعويض المقدم إلى هؤلاء العمال؛ و (2) استخدام العميل للعمال المتعاقدين وشروط وأحكام توظيفهم وحرية تكوين الجمعيات (النقابات) بالإضافة إلى إجراءات الصحة والسلامة.

يقدم هذا القسم سرداً لتلك المخاوف ويسلط الضوء على القضايا السياقية حول تمثيل العمالة والتغييرات في قوة العمل في شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند بمرور الوقت. كما يلخص الإجراءات التي اتخذتها مؤسسة التمويل الدولية أثناء المراجعة والإشراف قبل الاستثمار ، ويحلل امتثال مؤسسة التمويل الدولية لسياسة الاستدامة و معايير الأداء فيما يتعلق بقضايا العمل.

نتائج الامتثال الرئيسية - العمالة

تخفيض القوة العاملة في عام 2003

كانت مؤسسة التمويل الدولية على علم بالجدل المتعلق بتقليص القوى العاملة للعميل في عام 2003 في وقت استثماراتها. ومع ذلك ، لم تحدد مؤسسة التمويل الدولية عمليات تقليص القوة العمالية باعتبارها مشكلة قديمة ولم تستكشف تدابير العلاج مع عملائها (على عكس سياسة الاستدامة ، الفقرة 13). أثناء الإشراف على المشروع ، لم تقم مؤسسة التمويل الدولية بإشراك عملائها في قضايا تخفيض العمالة عندما بدأ المتقاعدون الأوائل لعام 2003 في الاحتجاج لرفع شكاواهم و كذلك لم تضمن مؤسسة التمويل الدولية أن يكون لدى العميل آلية تظلم مناسبة لمعالجة هذه القضايا (على عكس ما هو مذكور في معايير الأداء 1، الفقرة 23).

العمال المتعاقدين (المقاولة)

لم تُقيّم العناية الواجبة مشروع والإشراف المبكر من قبل مؤسسة التمويل الدولية امتثال العميل لمتطلبات معايير الأداء 2 التي توسع الحماية لظروف العمل ، وحرية تكوين الجمعيات (النقابات) ، والصحة والسلامة للعمال غير الموظفين ، والذين قد يشملون المتعاقدين (الفقرة 17). منذ عام 2014 فصاعدًا ، راجعت مؤسسة التمويل الدولية عقود العميل مع شركات توريد العمالة وعملت مع العميل لجعل بعض جوانب مشاركتها مع تلك الشركات متوافقة مع معايير الأداء 2 ، الفقرة. 17. ومع ذلك ، لم تؤكد مؤسسة التمويل الدولية لنفسها أن العميل قد بذل جهودًا معقولة تجاريًا لمطالبة شركات التوريد بتطبيق متطلبات معايير الأداء 2 المتعلقة بحرية تكوين الجمعيات أو صحة العمال وسلامتهم.

بالنسبة لحرية تكوين الجمعيات (النقابات) ، يرى مكتب المحقق أن مؤسسة التمويل الدولية لم تضمن أن عميلها سمح للعاملين المتعاقدين بالتعبير عن مظالمهم وحماية حقوقهم بالنسبة لظروف العمل وشروط التوظيف كما هو مطلوب في معايير الأداء 2 ، الفقرات. 9 و 10. لم تأخذ مؤسسة التمويل الدولية في الاعتبار سياق البلد أو القطاع فيما يتعلق بظروف العمل والعمال أو حرية تكوين الجمعيات (النقابات) ولم توثق أي مخاطر لمعايير الأداء 2 أو قيود على منظمات العمال أثناء العناية الواجبة. منذ عام 2014 ، أوصت مؤسسة التمويل الدولية بأن يضمن عميلها الحماية المناسبة لحرية تكوين الجمعيات للعاملين المتعاقدين، لكنه لم تؤكد لنفسها أن العميل قد فعل ذلك.

فيما يتعلق بسلامة وصحة العمال المتعاقدين ، وجد مكتب المحقق أن الإشراف المبكر لمؤسسة التمويل الدولية لم يأخذ في الاعتبار بشكل كاف امتثال العميل لإرشادات البيئة والصحة والسلامة. بعد شكاوى من المجتمع المدني والعاملين السابقين ، حددت مؤسسة التمويل الدولية أوجه القصور في استخدام معدات الحماية الشخصية والإشراف على شركة توريد العمالة. في عامي 2018 و 2019 ، نصحت مؤسسة التمويل الدولية عميلها على وجه التحديد بتعزيز أنظمة اختيار ومتابعة شركات توريد العمالة ، بما في ذلك تدريب العمال المتعاقدين. ومع ذلك ، لم تتأكد مؤسسة التمويل الدولية من أن العميل قد تناول توصياته من 2018 و 2019 بشأن الصحة والسلامة المهنية ، وأن يتحمل العميل المسؤولية عن الصحة والسلامة المهنية للعاملين المتعاقد معهم وفقًا للممارسات الصناعية الدولية الجيدة.

2.3.1 العمالة: تخفيض القوة العاملة في 2003

تضمنت الشكوى مخاوف محددة من عمال شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند الذين تم تسريحهم من خلال خطة التقاعد المبكر التي تم تنفيذها في عام 2003 ، قبل استثمار مؤسسة التمويل الدولية ("المتقاعدون المبكرون لعام 2003").[229] كما يعيش العديد من هؤلاء العمال بالقرب من المصنع في وادي القمر. وبحسب المشتكيين ، فقد وافقوا على التقاعد المبكر بضغط من الشركة. لقد أثاروا أيضا مخاوف من أن المبلغ الذي تلقوه كتعويض كان أقل مما اتفقوا عليه ، وأنهم لم يتلقوا المزايا التي يحق لهم الحصول عليها مثل نسبة الأسهم في اتحاد المساهمين.

يذكر المشتكون أنهم استمروا في إثارة مخاوفهم بشأن تقليص العمالة مع العميل ومع مؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي خلال فترة استثمار مؤسسة التمويل الدولية. يعرب أصحاب الشكوى عن أنه على الرغم من المناشدات المتكررة للشركة من أجل إعادة تلك الممتلكات وإجراءات الاحتجاج المباشرة التي بدأت في عام 2011 ، لم يتم حل مخاوفهم. كما يطلب المشتكون من الشركة تسوية مطالبات المعاشات التقاعدية لأولئك الذين تقاعدوا مبكرًا منذ عام 2003 وصرف جميع المزايا التي يحق لهم الحصول عليها من صندوق الزمالة وأسهم الشركة.[230]

متطلبات مؤسسة التمويل الدولية

نظرًا لأن خطة التخفيض لعام 2003 قد تم تنفيذها قبل استثمار مؤسسة التمويل الدولية ، فإن متطلبات معايير الأداء 2 المتعلقة بتقليص العمالة لا تنطبق كمعايير امتثال. ومع ذلك ، تحتوي سياسة الاستدامة و معايير الأداء 1 على أحكام ذات صلة تتعلق بمعالجة القضايا القديمة ، والامتثال للقانون الوطني ، والمشاركة مع أصحاب المصلحة الذين لهم صلة بالمظالم المستمرة للمتقاعدين الأوائل لعام 2003. تعتبر المواد الإرشادية الصادرة عن مؤسسة التمويل الدولية بشأن الممارسات الجيدة في تقليص العمالة من الوثائق ذات الصلة.[231]

تنص سياسة الاستدامة الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية ، الفقرة. 13 ، على أن مؤسسة التمويل الدولية ستنظر في الآثار القديمة كجزء من مراجعتها الاجتماعية والبيئية للمشروع: "حيثما توجد تأثيرات بيئية واجتماعية تاريخية مهمة مرتبطة بالمشروع ، بما في ذلك تلك التي يسببها الآخرون ، سوف تعمل مؤسسة التمويل الدولية مع العميل لتحديد تدابير العلاج الممكنة . "

يجب على مؤسسة التمويل الدولية مراقبة الأداء الاجتماعي والبيئي للعميل طوال فترة استثمارها (سياسة الاستدامة ، الفقرة 11). علاوة على ذلك ، تنص معايير الأداء 1 على أن العميل سيجري مشاركة مجتمعية لبناء علاقة بناءة مع المجتمعات المحلية والحفاظ عليها على مدار الوقت (الفقرة 19). يُطلب من العميل الاستجابة لمخاوف المجتمعات المتعلقة بالمشروع أثناء تنفيذ المشروع ، وسيقوم بإنشاء آلية تظلم لتلقي وتسهيل حل المخاوف المتعلقة بالأداء البيئي والاجتماعي (الفقرة 23).

تقليص العمالة في 2003

يشير مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة إلى أن القانون المصري ينص على حصول العاملين في القطاع العام على معاش "تقاعد مبكر" بعد أن يكملوا 20 عامًا من الخدمة (ودفع المساهمات المقابلة في صندوق المعاشات التقاعدية).[232] من خلال انتقال مصر إلى اقتصاد السوق في التسعينيات ، شجعت الحكومة التقاعد المبكر الاختياري.[233] و كشركة مملوكة للدولة ، كان موظفو شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند عاملين في القطاع العام يحق لهم الحصول على مزايا القطاع العام في وقت الخصخصة. حصل العمال على حصة في الأرباح ومزايا التأمين الاجتماعي مثل التأمين الصحي بالإضافة إلى الراتب الأساسي ومكافأة الإنتاج ، وأيضا المعاش التقاعدي عند التقاعد في سن الستين.

---

[229] شكوى إلى مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة ، ص. 18.

[230] شكوى إلى امكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة ، ص. 22.

[231] مؤسسة التمويل الدولية ، ملاحظة الممارسات الجيدة: إدارة التخفيضات ، 2005 ، متوفرة على: https://goo.gl/qxpqNm.

[232] في عام 2011 ، قُدر أن مخططات المعاشات العامة تغطي أكثر من 80٪ من السكان العاملين في مصر ، وهي واحدة من أعلى المعدلات بين البلدان النامية ، انظر تقرير المنظمة الدولية لمراقبي المعاشات التقاعدية ، "IOPS Country Profile: Egypt" ، يناير 2011 ، متاح على: https://goo.gl/n7yrnU.

[233] انظر ، محمد أ.معيط ، جالا إسماعيل وزكي خراساني ، "آثار الخصخصة وتحرير الاقتصاد على السلامة لنظام الضمان الاجتماعي الممول والمحدّد الفوائد". تم تقديمها في مؤتمر عام 2000 الدولي للبحوث حول الضمان الاجتماعي ، هلسنكي ، 25-27 سبتمبر 2000 ، متاح على: https://goo.gl/uWHvvW.

بعد تشغيل الفرن الخامس لشركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند في عام 2001 ، نفذت شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند خطة لتقليل عدد الموظفين الدائمين. عُرض على العمال الذين شاركوا في خطة التسريح مبلغ تعويض محسوب على أساس (مضروب في عامل مضاعف) أجرهم الشهري. في المقابل ، وافقوا على الاستقالة قبل سن التقاعد الرسمي 60.[234]

ووفقًا لأصحاب الشكوى ، في وقت قريب من تنفيذ الخطة، تم تخفيض رواتبهم التي حصلوا عليها بشكل كبير لإزالة مكافأة الإنتاج و دفع المبلغ الأساسي فقط. لهذا السبب ولأسباب أخرى ، يقول المشتكون إنهم شعروا بأنهم مضطرون لقبول التعويض الذي عرضته الشركة. ويزعمون أيضًا أنهم لم يتلقوا مطلقًا استحقاقاتهم التقاعدية كاملة بالإضافة إلى مدفوعات أخرى. ويرد بيان شهادة عن خطة تخفيض العمالة وتأثيره على الموظفين السابقين في الملحق ه.

المناقشة والنتائج

لم يناقش ملخص المراجعة البيئية والاجتماعية التابع لمؤسسة التمويل الدولية قضايا العمل القديمة المتعلقة بالعميل ولم يناقش خطة التقاعد المبكر لعام 2003. لم يذكر ملخص المراجعة البيئية والاجتماعية التابع لمؤسسة التمويل الدولية أنه لم يكن من المتوقع حدوث المزيد من التخفيضات في النفقات.

تتضمن ملفات تقييم مؤسسة التمويل الدولية معلومات حول الدعاوى القضائية الجارية فيما يتعلق بقضايا التقاعد المبكر في مصنع الأسمنت الآخر للعميل في مصر. وكانت القضايا التي أثيرت في هذه القضايا مماثلة لتلك التي أثارها أصحاب الشكوى بالنسبة لخطة التقاعد المبكر لعام 2003 في الإسكندرية.

أبلغ موظفو مؤسسة التمويل الدولية مكتب المحقق أنهم كانوا على دراية بقضايا التقاعد المبكر لعام 2003 أثناء تقييم المشروع ، لكنهم لم يروا أنها ذات صلة بالمراجعة البيئية والاجتماعية التابعة لمؤسسة التمويل الدولية. و نظرًا لأن مؤسسة التمويل الدولية لم تحدد أي مخاطر تتعلق بالعمل أو المظالم القديمة، فإن خطة العمل البيئية والاجتماعية لم تتضمن أي إجراءات متعلقة بالعمل. بالنظر إلى عدد العمال المتضررين ، وتظلماتهم المستمرة وعدد العمال السابقين الذين استمروا في العيش بالقرب من المصنع في وادي القمر ، يرى مكتب المحقق أن وضع المتقاعدين الأوائل لعام 2003 كان يجب اعتباره "أثرًا تاريخيًا مهمًا" للمشروع وفقا للفقرة. 13 من سياسة الاستدامة. ونتيجة لذلك ، كان على مؤسسة التمويل الدولية مراجعة هذه المشكلة قبل الاستثمار والعمل مع العميل لتحديد تدابير العلاج الممكنة. لم يكن عدم اهتمام مؤسسة التمويل الدولية بحالة المتقاعدين الأوائل لعام 2003 متوافقًا مع هذا المطلب.

كان أعضاء مجموعة المتقاعدين الاوائل لعام 2003 من بين أولئك الذين انضموا إلى إجراءات الاحتجاج ضد الشركة التي بدأت في عام 2011. و ذكرت مؤسسة التمويل الدولية أن الاحتجاجات كانت مدفوعة بمخاوف سياسية وليست جوهرية أو معارضة عامة ، ولم تتعامل مؤسسة التمويل الدولية مع عميلها فيما يتعلق بالشواغل الجوهرية بالنسبة للمتقاعدين الأوائل لعام 2003 في هذه المرحلة.

في أبريل 2014 ، أثار ممثلو المجتمع المدني مخاوف مع موظفي البنك الدولي بشأن قضايا العمل في شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند، بما في ذلك تخفيض القوى العاملة الأساسية للعميل بعد الخصخصة. تلقت مؤسسة التمويل الدولية ردودًا مكتوبة من العميل حول المسائل التي أثارها المجتمع المدني. أفاد العميل فيما يتعلق بالتقليص في عام 2003 ، أن هذا حدث خلال الوقت الذي كانت فيه شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند مشروعًا مشتركًا بين تيتان و لافارج . أفاد العميل أن التقليص قد تم وفقًا لخطة التقاعد المبكر الطوعي وأنه لم يتم إجبار أي شخص على المغادرة. وبحسب العميل ، فإن الذين غادروا حصلوا على راتب 45 شهرًا كتعويض. من وجهة نظر الشركة ، تم دفع حزمة تسوية للمتقاعدين الأوائل لعام 2003 في ذلك الوقت ولم يكونوا مستحقين لأي مستحقات أخرى. أعد فريق مشروع مؤسسة التمويل الدولية ردًا مكتوبًا على مخاوف المشتكين أثناء المناقشة مع العميل وعرضت أيضا الانخراط في المناقشة مع المشتكين. أفادت مؤسسة التمويل الدولية أن ممثلي المجتمع المدني لم يعودوا إلى مؤسسة التمويل الدولية في ذلك الوقت. التقت مؤسسة التمويل الدولية لاحقًا بممثلي المجتمع المدني شخصيًا في واشنطن العاصمة في أبريل 2016. ولم يتم توثيق أي إجراءات كنتيجة لهذا الاجتماع.

لم تتعامل مؤسسة التمويل الدولية مع المخاوف التي أثارها المتقاعدون في عام 2003 باعتبارها قضية بيئية واجتماعية كان مطلوبًا مراقبتها وفقًا لسياسة الاستدامة ، الفقرة. 11. تشير سجلات إشراف مؤسسة التمويل الدولية إلى أن سبب عدم تعامل العميل مع مخاوف المتقاعدين ركز على توقيت الأحداث والتأكيد على أن تظلمات المشتكين لا تستحق. في حين أن تقليص نفقات المتقاعدين من عام 2003

[234] الملامح القطرية IOPS: مصر ، 2011.

حدث قبل وقت طويل من مشاركة مؤسسة التمويل الدولية مع الشركة ، ظلت المشكلة تمثل تحديًا حيًا للعلاقات المجتمعية خلال فترة استثمار مؤسسة التمويل الدولية. ونتيجة لذلك ، وجد مكتب المحقق أن إشراف مؤسسة التمويل الدولية كان مقصورًا حيث أنه لم يضمن قيام العميل ببناء علاقة بناءة مع المجتمعات المحلية أو الحفاظ عليها بمرور الوقت ، والتي شملت العديد من المتقاعدين لعام 2003 (كما هو مطلوب في معايير الأداء 1 ، الفقرة 19). علاوة على ذلك ، لم تضمن مؤسسة التمويل الدولية أن عميلها قد أنشأ آلية للتظلم من شأنها تلقي وتسهيل حل مخاوف أعضاء المجتمع المحلي (على النحو المطلوب في معايير الأداء 1، الفقرة 23).

2.3.2 العمالة: العمال المتعاقدون

يقدم المشتكون مجموعة من المخاوف المتعلقة بظروف العمل ، وحرية تكوين الجمعيات (النقابات) ، والصحة والسلامة المهنية. على الرغم من أن بعض هذه الأمور تؤثر على كل من الموظفين الدائمين والمؤقتين في شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند ، فإن المشتكين الذين أثاروا مخاوفهم مع مكتب المحقق كانوا عمالاً متعاقدين سابقين في شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند. عمل المشتكون بمجموعة من الأنشطة في المصنع ، بما في ذلك خطوط إنتاج الشركة والتعبئة والعمل في المحاجر. ويزعم أصحاب الشكوى أنه في بعض الحالات ، قام موظفو شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند والعمال المتعاقدون بنفس الأعمال. يزعم المشتكون أنهم عملوا بشكل مستمر في الشركة لفترات طويلة من الزمن. يزعم المشتكون أنهم تم توظيفهم في الشركة، وأن عقودهم وقعت من قبل موظفي شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند(على الرغم من أنها كانت باسم شركة توريد العمالة). ويزعمون أنهم ، على الرغم من كونهم عمالاً متعاقدين ، كانوا تحت الإشراف المباشر لإدارة شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند ولم يكن لهم أي تعامل مع إدارة شركات توريد العمالة. تم فصل بعض العمال بعد مشاركتهم في احتجاج عام 2013. وبناءً على ذلك ، يركز هذا القسم على العناية الواجبة من مؤسسة التمويل الدولية والإشراف خاصة فيما يتعلق بمعاملة العمال المتعاقدين في شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند.

يعرب مقدمو الشكوى عن قلقهم من أن العميل قد قلل من قوته العاملة الدائمة واعتمد بشكل متزايد على العمال "المؤقتين" المتعاقد معهم ، الأمر الذي يزعمون أنه يتعارض مع معايير الأداء 2[235]. يزعم المشتكون أن العميل قد سرح عمال دائمين وأعاد توظيفهم كعمال متعاقدين أو استبدلهم بعمال متعاقد معهم. يزعم مقدمو الشكوى أيضا أن العمال المتعاقدين في شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند يتلقون شروطًا ومزايا توظيف غير متكافئة مقارنة بالعاملين الذين يتم توظيفهم بشكل مباشر ، و خصوصا فيما يتعلق بحصص الأرباح والأجور والحوافز. يزعم المشتكون أن العديد من العاملين المتعاقدين قد عملوا جنبًا إلى جنب مع الموظفين المباشرين و يؤدون نفس المهام ، بعضهم لأكثر من 12 عامًا. ووفقًا لأصحاب الشكوى ، من الشائع أن يعمل العمال المتعاقدون تحت الإشراف المباشر لموظفي شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند وإدارتها ، مع القليل من التفاعل اليومي مع شركة توريد العمالة التي يعملون بها رسميًا أو قد تكون منعدمة. يزعم العديد من المشتكين أن شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند وظفتهم بشكل مباشر ، لكن طُلب منهم توقيع عقود مع شركة توريد عمالة بدلاً من العميل. كما يجادل المشتكون بأن قانون العمل المصري يحظر التوظيف من خلال شركات توريد العمالة.[236] يطلب المشتكون من العميل الكف عن المعاملة التمييزية المزعومة بين العمال الدائمين والمتعاقد معهم في حصص الأرباح والأجور والحوافز.

تركز مخاوف المشتكين بشأن حرية تكوين الجمعيات على معاملة العميل بشأن النقابات المستقلة للعمال غير الموظفين في شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند. يقول أصحاب الشكوى إن نقابة مستقلة ، تمثل العمال المتعاقدين ، سعت إلى التفاوض مع شركة تيتان للاسمنت لتحقيق ظروف عمل متساوية.[237] عندما باءت هذه الجهود بالفشل ، ذكر المشتكون أن العمال المتعاقدين قاموا بإضراب واعتصام في الشركة في فبراير 2013. يقول المشتكون إن العميل انتهك اتفاقيات منظمة العمل الدولية والأمم المتحدة من خلال كسر الإضراب والاعتصام السلمي بالقوة.[238] كما يزعم المشتكون أن محاولات العمال للاحتجاج أمام مباني المصنع في وادي القمر قد تم منعها من خلال التهديدات باستخدام العنف.[239] يذكرون أيضا أنه تم الضغط على العمال للتخلي عن مطالباتهم تحت تهديد من الشركة.

يزعم مقدمو الشكوى أن العميل لا يروج لظروف عمل آمنة وصحية وفقًا لمعايير الأداء 2 .[240] أثناء التحقيق ، أعرب المشتكون عن قلقهم بشكل خاص من عدم تزويد العمال المتعاقدين بالتدريب الكافي في مجال الصحة والسلامة المهنية أو معدات الحماية الشخصية.

---

[235] شكوى إلى مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة ، ص. 14.
[236] شكوى إلى مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة ، ص. 22.
[237] شكوى إلى مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة ، ص. 20.
[238] شكوى إلى مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة ، ص. 19 ، نقلاً عن العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، المادة 8.
[239] شكوى إلى مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة ، ص. 21.
[240] شكوى إلى مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة ، ص. 18.

أثناء تقييم مكتب المحقق، أفاد المشتكون بأن العمال المتعاقدين تعرضوا لآثار صحية ضارة بسبب عملهم. اشتكوا من حوادث في مكان العمل أدت إلى إصابات ووفيات.[241] يطلب المشتكون من العميل تنفيذ معايير الصحة والسلامة المهنية المدرجة في معايير الأداء 2 والاتفاقيات الدولية.

متطلبات مؤسسة التمويل الدولية المتعلقة بالعاملين المتعاقدين

لا تثبط (تحد) سياسات وإجراءات مؤسسة التمويل الدولية بشكل عام من استخدام العمال المتعاقدين ، ولا تنطبق أحكام معايير الأداء 2 بشأن تقليص العمالة على العمال المتعاقدين.[242] ومع ذلك ، تنص معايير الأداء 2 على توسيع نطاق الحماية للعمال المتعاقدين إذا كانوا يؤدون عملاً مرتبطًا بشكل مباشر بالوظائف الأساسية للعميل لفترة طويلة (الفقرة 17). تقدم مذكرة التوجيه رقم 2 [243] من مؤسسة التمويل الدولية ومجموعة أدوات العمل[244] لعام 2008 الصادرة عن مؤسسة التمويل الدولية لعام 2010 " سبل قياس وتحسين أداء معايير العمل الخاصة بالعميل: دليل معايير الأداء 2 للعمالة وظروف العمل" و الإرشادات حول تنفيذ متطلبات معايير الأداء 2 [245]. كما تعد المتطلبات العامة لمعايير الأداء التي يمتثل لها عملاء مؤسسة التمويل الدولية للقانون الوطني ذات صلة.[246]

يمثل التعاقد من الباطن كما هو مذكور في مجموعة أدوات العمل الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية لعام 2008 ، مسألة رئيسية ذات مخاطر أعلى بالنسبة لمؤسسة التمويل الدولية للنظر فيها أثناء العناية الواجبة (التقييم المسبق) للمشروع. على وجه الخصوص ، "عندما يعتمد العميل إلى حد كبير على العمالة المتعاقد عليها من الباطن ، غالبًا ما يعتمد ذلك لتقليل تكاليف العمالة ومسؤولية العميل المتصورة عن الامتثال لمعايير العمل."[247] تشير مجموعة الأدوات إلى أن نسبة عالية من العمال المعينين بشكل غير مباشر (أي 25٪ أو أكثر) في شركة هي مسألة "ملحوظة حمراء" تتطلب مزيدًا من التحليل ، وتنصح الموظفين بالنظر في معايير شركة توريد العمالة (وفقًا لمعايير الأداء 2 ، الفقرة 16) والنظر في الامتثال لقانون العمل.[248] تشمل الخطوات المحددة طلب توثيق الترتيب بين العميل والمقاول من الباطن والتحقق من نهج المقاولين لإدارة قضايا العمل.[249]

متطلبات القانون المصري

أثار المشتكون عدة جوانب من قانون العمل المصري رقم 12 لسنة 2003 تتعلق بشكاواهم.[250] تتعلق هذه الأحكام بتوظيف العمال من خلال المقاولين (المادة 16) ، والمساواة في ظروف العمل للعمال (المادة 79) ، واستحقاق طلب التعويض من أصحاب العمل الحاليين أو السابقين (المادة 8). على الرغم من أن المادة 16 تنص على قاعدة عامة ضد الاستعانة بمصادر خارجية ، فإن المادة 25 تنص على أن مجموعة العمال لا يخضعون للبند ذي الصلة. يمكن تنفيذ الأنشطة "غير الأساسية" بالاستعانة بمصادر خارجية من قبل عمال ليسوا موظفين مباشرين في الشركة المضيفة.[251] يختلف ما يتم تعريفه بالأنشطة "الأساسية" من صناعة إلى أخرى. تنص المادة 26 على أنه يجوز لوزارة العمل تنظيم استقدام العمالة غير المباشرة ، بما في ذلك العمال المتعاقدون. يأخذ مكتب العمل الإقليمي ومكتب التأمين الاجتماعي في الاعتبار الموظفين الخارجيين في مكان العمل المضيف ليكونوا موظفين اذا كانوا يؤدون نشاط أساسي للشركة المضيفة ، حتى لو كانت عقود عمل الموظفين مع مصادر أخرى خارجية.[252]

---

[241] تقرير تقييم مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة ، ص. 13.
[242] انظر معايير الأداء 2 ، الفقرة. 17.
[243] مؤسسة التمويل الدولية ، 2007 ، ملاحظات إرشادية: معايير الأداء بشأن الاستدامة الاجتماعية والبيئية ، متوفرة على: https://goo.gl/dZDr3F.
[244] مؤسسة التمويل الدولية ، 2008 ، مجموعة أدوات العمل ، وثيقة داخلية مسجلة في الملف لدى مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة.
[245] مؤسسة التمويل الدولية ، 2010 ، قم بقياس وتحسين أداء معايير العمل الخاصة بك: دليل معايير الأداء 2 للعمل وظروف العمل ، متاح على: https://goo.gl/AABAoB.
[246] مقدمة من مؤسسة التمويل الدولية ، معايير الأداء ، الفقرة. 3.
[247] مؤسسة التمويل الدولية ، مجموعة أدوات العمل ، "نظرة عامة على مخاطر معايير الأداء 2 - فحص عام للدولة / القطاع ،" ص. 2. وثيقة داخلية لمؤسسة التمويل الدولية ، "ملاحظة الممارسات الجيدة: معايير الأداء 2 وإدارة المقاول" ، أغسطس 2018.
[248] مؤسسة التمويل الدولية ، مجموعة أدوات العمل ، 2008 ، ص. 3.
[249] مؤسسة التمويل الدولية ، مجموعة أدوات العمل ، 2008 ، الصفحات 3-4.
[250] قانون العمل المصري رقم 12 لسنة 2003 متاح على الرابط: https://goo.gl/2zVKYD.
[251] أحمد الجمال ، "قانون العمل المصري والإجراءات العملية لانتداب / تعهيد الموظفين في مصر" ، 1 أغسطس 2016 ، قانون تومسون رويترز العملي ، متاح على: http://bit.ly/EgyptEmploymentLaw.
[252] المرجع نفسه.

متطلبات معايير الأداء 2 ذات الصلة

تحدد معايير الأداء 2 مجموعة من تدابير الحماية للعمال ، بما في ذلك ظروف العمل ، وحرية تكوين الجمعيات (النقابات) ، و النظر في الشكاوى (المظالم) ، وصحة العمال وسلامتهم. عند تطبيق تدابير الحماية هذه على أنواع مختلفة من العمال ، توضح معايير الأداء 2 بين "الموظفين" و "العاملين المتعاقد معهم" للعميل: تشير عبارة "العمال غير الموظفين" إلى العمال الذين: (1) تعاقد معهم العميل مباشرة ، أو التعاقد من خلال مقاولين أو وسطاء آخرين ؛ و (2) الذين يؤدون الوظائف الأساسية الضرورية لمنتجات العميل أو خدماته لفترة طويلة ".[253] تشير الملاحظة الإرشادية الخاصة ب معايير الأداء 2 إلى أن هؤلاء العمال "يؤدون وظائف مهمة لعمل العميل لفترة طويلة كما لو كانوا موظفين بديلين للعميل".[254] في حالة قيام العميل بالتصنيع ، فإن أحد الأمثلة على "الوظائف الأساسية" التي يغطيها معايير الأداء 2 يشمل العمال غير الموظفين الذين ينقلون البضائع الجاهزة بانتظام إلى الموزعين.[255] تنص المذكرة الإرشادية على أن "تحديد أي مجموعة من العاملين من غير الموظفين تندرج في نطاق معيار الأداء 2 يتطلب تحليل أعمال العميل و الحكم عليه."[256]

عندما يتعاقد العميل مع عامل ليس موظفًا بشكل مباشر ، يجب على العميل بذل الجهود المعقولة لتطبيق معظم متطلبات معايير الأداء 2 [257]. عندما يستأجر العميل عمالاً غير موظفين من خلال مقاول أو وسيط ، يجب على العميل بذل جهود معقولة من أجل (1) التأكد من أن المقاولين لديهم سمعة طيبة وشرعية ؛ و (2) مطالبة المقاول بتطبيق متطلبات معايير الأداء 2 ، بما في ذلك ظروف العمال وحرية تكوين الجمعيات (النقابات) والصحة والسلامة المهنية:[258]

(أ) يجب على صاحب العمل ضمان ظروف عمل وشروط توظيف معقولة (معايير الأداء 2 ، الفقرة 8). في حالة عدم وجود اتفاقيات مفاوضة جماعية (أو عندما لا تتناول الاتفاقات مسائل مثل الأجور والمزايا وساعات العمل والعمل الإضافي والإجازات) ، يوفر العميل ظروف عمل وشروط توظيف معقولة تتوافق ، على الأقل ، مع القانون الوطني.[259]

(ب) تم تناول حرية تكوين الجمعيات (النقابات) وحقوق العمال في التنظيم في الفقرة 2 من معايير الأداء 2 - الفقرة 9-10.[260] تستند هذه المتطلبات إلى القانون الدولي ، بما في ذلك اتفاقيات منظمة العمل الدولية بشأن حرية تكوين الجمعيات ، والحق في التنظيم والمفاوضة الجماعية.[261] يكون أصحاب العمل مطالبين بالامتثال للقانون الوطني الذي يعترف بحقوق العمال في تشكيل منظمات العمال والانضمام إليها دون تدخل.[262] عندما يحد القانون الوطني من منظمات العمال ، يقوم أصحاب العمل بتوفير وسائل بديلة للعمال للتعبير عن مظالمهم وحماية الحقوق المتعلقة بظروف العمل وشروط التوظيف.[263] في كلتا الحالتين ، لن يثني صاحب العمل العمال عن تشكيل أو الانضمام إلى منظمات عمالية من اختيارهم ، أو من المفاوضة

---

[253] معايير الأداء 2 ، 2006 ، الفقرة. 17.. " .

[254] الملاحظة الإرشادية 2 ، 2007 ، 62G ، ص. 50

[255] من الأمثلة على "الوظيفة غير الأساسية" في سياق التصنيع الأفراد الذين يقدمون خدمات الطعام للعاملين لدى العميل ، ما لم يقم العميل بتشغيل وظيفة خدمة الطعام بشكل مباشر. الملاحظة الإرشادية 2 ، 2007 ، 63G ، ص. 50

[256] الملاحظة الإرشادية 2 ، 2007 ، 62G ، ص. 50.

[257] لا يُطلب من العملاء تطبيق المتطلبات المتعلقة بسياسة الموارد البشرية أو تقليص النفقات أو سلاسل التوريد فيما يتعلق بالعاملين من غير الموظفين. معايير الأداء 2 ، 2006 ، الفقرة. 17.

[258] معايير الأداء 2 ، 2006 ، الفقرة. 17. توضح الملاحظة الإرشادية 2 من مؤسسة التمويل الدولية بالتفصيل "الجهود المعقولة " التي يجب أن تتخذها مؤسسة التمويل الدولية عند إشراك العمال من خلال الشركات المتعاقدة: وضع التزامات تعاقدية على المقاولين أو الوسطاء الذين يزودون العمال من غير الموظفين. إجراء العناية الواجبة لسجل المقاول والامتثال للمتطلبات القانونية ؛ وممارسة العناية الواجبة في الإشراف ، انظر الملاحظة الإرشادية 2 ، 2007 ، 65G ، ص. 51

[259] معايير الأداء 2 ، 2006 ، الفقرة. 8.

[260] معايير الأداء 2 ، 2006 ، الفقرتان. 9-10

[261] معايير الأداء 2 ، 2006 ، الفقرة. 2 ، الملاحظة 1 ، التي تدرج اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 87 بشأن الحرية النقابية وحماية حق التنظيم ، واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 98 بشأن حق التنظيم والمفاوضة الجماعية ، من بين أمور أخرى.

[262] معايير الأداء 2 ، 2006 ، الفقرة. 9. "في البلدان التي يعترف فيها القانون الوطني بحقوق العمال في تشكيل منظمات العمال التي يختارونها والانضمام إليها دون تدخل وللمفاوضة الجماعية ، يلتزم العميل بالقانون الوطني. عندما يقيد القانون الوطني بشكل كبير منظمات العمال ، فإن العميل سيتيح للعمال وسائل بديلة للتعبير عن مظالمهم وحماية حقوقهم فيما يتعلق بظروف العمل ".

[263] يشير معايير الأداء 2 تحديدًا إلى الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية ، بما في ذلك الاتفاقية رقم 87 بشأن الحرية النقابية وحماية حق التنظيم (1948) والاتفاقية 98 بشأن حق التنظيم والمفاوضة الجماعية (1949) ، باعتبارها توفر إرشادات بشأن معايير الأداء 2 ، 2006 ، الفقرة. 2 "مقدمة".

الجماعية ، ولن يميز أو يقوم باجراءات انتقامية ضد العمال الذين يشاركون أو يسعون للمشاركة في مثل هذه النقابات والمفاوضة الجماعية.[264] و يقوم صاحب العمل بالتعامل مع ممثلي العمال هؤلاء.

(ج) تتطلب معايير الأداء 2 أن يوفر العملاء للعمال بيئة عمل آمنة وصحية ، مع مراعاة المخاطر الكامنة في قطاعه الخاص وفئات معينة من المخاطر المتعلقة بعمل العميل (الفقرة 16). يتصرف العميل بطريقة تتفق مع الممارسات الصناعية الدولية الجيدة لمعالجة مجالات مثل: تحديد المخاطر ؛ توفير تدابير وقائية ؛ تدريب العمال؛ التوثيق والإبلاغ عن الحوادث والأمراض والحوادث المرتبطة بظروف العمل ؛ والوقاية والتأهب والاستجابة في حالات الطوارئ.[265]

مزيد من التفاصيل المتعلقة بالصحة والسلامة المهنية موضحة في إرشادات البيئة والصحة والسلامة الصادرة عن مؤسسة التمويل الدولية بشأن تصنيع الأسمنت والجير ، بما في ذلك تقنيات التخفيف والممارسات الجيدة.[266] تشير الإرشادات المتعلقة بصناعة الأسمنت إلى أن أهم تأثيرات الصحة والسلامة المهنية في الصناعة تشمل الغبار والحرارة والضوضاء والاهتزازات والمخاطر الفيزيائية والإشعاع والمخاطر الكيميائية.[267] يتعرض العمال الذين يتعرضون لفترة طويلة لغبار الجسيمات الدقيقة لخطر الآثار الصحية على الجهاز التنفسي.[268] تشمل تقنيات التخفيف من التعرض للغبار التحكم من خلال تنفيذ التدابير الداخلية الجيدة والصيانة ، واستخدام أنظمة شفط الغبار وإعادة التدوير ، واستخدام تهوية الهواء في مناطق تعبئة الأسمنت ، واستخدام معدات الحماية الشخصية.[269] فيما يتعلق بالضوضاء ، تشمل تقنيات التخفيف صمت المراوح وإقامة حواجز للضوضاء و استخدام وسائل حماية السمع الشخصية.[270]

بالنسبة للعمال المتعاقدين ، تتطلب الإرشادات العامة بشأن البيئة والصحة والسلامة الصادرة عن مؤسسة التمويل الدولية من أصحاب العمل "التأكد من أن العمال والمقاولين قد تلقوا التدريب الكافي والمعلومات التي تمكنهم من فهم مخاطر العمل وحماية صحتهم من العوامل المحيطة الخطرة التي قد تكون موجودة قبل بداية عملهم. يجب أن يغطي التدريب بشكل كاف: معرفة المواد والمعدات والأدوات و المخاطر المعروفة في العمليات وكيفية السيطرة عليها ؛ و المخاطر المحتملة على الصحة ؛ و احتياطات لمنع التعرض ؛ و متطلبات النظافة وارتداء واستخدام المعدات والملابس الواقية ؛ و الاستجابة المناسبة للحوادث ".[271] وتستمر المبادئ التوجيهية للإشارة إلى أن هذه الإجراءات الاستعدادية يجب فحصها ومراقبتها قبل السماح للعمال المتعاقدين بالدخول إلى الموقع: " يجب على صاحب العمل التأكد من أن مقدمي الخدمات ، وكذلك العمال المتعاقد معهم والمتعاقدون معهم من الباطن ، مدربون تدريباً كافياً قبل بدء التوظيف."[272] علاوة على ذلك ، يجب أن يُطلب من مقدمي الخدمة والمتعاقدين " تقديم وثائق تدريب كافية إلى صاحب العمل قبل بدء أعمالهم".[273]

بشكل عام ، يجب على العميل توفير آلية تظلم للعمال ومنظماتهم لإثارة مخاوفهم في مكان العمل.[274] يقوم العميل بإبلاغ العمال بالآلية وقت التعيين ويسهل عليهم الوصول إليها. يجب أن تتضمن الآلية مستوى مناسبًا من الإدارة ومعالجة المخاوف باستخدام عملية مفهومة وشفافة توفر نظام إعطاء تعليقات وردود ، دون أي عقاب.

تقييم مؤسسة التمويل الدولية لقضايا العمال المتعاقدين

وفقًا للمعلومات التي تمت مشاركتها من قبل الأطراف خلال المناقشات ، انتقلت شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند منذ الخصخصة من قوة عاملة تتكون أساسًا من موظفين دائمين - مع مزايا مماثلة وأمن وظيفي - إلى قوة عاملة بها أعداد كبيرة من العمال غير الموظفين أو العمال "المتعاقدين". يعمل معظم هؤلاء العمال المتعاقدين في شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند من خلال واحدة من ثلاث شركات لتوريد العمالة. يتم التعاقد مع بعض العمال مباشرة من قبل شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند، ولكن على أساس مؤقت أو قصير الأجل فقط.

---

[264] معايير الأداء 2 ، 2006 ، الفقرة. 10.
[265] معايير الأداء 2 ، 2006 ، الفقرة. 16.
[266] مؤسسة التمويل الدولية ، إرشادات بشأن البيئة والصحة والسلامة المهنية ، 1.2 الصحة والسلامة المهنية ، ص 8-10.
[267] المرجع نفسه ، ص. 8.
[268] المرجع نفسه ، ص. 8 ، الحاشية 20.
[269] المرجع نفسه ، ص 8-9.
[270] المرجع نفسه. ص. 9.
[271] الإرشادات العامة بشأن البيئة والصحة والسلامة الصادرة عن مؤسسة التمويل الدولية ، ص. 63.
[272] المرجع نفسه. ص. 64.
[273] الإرشادات العامة بشأن البيئة والصحة والسلامة الصادرة عن مؤسسة التمويل الدولية ، ص. 63 وما يليها.
[274] لاحظ أن هذا منفصل عن شرط إنشاء آلية تظلم "المجتمعات المتأثرة" المنصوص عليها في معايير الأداء 1 الفقرة. 23.

قبل الاستثمار، استعرضت مؤسسة التمويل الدولية وثائق الشركة بشأن العمال وظروف العمل وجمعت المعلومات حول ذلك من خلال زيارة ميدانية. يناقش ملخص المراجعة البيئية والاجتماعية القوى العاملة لدى العميل ، والتمثيل وإدارة التظلمات (الشكاوي) ، وينص على أن العميل "[كان لديه] سياسات وأنظمة إدارة شاملة للموارد البشرية تغطي جميع الجوانب الرئيسية ، بما في ذلك إبلاغ الموظفين بحقوقهم بموجب قانون العمل الوطني والتوظيف - موثقة باللغتين العربية والإنجليزية ".[275] لم تقم مؤسسة التمويل الدولية بمراجعة ترتيبات العمل التعاقدية للعميل أثناء المراجعة السابقة للاستثمار. لم يجد مكتب المحقق أي مراجعة موثقة لآلية تظلم العمال الخاصة بالعميل.

تنص ملخص المراجعة البيئية والاجتماعية على أن ما يقرب من 80٪ من العاملين في شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند لم تكن رواتبهم مدرجة (أي "ذوي الياقات الزرقاء") وكانوا جميعًا أعضاء في النقابة العامة لمواد البناء والأخشاب التي ترعاها الحكومة ، وهي منظمة العمال ذات الصلة بصناعة الأسمنت.[276] يذكر مكتب المحقق أن العاملين المتعاقدين في شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند لا يمثلون من قبل النقابة العامة لمواد البناء والأخشاب. ويقول المشتكون إن العمال المتعاقدين حاولوا منذ 2011 تشكيل نقابة عمالية مستقلة و النقاش من خلالها. أوضح موظفو مؤسسة التمويل الدولية لمكتب المحقق أنهم فهموا أثناء التقييم أن جميع العمال تم تمثيلهم من قبل النقابة. لم تتحدث مؤسسة التمويل الدولية مع أي من ممثلي النقابات خلال الزيارة الميدانية.

يشير ملخص المراجعة البيئية والاجتماعية أن لدى العميل برنامج صحة وسلامة مهنية راسخ وفعال للغاية.[277] ذكرت مؤسسة التمويل الدولية بأنها راجعت خطط وأداء الصحة والسلامة المهنية للعميل ،[278] بما في ذلك الحوادث المهدرة للوقت ، وإجراءات التدريب ، ومتوسط عدد ساعات تدريب الصحة والسلامة المهنية لكل موظف ، ووجدتها متوافقة مع أفضل الممارسات العالمية لصناعة الأسمنت . أشارت مؤسسة التمويل الدولية إلى أن العمال مطالبون بالخضوع لفحص طبي في وقت التوظيف وبعد ذلك سنويًا. ذكرت مؤسسة التمويل الدولية أنه تم توفير معدات الحماية الشخصية المناسبة لأعمال محددة. أفادت مؤسسة التمويل الدولية أن الزيارات التي تمت إلى كلا من المصنعين أثناء التقييم تشير إلى وجود نهج قوي ومتسق تجاه الصحة والسلامة المهنية واستخدام معدات الحماية الشخصية.

كما أشارت مؤسسة التمويل الدولية إلى أن العميل كان بصدد الحصول على شهادة سلسلة تقييم الصحة والسلامة المهنية 18001 لشركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند - وهو معيار دولي يوفر إطارًا لتحديد المخاطر المرتبطة بالصحة والسلامة في مكان العمل ومراقبتها وتقليلها.[279] تشترط خطة العمل البيئية والاجتماعية لعام 2009 أن يقدم العميل نتائج المراجعات المستقلة وتقارير الشهادات الخارجية إلى مؤسسة التمويل الدولية في غضون 30 يومًا من استلامها من المراجعين. أبلغ العميل مؤسسة التمويل الدولية أنه حصل على الشهادة بنجاح في نهاية عام 2010.[280]

إشراف مؤسسة التمويل الدولية 2011-2012

قدّم العميل إلى مؤسسة التمويل الدولية إحصاءات سنوية عن الحوادث المهدرة للوقت أو الحوادث المميتة (الشديدة) في شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند، بما في ذلك العمال المتعاقدون ، مع تفاصيل أي حوادث ، وملخصًا للتدريب المقدم للموظفين والعاملين بعقود ، ومراجعة ملاحظات وإجراءات الموقع.

قامت مؤسسة التمويل الدولية بتوثيق أول نشاط إشرافي لها في أكتوبر 2011. وفي هذه المرحلة ، لاحظت مؤسسة التمويل الدولية أن أحد الموظفين المتعاقدين أصيب بجروح خطيرة في حادث وقع في ديسمبر 2010. أفاد العميل أنه وظف 724 عاملاً متعاقدًا خلال العام ، وأنه قدم أكثر من 5000 ساعة من التدريب على السلامة والصحة المهنية للعاملين المتعاقدين مع شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند خلال هذه الفترة. أشارت مراجعة مؤسسة التمويل الدولية إلى أن المصنع يحتوي على نظام شامل للتحقيق في الحوادث بما في ذلك تحليل الأسباب الجذرية وتحديد الإجراءات التصحيحية لمنع التكرار ". طلبت مؤسسة التمويل الدولية مزيدًا من المعلومات حول الحادث من العميل.

---

[275] مؤسسة التمويل الدولية ، ملخص المراجعة البيئية والاجتماعية ، 2009 ، "إجراءات التخفيف البيئية والاجتماعية ،" 2. ظروف العمل والعمل ، متاح على: https://goo.gl/jVSMb7.

[276] مؤسسة التمويل الدولية ، ملخص المراجعة البيئية والاجتماعية ، 2009.

[277] مؤسسة التمويل الدولية ملخص المراجعة البيئية والاجتماعية 2009، https://goo.gl/jVSMb7.

[278] مؤسسة التمويل الدولية ، ملخص المراجعة البيئية والاجتماعية ، 2009 ، "نظرة عامة على نطاق مراجعة مؤسسة التمويل الدولية".

[279] مؤسسة التمويل الدولية ، ملخص المراجعة البيئية والاجتماعية ، 2009 ، "وصف القضايا البيئية والاجتماعية الرئيسية والتخفيف منها: 1. نظم التقييم والإدارة الاجتماعية والبيئية."

[280] تم إصدار شهادات الصحة والسلامة المهنية لشركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند في يوليو 2011 (صالحة لمدة ثلاث سنوات) ،

أشارت مراجعة مؤسسة التمويل الدولية لتقارير العميل من 2011 إلى 2012 إلى أن المصنع قد حقق إحصاءات سلامة جيدة مقارنة بقطاع الأسمنت بشكل عام. أبلغ العميل عن حادثتين في عام 2012 ، وكانوا موظف أساسي وعامل متعاقد معه.

من عام 2011 إلى أوائل عام 2014 ، أصبحت مؤسسة التمويل الدولية على علم بالعديد من التقارير عن أعمال احتجاجية وإضرابات في شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند.[281] تم الإبلاغ أيضًا عن أعمال إضراب العمال في شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند، والتدخل الحكومي لمعالجة الإغلاق ، في المنشورات الصناعية الدولية.[282] وفقًا لمؤسسة التمويل الدولية ، كانت أحداث مماثلة تحدث في منشآت أخرى في مصر في ذلك الوقت تقريبًا ، ولم يكن الإجراء مصدر قلق كبير. لم يجد مكتب المحقق أي مؤشر على أن مؤسسة التمويل الدولية تابعت مع موكلها إجراءات فيما يتعلق بالاحتجاجات المبلغ عنها أو المطالبات التي رفعها العمال. عندما قامت مؤسسة التمويل الدولية بتحديث برنامج خطة العمل البيئية والاجتماعية للعميل في عام 2012 ، لم يتم تضمين أي إجراءات تتعلق بالعمالة.

في عام 2012 ، رفع مكتب العمل بالإسكندرية قضيتين ضد شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند بتهمة التوظيف غير المناسب لما مجموعه 300 عامل من خلال شركتين لتوريد العمالة. تم استئناف القرارات الأولية ضد الشركة بنجاح من قبل شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند في وقت لاحق، ولم تجد المحكمة أي مخالفة.[283] وفي قضية ثالثة رفعها مكتب العمل ، زعمت أن شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند كانت تستخدم 115 عاملاً من خلال شركة لتوريد العمالة بشكل غير لائق.[284] في هذه القضية ، تم إلغاء قرار أولي ضد الشركة في الاستئناف في أكتوبر 2014. في حالتين من هذه القضايا ، وجدت محكمة الاستئناف أن ترتيبات العمالة كان مسموحًا بها لأن العمال المعنيين كان لهم دور لا يرقى إلى المستوى الأساسي. لا تحتوي وثائق الإشراف الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية على أي ذكر لهذه الإجراءات القانونية.

المنظمات العمالية والاحتجاج خلال الربيع العربي

منذ عام 2006 ، شهدت مصر زيادة في الاحتجاجات التي يقودها العمال والتي استمرت في السنوات التي أعقبت أحداث الربيع العربي. مثل العديد من الشركات الأخرى المملوكة للقطاع الخاص والمؤسسات الحكومية ، بدأت شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند تواجه معارضة مفتوحة لأعمالها من أعضاء المجتمع ومطالب من الموظفين والعاملين المتعاقدين. وتزامن هذا التحول مع استثمار مؤسسة التمويل الدولية في الشركة العميلة والإشراف عليها.

على الرغم من أن الحركات العمالية كانت تحدث من حين لآخر في مصر منذ الثمانينيات ، اشتدت الاحتجاجات العمالية في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ، ويرجع ذلك جزئيًا إلى معارضة العمال ضد خصخصة الشركات المملوكة للدولة مثل شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند[285]. ظل قادة هذه الحركة الاحتجاجية مؤثرين في تطوير النقابات العمالية المستقلة في مصر.[286] تشير تقديرات الفترة 2006-2009 إلى أن حوالي 2 مليون عامل شاركوا في أكثر من 2100 احتجاج في جميع أنحاء مصر.[287] استخدم العمال استراتيجيات مختلفة للمطالبة بحقوقهم ، بدءًا من الاحتجاجات والإضرابات إلى الاعتصامات - وقد تم تنظيم معظم هذه الإجراءات من قبل قادة العمال المستقلين ، وليس من قبل مسؤولي النقابات المنتسبين إلى اتحاد النقابة العامة لعمال البناء والصناعات

[281] تمت الإشارة إلى أربع حوادث في ملف مشروع مؤسسة التمويل الدولية وفي الشكوى المقدمة إلى مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة: (1) احتجاج في نوفمبر 2011 قام به عمال متعاقدون أمام شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند ، بقيادة عمال متعاقدين يطالبون بعقود عمل مباشرة مع شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند ؛ (2) مجموعات صغيرة من العمال الراغبين في الإضراب في شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند في أبريل 2012 ؛ (3) الإضراب والاعتصام في شباط / فبراير 2013 في شركة شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند و اللذي ركز على حقوق العمال المتعاقدين ؛ و (4) اعتصام لمدة سبعة أيام في مارس 2014 ، استجابةً لرفض الإدارة دفع نصيب من الأرباح.

[282] سيم ويك ، العدد 3 ، مايو / يونيو / يوليو 2011 ، ص. 19 ، متاح على: https://goo.gl/7RFyE8.

[283] محكمة مدنية بمديرية الدخيلة (الإسكندرية) ، قضية الضرر رقم 2012/36588 ، تم استئنافها في 2014/6823. وقضية التعويض 2012/36589 استأنفوا القرار 2014/6818.

[284] استأنف القضاء المدني بحي الدخيلة (الإسكندرية) ، دعوى تعويض الضرر رقم 2014/3865 ، بتاريخ 2014/16227.

[285] دينا بشارة ، "سياسة التجاهل: ديناميات الاحتجاج في أواخر عهد مبارك في مصر" (2015) وجهات نظر حول السياسة ، المجلد. 13 ، ص. 958 ، ص. 965 ، متاح على: https://goo.gl/k6S4bS ؛ بشارة ، 2012 ، "قوة العمال" ، ص. 85.

[286] شهد ديسمبر / كانون الأول 2006 تحولاً للحركات العمالية في مصر بإضراب بدأه حوالي 24000 عامل في شركة نسيج في المحلة الكبرى. بعد ذلك ، تقريبًا. احتل 10000 عامل المصنع لمدة ثلاثة أيام في سبتمبر / أيلول 2007. بعد ذلك ، بدأت عدة مجموعات من عمال الصناعة والموظفين الاحتجاجات والإضرابات. انظر رباح الماضي ، "الاحتجاجات العمالية في مصر: الأسباب والمعنى" ، مراجعة الاقتصاد السياسي الأفريقي (2011) ، متاح على https://goo.gl/SBKGm6.

[287] بشارة ، 2012 ، "قوة العمال" ، ص. 86.

الخشبية الخاضع للدولة.[288] تضمنت مطالب العمال الحقوق الاقتصادية (المتعلقة بالأجور وظروف العمل) والحقوق السياسية ، مثل إنشاء نقابة مستقلة عن الحكومة.[289]

أصبح العمال مكونًا مهمًا في الحركة السياسية الأوسع للربيع العربي منذ عام 2011.[290] ومع تفاقم الأزمة الاقتصادية في مصر في 2012-2013 ، وبلغت البطالة ذروتها عند 13.4 في المائة.[291] استمرت الاحتجاجات العمالية. ووردت أنباء عن اشتراك الشرطة والجيش في التفريق القسري للإجراءات العمالية في بعض الحالات.[292] تم القبض على العمال الذين شاركوا في الإضرابات والاحتجاجات السلمية ، وفي بعض الحالات ، تمت إدانتهم والحكم عليهم بالسجن.[293]

على الرغم من أن الدستور المصري لعام 2014 ينص على الحق في الإضراب "السلمي" ، إلا أن القيود المفروضة على هذا الحق لا تزال قائمة في قانون العمل لعام 2003 ، بما في ذلك اشتراط الموافقة مسبقًا على الإضرابات من قبل نقابة عمال الشركة أو النقابة العامة المنتسبة إلى الاتحاد العام لنقابات عمال مصر.[294]

قانون العمل المصري وحرية تكوين الجمعيات

خلال فترة استثمار مؤسسة التمويل الدولية ، تطور سياق حرية تكوين الجمعيات وحقوق العمال في مصر بشكل ملحوظ. على مدى العقد الماضي ، أدت الجهود المبذولة لإنشاء تمثيل مستقل للعمال وحركات اجتماعية أوسع إلى تغييرات في الاعتراف بالنقابات. صدقت مصر في الخمسينيات على اتفاقيات منظمة العمل الدولية بشأن حرية تكوين الجمعيات والحق في التنظيم.[295] ومع ذلك ، حتى عام 2017 ، فرض القانون المصري سيطرة الدولة على المنظمات العمالية من خلال نقابة عامة عين أعضاؤها من قبل الحكومة.[296]

في السابق ، وفقًا لبعض الباحثين، كان للاتحاد العام لنقابات العمال احتكارًا فعليًا لتمثيل العمال في مصر.[297] تم تسجيل العمال بشكل تلقائي كأعضاء في النقابات التي ترعاها الحكومة والمتعلقة بصناعتهم ، والتي كان كل منها أعضاء في اتحاد نقابات عمال مصر. فيما يتعلق بشركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند، فإن النقابة ذات الصلة للموظفين المباشرين هي النقابة العامة لمواد البناء والأخشاب.

مع سعي عدد متزايد من النشطاء العماليين إلى تحدي النقابات العمالية التابعة للدولة ، بدأوا في إنشاء نقابات مستقلة والدعوة للاعتراف بها.[298] شكلت أربع نقابات مستقلة الاتحاد المصري للنقابات العمالية المستقلة في يناير 2011.[299] وفي مارس 2011 ، ألقى وزير القوى العاملة والهجرة بيانًا أكد فيه التزام مصر بحرية تكوين الجمعيات وقدم خطة عمل تتضمن توفير حكم ذاتي كامل و استقلال النقابات العمالية.[300] وفي الشهر نفسه ، أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة إعلانًا دستوريًا يمنح المواطنين حق تكوين النقابات.[301] بحلول عام 2012 ، ورد أن عضوية الاتحاد المصري للنقابات العمالية المستقلة تضم 281 نقابة مستقلة تمثل أكثر من

[288] رباح المهدي ، "الاحتجاجات العمالية في مصر: الأسباب والمعنى" ، مراجعة الاقتصاد السياسي الأفريقي (2011) ، ص. 387 ، متاح على: https://goo.gl/HmXNL1.

[289] المرجع نفسه.

[290] المرجع نفسه ، ص. 100.

[291] صندوق النقد الدولي ، تقرير صندوق النقد الدولي رقم 33/15 ، "جمهورية مصر العربية" ، فبراير 2015 ، ص. 6 ، متاح على: https://goo.gl/cLtcTm.

[292] وزارة الخارجية الأمريكية ، تقرير حقوق الإنسان في مصر 2015 ، ص. 49 ، متاح على: https://bit.ly/36HjLDQ.

[293] الاتحاد الدولي لنقابات العمال ، ص. 27 ؛ وزارة الخارجية الأمريكية ، ص. 56.

[294] قانون العمل المصري ، 2003 ، المادة 192. انظر المناقشة في وزارة الخارجية الأمريكية ، ص. 54.

[295] اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 87: الحرية النقابية ؛ والاتفاقية 98: حق التنظيم والمفاوضة الجماعية.

[296] قانون العمل المصري ، 2003 وقانون النقابات العمالية رقم 35 لعام 1976. تمت الموافقة على قانون النقابات العمالية الجديد من قبل البرلمان في نوفمبر 2017 ، انظر مصر اليوم ، "البرلمان المصري يوافق على قانون تنظيم النقابات العمالية" 9 نوفمبر 2017 ، متاح على: https://goo.gl/rxd9nz.

[297] دينا بشارة ، 2012 ، "قوة العمال" ، ص. 88.

[298] المرجع نفسه. ص. 89.

[299] دينا بشارة ، 2012 ، فورين بوليسي ، "من يتحدث باسم عمال مصر" ، متاح على: https://goo.gl/Psb4vQ.

[300] بيان ، القاهرة ، 12 مارس 2011 ، "وزير القوى العاملة والهجرة المصري حول" حرية تكوين الجمعيات في مصر "متاح على: http://bit.ly/Egypt-FOA-Statement. انظر أيضاً: منظمة العمل الدولية ، "منظمة العمل الدولية تشيد بإعلان الحكومة المصرية بشأن حرية تكوين الجمعيات" ، 12 مارس 2011 ، متاح على: http://bit.ly/ILO-Egypt-Statement.

[301] المجلس الأعلى للقوات المسلحة ، "الإعلان الدستوري 2011" ، 30 مارس 2011 ، المادة الرابعة ، متاح على: https://goo.gl/97QeZt.

مليوني عامل.[302] تم تشكيل ائتلاف آخر للنقابات المستقلة في عام 2012 ، وهو اتحاد عمال مصر الديمقراطي.[303]

نص دستور 2014 على أن القانون يضمن "الحق في تكوين النقابات والاتحادات على أساس ديمقراطي" و "استقلال النقابات".[304] ومع ذلك ، لم يتم سن أي تشريع تنفيذي لذلك.[305] أشارت تقارير المجتمع المدني إلى عدم تمكن أي نقابات جديدة من التسجيل لدى وزارة القوى العاملة منذ سبتمبر 2015.[306] عارض الاتحاد العام لنقابات عمال مصر وبعض النقابات التي ترعاها الحكومة الاعتراف بالاتحاد النقابي للنقابات المستقلة ، في كلا من البيانات العامة وفي المحاكم.[307]

تم إعداد قانون نقابي منقح (مراجع) من قبل وزارة القوى العاملة في عام 2016 وحصل على الموافقة النهائية في ديسمبر 2017. على الرغم من أن الحكومة ذكرت أن القانون يتوافق مع معايير واتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقم 87 و 98[308] ، فقد جادل النقاد بأن القانون يفرض قيودًا على الحق في التنظيم.[309] حافظ القانون على وضع الاتحاد العام لنقابات عمال مصر والنقابات التي ترعاها الحكومة ، لكنه حل النقابات المستقلة القائمة وطالبها بإعادة تقديم الوثائق للتسجيل لدى وزارة القوى العاملة. تم تعديل القانون في منتصف عام 2019 ، بما في ذلك تقليص الحد الأدنى لعدد العمال اللازمين لتشكيل لجنة نقابية.[310]

في تاريخ كتابة هذا التقرير ، يحق للنقابات والنقابات المستقلة - وفقًا للقانون - تمثيل مصالح العمال والدخول في اتفاقيات المفاوضة الجماعية وطلب التسجيل لدى الوزارة. ذكر منظمو النقابات المستقلة ، مع ذلك ، أن تنظيم أو تسجيل العديد من المنظمات النقابية قد تم رفضه على الرغم من استيفاء الشروط المنصوص عليها في قانون النقابات العمالية وتقديم الوثائق المناسبة.[311] من الناحية العملية ، تعتبر النقابات المستقلة سمة مشتركة للشركات في مصر ، وتنخرط بانتظام في عمليات المفاوضة الجماعية التي تشرف عليها الوزارة سواء تم تسجيلها رسميًا أم لا.

ويشير أصحاب الشكوى إلى أن نقابة مستقلة تمثل عمال متعاقدين في شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند سعت إلى التفاوض مع الشركة لتحسين ظروف العمل وشروط التوظيف اعتبارًا من أواخر عام 2011. وفقًا لأصحاب الشكوى ، عُقد اجتماع نهائي في نوفمبر 2012 ، رفضت فيه إدارة الشركة مطالب العمال المتعاقدين ، وأخبر ممثلي العمال أنه يجب عليهم أخذ مطالبهم إلى شركات توريد العمالة.[312] ذكرت الشركة أنه (1) لم يكن هناك نقابة عمالية مستقلة لشركة تيتان للاسمنت ، (2) لم يسمح القانون للعمال المتعاقدين بتأسيس نقابة مستقلة في شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند، و (3) لذلك لم يتم عقد اجتماعات بين النقابة المستقلة وإدارة الشركة.[313]

أعمال الاحتجاج (الاعتصام) في شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند - فبراير 2013

---

[302] بشارة ، 2012 ، "من يتحدث باسم عمال مصر؟"

[303] نادين عبد الله ، "عمال مصر - من الحركة الاحتجاجية إلى العمل المنظم" ، تعليقات حزب العمال الاشتراكي ، المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية ، ص. 5 ، متاح على: https://goo.gl/teuCcw.

[304] دستور جمهورية مصر العربية ، 2014 ، المادة 76 ، متوفر على: https://goo.gl/KQQszy.

[305] وزارة الخارجية الأمريكية ، تقرير حقوق الإنسان القطري ، مصر 2016 ، ص. 54 ، متاح على: https://goo.gl/YJAiQR.

[306] هيومن رايتس ووتش ، "مصر: فك القيود عن حق العمال في التنظيم" ، 30 أبريل 2016 ، متاح على: https://goo.gl/w7Z6sQ.

[307] جوزيبي أكونسيا ، "تقلص استقلال النقابات العمالية في مصر" ، 20 سبتمبر 2016 ، تحليل صدى الشرق الأوسط ، متاح على: https://goo.gl/N3Yrao؛ جانو شربل ، "لماذا تخضع النقابات العمالية المستقلة في مصر للمحاكمة؟" مدى ، 8 فبراير 2016 ، متاح على https://goo.gl/YxQ6sN.

[308] على وجه الخصوص ، ذكرت الحكومة أن مشروع القانون يسمح بإنشاء أكثر من اتحاد واحد ، مما يضمن التعددية النقابية ، وحرية الانضمام إلى أي نقابة أو اتحاد ، انظر ILO، Individual Case (CAS) - Discussion: 2017، Publication : الدورة 106 لمؤتمر العمل الدولي (2017) اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم ، 1948 (رقم 87) متاحة على: https://goo.gl/avRxdj.

[309] محمد مجدي ، "قانون النقابات الجديد يقوض حرية تكوين الجمعيات في مصر" ، 14 ديسمبر / كانون الأول 2017 ، المونيتور ، متاح على: https://goo.gl/rmyz1W؛ الاتحاد الدولي لنقابات العمال ، "مصر: مشروع قانون نقابي جديد يكبح حرية تكوين الجمعيات" ، 7 نوفمبر 2017 ، متاح على: https://goo.gl/1JvTJQ.

[310] حالة فردية (CAS) - مناقشة: 2019 ، المنشور: الدورة 108 من مؤتمر القانون الدولي (2019) اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم ، 1948 (رقم 87) - مصر ، "معلومات مكتوبة مقدمة من الحكومة ،" متوفرة على : https://bit.ly/ILC2019Egypt.

[311] المصدر السابق ، تعليق المراقب ، Public Services International.

[312] شكوى إلى مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة ، ص 19 - 20.

[313] على وجه الخصوص ، أشار العميل إلى أنه يجب تشكيل النقابة المستقلة تحت اسم شركة توريد العمالة للعمال ، وليس تحت اسم تيتان.

في فبراير 2013 ، استمر إضراب واعتصام في مقر شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند لعدة أيام ، وفي النهاية تم تفريقه من قبل الشرطة. ووفقا لمقدمي الشكوي ، فقد شارك في الاعتصام 425 عاملاً متعاقداً من خلال ثلاث شركات توريد عمالية.[314] طالب العمال بشروط ومزايا توظيف متساوية مثل العمال الذين يتم توظيفهم مباشرة من قبل العميل.[315] وتبع الاعتصام إضراب لعمال التعبئة. يقدم المشتكين والعميل روايات مختلفة عن الأحداث المحيطة بالإضراب والاعتصام.

وفقًا للعميل ، جاء أحد كبار التنفيذيين في شركة توريد العمالة إلى مقر شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند للدخول في مناقشات مع ممثلي العمال المتعاقدين. يدعي العميل أن العديد من العمال المشاركين في الاعتصام احتجزوا المدير في مقر شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند بالقوة لعدة أيام. وأشارت الشركة إلى أن إدارة الشركة دعت قوات الأمن العام إلى إنهاء الاعتصام بعد أن باءت محاولات التفاوض لإطلاق سراح المدير بالفشل. اعتقلت السلطات الحكومية العمال في اليوم الثالث للاعتصام وابعدتهم بالقوة عن مقر الشركة.

يطعن المشتكون في هذه الرواية وينكرون أنه لم يتم احتجاز أي شخص ضد إرادته أثناء الإضراب والاعتصام.[316] وقال المشتكون لمكتب المحقق إن العمال المشاركين في الاعتصام بذلوا جهوداً لضمان استمرار عمل الفرن والمعدات الأخرى في الموقع. ويزعم المشتكون أن قوات الأمن العام التي تم استدعائها من قبل شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند تصرفت بعنف لإنهاء الاعتصام ، وأن بعض العمال تعرضوا لهجوم من كلاب الشرطة و اصيبوا.[317] وذكر أصحاب الشكوى أنه تم اعتقال ما لا يقل عن 80 عاملاً أثناء الفض.[318] من بين هؤلاء ، تم اعتقال 10 لمدة عام حتى فبراير 2014 ، و 18 تم احتجازهم لمدة 49 يومًا قبل الإفراج عنهم بكفالة.

في مايو 2013 ، تذكر مؤسسة التمويل الدولية أن الهجمات على الشركة كانت ذات دوافع سياسية ولكنها لم تناقش أي من المشاكل الجوهرية التي أثارها العمال المتعاقدون. على الرغم من أن الأحداث لم تنعكس في التقارير البيئية والاجتماعية المنتظمة ، فقد أخبر موظفو مؤسسة التمويل الدولية مكتب المحقق أن الحادث تم إبلاغه الي مؤسسة التمويل الدولية به في الوقت المناسب. لم تتواصل مؤسسة التمويل الدولية مع العميل بشأن سبب الإضراب أو المخاوف التي أثارها العمال في هذه المرحلة. لم يتعامل العميل مع مقاولي العمل فيما يتعلق بمطالب المحتجين.[319] أبلغ العميل مكتب المحقق بأنه قام بتحسين إجراءاته الأمنية من خلال زيادة عدد حراس الأمن في الموقع. كانت مؤسسة التمويل الدولية تدرك أنه بعد الإضراب ، أجرت شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند مراجعة للقوى العاملة المتعاقد عليها ، مما أدى إلى تسريح حوالي 200 عامل متعاقد نتيجة لاشتراكهم في أعمال الاحتجاج والإضراب. سجلت مؤسسة التمويل الدولية المعلومات التي تفيد بأن عقود الخدمة للمقاولين الذين شارك عمالهم في الحادث لم يتم إنهاؤها. وفقًا للشاكين ، طلب العميل من العمال المتعاقدين الذين يرغبون في العودة إلى وظائفهم في شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند التوقيع على وثائق تؤكد أنهم ليسوا أعضاء في نقابة العمال المستقلة. في عام 2015 ، اتُهم 18 عاملاً سابقًا في شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند بارتكاب جرائم تتعلق باعتصام فبراير 2013 ، بحجة الاحتجاز غير القانوني لـ 15 موظفًا إداريًا ، والاعتداء على قوات الأمن ، وتدمير ممتلكات الشركة.[320] تمت تبرئة العمال السابقين من جميع التهم في يونيو 2016.[321]

الشكوى إلى مجموعة البنك الدولي و رد مؤسسة التمويل الدولية

في أبريل 2014 ، اتصلت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية بممثل مجموعة البنك الدولي في أحد منتديات المجتمع المدني بدعوى أن العميل كان غير ممتثل لمعايير أداء مؤسسة التمويل الدولية. شاركت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية وثيقة مع مؤسسة التمويل الدولية تنص على أن العاملين في شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند عانوا من آثار صحية ، مشيرة إلى إجراءات فبراير 2013 وغيرها من الاحتجاجات ، وقاموا أيضا بمشاركة لقطات فيديو للاحتجاجات ، وإعطاء تفاصيل عن مزاعم محددة عن الأذى الذي تعرض

---

[314] شكوى إلى مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة ، ص. 19.

[315] وبحسب المشتكيين ، فإن العمال الدائمين يكسبون خمسة أضعاف ما يكسبه العمال المتعاقدون ، ويحصلون أيضًا على نصيب من الأرباح. يحصل العمال الدائمون أيضًا على تغطية طبية لعائلاتهم. يزعم المشتكون أن بعض العمال المتعاقدين عملوا في شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند لأكثر من 12 عامًا.

[316] شكوى إلى امكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة ، ص. 20.

[317] شكوى إلى مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة ، ص. 20. مقابلات مؤسسة التمويل الدولية أثناء الزيارة الميدانية ، يناير 2017.

[318] شكوى إلى مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة ، ص. 20.

[319] مقابلة مع العميل ، يناير 2017.

[320] شكوى إلى مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة. محكمة جنايات الإسكندرية ، القضية رقم. 23944 (الدخيلة).

[321] 28 يونيو 2016 ، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية ، "تبرئة عمال الأسمنت تيتان بوادي القمر" ، 25 يوليو 2016 ، متاح على: https://goo.gl/72QBXY.

له العمال نتيجة إنهاء خدمتهم.[322] يُظهر سجل الإشراف لمؤسسة التمويل الدولية أن العميل لديه عقود مع شركات توريد العمالة ، وأن العميل حمل هذه الشركات المسؤولية عن القوى العاملة الخاصة بها. وبحسب مؤسسة التمويل الدولية ، فإن المبادرة المصرية للحقوق الشخصية لم ترد على عرض لمناقشة القضايا بشكل أكبر في تلك المرحلة.

في مايو 2014 ، زارت مؤسسة التمويل الدولية شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند بهدف مراجعة إدارة العمال وإدارة المقاولين والتعامل مع العمال في ضوء مزاعم المبادرة المصرية للحقوق الشخصية. حصلت مؤسسة التمويل الدولية على تعليقات مكتوبة من العميل بشأن الادعاءات التي أثارتها المبادرة المصرية للحقوق الشخصية. أشارت مؤسسة التمويل الدولية إلى أن العمال الذين تحدثوا إليهم أكدوا رواية الشركة لاعتصام عام 2013 ، وذكروا أنهم يعتقدون أنه لا توجد قضايا محددة تثار فيما يتعلق بساعات العمل وأيام الإجازة والتأمين الصحي والوجبات للعمال المتعاقدين. أعرب هؤلاء العمال عن قلقهم إزاء تقليص القوة العاملة المتعاقدة في شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند.[323]

كما راجعت مؤسسة التمويل الدولية إدارة العميل لشركات توريد العمالة ، وراجعت أيضا عقود التوظيف المقدمة للعاملين بعقود. لاحظت مؤسسة التمويل الدولية أن بعض البنود تحرم هؤلاء العمال الحق في الإضرابات والاعتصامات السلمية ، وأشارت إلى أن المقاولين يتحملون وحدهم المسؤولية في حالة الإصابة أو الوفاة. أبلغت مؤسسة التمويل الدولية العميل بضرورة مراجعة هذه البنود.

أثارت مؤسسة التمويل الدولية مخاوف بشأن صحة العمال وسلامتهم ، مشيرة إلى أنه كان هناك استخدام غير متسق لمعدات الحماية الشخصية بين العمال المتعاقد معهم والموظفين (خاصة الأقنعة الواقية من الغبار وأجهزة حماية السمع). لاحظت مؤسسة التمويل الدولية أن العمال أبلغوا عن حدوث تحسن في إجراءات السلامة في الموقع منذ أن تولت شركة تيتان إدارة المصنع.

راجعت مؤسسة التمويل الدولية سياسة العميل للتعامل مع شكاوى العمال وخلصت إلى أن الإجراءات الموضوعة كانت مرضية. أفادت مؤسسة التمويل الدولية أن جميع العمال كانوا على دراية بآلية التظلم ، لكنهم نصحوا العميل باستبدال صندوق التظلم في الشركة و الذي أبلغوا أنه تعرض للتلف خلال احتجاج 2013.

خلصت مؤسسة التمويل الدولية إلى أن العميل كان يعمل وفقًا لمعايير الأداء 2 ، 2006 ولكن كانت هناك بعض مجالات التحسين فيما يتعلق بمشاركة الموظفين والتواصل مع الاعتراف بـ "المخاطر السياقية بعد الثورة".

تشير سجلات مؤسسة التمويل الدولية إلى أن علاقة العميل بالعمال وأفراد المجتمع قد تراجعت لفترة من الوقت بعد عام 2011 ، لا سيما بعد احتجاج ديسمبر 2011. تظهر سجلات مؤسسة التمويل الدولية أنه ، من وجهة نظر العميل ، فإن الوضع قد تحسن منذ ذلك الحين وسيكون على استعداد لإعادة النظر في استراتيجيته للتواصل والمشاركة. ذكرت مؤسسة التمويل الدولية أنه من أجل تحسين تواصل العميل مع العمال ، فإنها ستساعد العميل على تنفيذ متطلبات معايير الأداء 2 المحسنة في لعام 2012.[324]

نصحت مؤسسة التمويل الدولية العميل بتحسين التواصل مع الموظفين ، بما في ذلك عقد الاجتماعات ، لضمان فهم جميع العاملين للتحديثات الجديدة بوضوح. كما نصحت مؤسسة التمويل الدولية العميل بتعيين مستشار خارجي للتركيز على تحسين المشاركة والتواصل مع القوى العاملة.

في أبريل 2015 ، أشارت وثائق إشراف مؤسسة التمويل الدولية إلى أن التوصيات المقدمة في عام 2014 لم يتم تنفيذها بعد من قبل العميل ، مثل الحاجة إلى تعديل بنود العقد للعاملين المتعاقدين. لاحظت مؤسسة التمويل الدولية أنه على الرغم من مناقشة جوانب القوة العاملة وإدارة العمال مع العميل في عام 2014 ، إلا أن التقارير المنتظمة التي يقدمها العميل إلى مؤسسة التمويل الدولية لم تتضمن أي معلومات ذات صلة تتعلق بالعمال. قررت مؤسسة التمويل الدولية أن الأداء البيئي و الاجتماعي للعميل غير مرض جزئيًا.

إشراك خبير العمل الخارجي

---

322 المبادرة المصرية للحقوق الشخصية ، "شركة تيتان للأسمنت الممولة من مؤسسة التمويل الدولية والتي لا تلتزم بمعايير التمويل ، تنتهك حقوق العمال والسكان المحليين" ، في الملف لدى مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة ، ص. 5.

323 كما أثار العمال قلقهم من أن التأمين الصحي يمكن أن يمتد إلى أفراد الأسرة ، واهتمام بالمساهمات الطوعية من قبل العمال في صناديق معاشاتهم التقاعدية.

324 مؤسسة التمويل الدولية ، معايير الأداء لعام 2012 ، معيار الأداء 2: ظروف العمال والعمل ، متاح على: https://bit.ly/2tIKAc9.

أجرى العميل استطلاع رأي للموظفين في أوائل عام 2015 والذي نتج عنه إجراءات توصي بتحسين التواصل مع العمال وتحسين أداء الموظفين من خلال الإدارة. وبالتوازي مع ذلك ، سعت مؤسسة التمويل الدولية إلى الحصول على دعم خارجي للإشراف على الأداء العمالي للعميل. تضمن نطاق العمل الأولي لمؤسسة التمويل الدولية لخبير خارجي التحليل لقضايا العمال والحرية النقابية في مصر. ومع ذلك ، أثناء إعداد الاختصاصات النهائية ، قامت مؤسسة التمويل الدولية بتعديل نطاق العمل للخبير للتركيز على مراجعة أعمال العميل وفقًا لمتطلبات معايير الأداء 2 .

في أكتوبر 2015 ، رافق خبير العمل الخارجي فريق مشروع مؤسسة التمويل الدولية لإجراء زيارة مركزة للموقع لتحليل إدارة الموارد البشرية وإدارة المقاولين و قضايا المسؤولية المجتمعية للشركات في كل من شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند و شركة بني سويف للأسمنت ، ومتابعة توصيات مؤسسة التمويل الدولية لعام 2014 للعميل. كان دور خبير العمل الخارجي هو تقديم تقييم مفصل لتطبيق معايير الأداء 2 فيما يتعلق بالعاملين المباشرين وكيفية قيام شركات توريد العمالة بتطبيق معايير الأداء 2 ، على الرغم من أن التقييم كان محدودًا من حيث عدد العاملين المباشرين والمتعاقدين الذين تمت مقابلتهم.

أشار التقرير الموجز الذي قدمه الخبير إلى مؤسسة التمويل الدولية إلى الحاجة إلى تضمين شروط الامتثال المناسبة لمعايير الأداء 2 في اتفاقيات موردي العمال ، لكنه لم يتناول على وجه التحديد الإطار الوطني لحرية تكوين النقابات. أفاد الخبير العمالي أن العمال المتعاقدين ليسوا أعضاء في أي نقابة ولا توجد معلومات عما إذا كانت شركات توريد العمالة لديها سياسات بشأن عضوية النقابات العمالية لموظفيها. لم يأخذ تقرير الخبير العمالي في الاعتبار حالة العمال الذين شاركوا في احتجاج عام 2013 والذين تم تسريحهم من العمل في الشركة أو الذين تم اتهامهم فيما يتعلق بالمشاركة في الاحتجاجات. كما أشار الخبير إلى الاستخدام غير المتسق لمعدات الحماية الشخصية في الموقع.

أشارت العديد من النتائج التي توصل إليها الخبير بتوصيات مؤسسة التمويل الدولية للعميل ، بما في ذلك أن تقوم شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند بإبلاغ سياسة التظلم و جمع الشكاوي الخاصة بها بوضوح إلى جميع العمال ، وإعادة التأكيد على ضرورة تضمين شروط الامتثال المناسبة لمعايير الأداء 2 في العقود مع المقاولين. اقترحت مؤسسة التمويل الدولية تقديم تدريب على معايير الأداء 2 إلى إدارة شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند في أوائل عام 2016. ومع ذلك ، لم يتم تضمين متطلبات العمالة في برنامج خطة العمل البيئية والاجتماعية المحدثة للعميل في عام 2015.

إشراف مؤسسة التمويل الدولية 2015-2019

في نوفمبر 2015 ، توفي عاملان ، أحدهما موظف مباشر و الآخر كان عامل متعاقد ، إثر حريق بالديزل في منطقة التكليس في شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند.[325] أجرى العميل تحقيقًا في سبب الحادث ، وطبق إجراءات تصحيحية.

في يوليو 2016 ، تواصلت مؤسسة التمويل الدولية مع عميلها فيما يتعلق بخبر محلي يفيد برفض التهم الموجهة إلى عمال المصنع المتورطين في حادثة 2013 وطلبت من العميل التعليق.[326] تضمن المقال بيانًا من ممثلي العمال المتعاقدين بأنهم سيبدأون التفاوض مع الشركة الأم لمجموعة تيتان، سعياً لاستئناف عملهم في شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند وتلقي أي مستحقات مالية متأخرة. يشير سجل مشروع مؤسسة التمويل الدولية إلى أنه تم التأكيد على أن التهم وجهت من قبل السلطات المصرية ، وليس من قبل شركة تيتان مصر. علاوة على ذلك ، أدركت مؤسسة التمويل الدولية أن موقف العميل هو أن الأفراد الذين تمت تبرئتهم ليس لديهم أي أساس للتفاوض مع شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند أو الشركة الأم ، لأنهم كانوا عمالاً متعاقدين. لا يحتوي ملف مشروع مؤسسة التمويل الدولية على أي مراسلات أخرى حول هذه المسألة. خلال عملية الامتثال لمكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة ، أفاد موظفو مؤسسة التمويل الدولية بأنهم لم يكونوا على علم بأن العمال المتعاقدين ينتمون إلى أي منظمة عمالية.

في ديسمبر 2016 ، قامت مؤسسة التمويل الدولية بترجمة عدد من الوثائق المتعلقة بالأداء البيئي والاجتماعي للعميل. من بين هؤلاء ، تلقت مؤسسة التمويل الدولية ترجمة لإخطار عام 2015 بالانتهاكات الصادرة عن جهاز شئون البيئة بموجب قانون البيئة ، فيما يتعلق بسوء ظروف الصحة والسلامة في مكان العمل. أدركت مؤسسة التمويل الدولية أن العميل قد أبلغ المكتب المنظم بالإجراءات المتخذة

[325] تيتان للأسمنت مصر ، تقرير المسؤولية الاجتماعية والاستدامة لعام 2015 ، "الصحة والسلامة" ، ص. 25 ، متاح على: https://bit.ly/2ZmPok7.

[326] طه صقر ، "تمت تبرئة 22 عاملاً من تهم التنمر في الإسكندرية" ، 29 يونيو 2016 ، ديلي نيوز إيجيبت ، متاح على: https://goo.gl/QMfXGY.

لمعالجة الانتهاك. لاحظت مؤسسة التمويل الدولية تحسينات في استخدام معدات الحماية الشخصية مقارنة بعام 2015 لكنها لاحظت مرة أخرى أن ليس كل العمال يرتدون أجهزة حماية مناسبة للأذن.

في عام 2016 ، قام العميل بتنفيذ خطة التقاعد المبكر الطوعية لتقليل القوى العاملة المباشرة لديه. في ديسمبر ، أجرت مؤسسة التمويل الدولية زيارة للإشراف على موقع شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند مع خبير العمل الخارجي وأجرت تدريبًا على معايير الأداء 2 مع إدارة الشركة. ذكرت مؤسسة التمويل الدولية أن ممارسات العميل في ذلك الوقت كانت متوافقة إلى حد كبير مع معايير الأداء 2 ، باستثناء عملية تقليص العمالة الأخيرة. عزز فريق المشروع توصيته السابقة بأن يضمن العميل أن جميع العمال كانوا على دراية بآلية التظلم الرسمية. لم تثر مؤسسة التمويل الدولية أي مخاوف تتعلق بنقل العمال المباشرين إلى عمال متعاقدين عن طريق الإنهاء وإعادة التوظيف اللاحقة من خلال شركات توريد العمالة.

نفذ العميل خطة لاحقة للتقاعد الطوعي في عام 2017. بعد زيارة الموقع ، أبلغت مؤسسة التمويل الدولية في أوائل عام 2018 أن خطة عام 2017 قد تم إعدادها بما يتماشى مع متطلبات معايير الأداء 2 ، وأن العميل قد أحرز تقدمًا في "إدارة الأعمال" من خلال تنفيذ الخطة. وسلطت مؤسسة التمويل الدولية في سجلاتها الضوء على الاتصالات التي تشير إلى أن هناك حاجة إلى مزيد من التقدم لإدارة توقعات القوى العاملة المتعاقدة ومراقبة امتثال شركة توريد العمالة لمعايير الأداء 2 . تعرض سجلات مؤسسة التمويل الدولية توصيات للعميل لتعزيز وعي العاملين المتعاقدين واستخدام آلية التظلم لتسجيل ومعالجة شكاواهم. أشارت سجلات مؤسسة التمويل الدولية أيضًا إلى أنه ، خلال المقابلات ، أبلغ العمال المتعاقدون عن مخاوفهم من أنهم كانوا يؤدون نفس العمل الذي يقوم به الموظفون المباشرون في ظل ظروف مختلفة ، وأنهم رأوا في ذلك عدم مساواة في المعاملة فيما يتعلق بالأجور والمزايا. تظهر سجلات مؤسسة التمويل الدولية أن مؤسسة التمويل الدولية كانت على علم بأن العميل يعتزم تعيين عمال تقنيين وأن الشركة تنوي إعطاء الأولوية للعاملين المؤهلين من المتعاقدين. ذكرت مؤسسة التمويل الدولية أنها قدمت تعليقات إلى فريق الموارد البشرية للعميل للتوافق مع معايير الأداء 2 (2012) بشأن إدارة العمال المتعاقدين.

وخلال الزيارة الميدانية التي قامت بها في يناير 2018 ، أجرت مؤسسة التمويل الدولية مناقشات جماعية مركزة مع مجموعات من العاملين المباشرين والعاملين بعقود في شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند. تحدثت مؤسسة التمويل الدولية إلى الموظفين المباشرين فيما يتعلق باتفاقية المفاوضة الجماعية التي أبرموها في نهاية عام 2017. كما تحدثت مؤسسة التمويل الدولية مع العمال المتعاقدين ، الذين لم يشملهم الاتفاق ، وأشاروا إلى زيادة رواتبهم أيضًا.

وجدت زيارة الموقع امتثالًا كبيرًا بالنسبة لمعدات الحماية الشخصية في الموقع ولاحظت أنه كان هناك جهد لتحسين الصحة والسلامة المهنية. وجدت مؤسسة التمويل الدولية مرة أخرى أن إحصاءات السلامة كانت مرضية.

في الوقت نفسه ، أجرى الأخصائي البيئي والاجتماعي للمشروع ، والمستشار الاجتماعي من مؤسسة التمويل الدولية ، والمستشار المصري المحلي لمؤسسة التمويل الدولية ، مراجعة لعينة من "عقود الخدمات" بين العميل وشركة توريد العمالة وقدموا تعليقات تتعلق بمعايير الأداء 2 ومتطلبات القانون المصري. لاحظت مؤسسة التمويل الدولية أن بعض الأحكام الواردة في العقد يمكن أن يساء تفسيرها على أنها تقييد لحق العمال في التنظيم وأوصت بتوضيحها. قررت مؤسسة التمويل الدولية أن العقد تناول بشكل كافٍ امتثال شركة توريد العمالة لقانون العمل المصري ، وبالتالي "يتماشى إلى حد كبير مع معايير الأداء 2 لسنة 2006)". أبلغت مؤسسة التمويل الدولية موكلها أنه يجب أن يكون لدى العمال المتعاقدين عقود مكتوبة واضحة مع شركة توريد العمالة كما يقتضي قانون العمل المصري (المادة 32) ، وأنه لا ينبغي تقييد حق العمال في التنظيم. كما أوصت مؤسسة التمويل الدولية بأن يتخذ العميل نهجًا أكثر تنظيماً لرصد إدارة العمال المستمرة ، بما في ذلك عن طريق وضع وتنفيذ خطة إشراف أو تدقيق على امتثال شركة توريد العمالة لبنود معايير الأداء 2.

بعد زيارة الموقع ، حددت مؤسسة التمويل الدولية العديد من الإجراءات ذات الأولوية للعميل فيما يتعلق بقضايا العمال ، مع التركيز على العمال المتعاقدين. وقد تضمنت هذه: (1) دورة توجيهية للموارد البشرية يتم إعدادها وتسليمها للعاملين المتعاقدين الجدد بشأن سياسة الموارد البشرية ، والمزايا ، والشروط والأحكام ، (2) جلسات المعلومات التي سيتم تنظيمها للعاملين الحاليين المتعاقد معهم لمعالجة طلباتهم ومخاوفهم ، و (3)) إعداد خطة توظيف ، تشمل معلومات عن كيفية تقييم أداء العمال المتعاقدين.

تشير مراجعة مكتب المحقق لسجلات المشروع إلى أنه تم تنفيذ بعض الإجراءات الموصى بها دون الأخري. على وجه الخصوص ، بناءً على السجلات المتاحة التي استعرضها مكتب المحقق ، لم يقدم العميل خطة توظيف مفصلة أو يؤكد أنه قدم أي تدريب حول قضايا الموارد البشرية أو جلسات إعلامية للعاملين المتعاقدين.

في كانون الثاني (يناير) 2019 ، أجرت مؤسسة التمويل الدولية زيارة ميدانية للإشراف وأجرت مجموعات نقاش مرة أخرى مع العاملين المباشرين والمتعاقدين. أثار العمال بعض المخاوف ولكن تم الإبلاغ بشكل عام عن أنهم إيجابيون بشأن ظروف العمل مع العميل. في تقرير الإشراف الخاص بها ، أشارت مؤسسة التمويل الدولية إلى أن العميل سيشارك نموذج عقد محدث مع شركة توريد العمالة. وخلصت مؤسسة التمويل الدولية إلى أن جميع الإجراءات ذات الأولوية المتعلقة بالعمال قد اكتملت.

تلقت مؤسسة التمويل الدولية نموذج عقد محدث للمراجعة في عام 2019. احتفظ نص العقد بالأحكام التي تطالب شركة توريد العمالة بتحمل المسؤولية الكاملة عن العمال في حالة الإصابة أو الوفاة. وطالبت شركة توريد العمالة بضمان عدم توقف العمال عن العمل لأي سبب مثل الإضرابات والاحتجاجات والاعتصامات. يتضمن العقد أيضًا (1) ملحقًا يحدد عددًا من متطلبات الصحة والسلامة الإضافية التي يجب أن تفي بها شركة توريد العمالة ، بما في ذلك ضمان الكفاءة والتدريب والإشراف المناسب للعمال وتوفير معدات الحماية الشخصية الكافية ؛ و (2) مرفق يتعلق بالتدابير بما في ذلك الصحة والسلامة المهنية ، وظروف العمل ، وحقوق العمل (بالإشارة إلى القانون الوطني) ، والتدابير البيئية. ترى مؤسسة التمويل الدولية أن نموذج العقد المحدث هذا يعالج مخاوفهم فيما يتعلق بقضايا الصحة والسلامة المهنية بالنسبة للعاملين المتعاقدين.

نتائج مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة

يقدم مكتب المحقق مجموعة من نتائج عدم الامتثال المتعلقة بتقييم مؤسسة التمويل الدولية والإشراف عليها فيما يتعلق بالعاملين بعقود. بشكل عام ، يرى مكتب المحقق أن العناية الواجبة لمؤسسة التمويل الدولية قبل الاستثمار لم تقيم أداء العميل مقابل معايير الأداء 2 ، الفقرة. 17 ، والتي تتطلب أن يضمن العميل أن حماية العمال فيما يتعلق بظروف العمل وحرية تكوين الجمعيات والصحة والسلامة المهنية (من بين أمور أخرى) ممتدة إلى العمال من غير الموظفين (المتعاقد معهم). كما وجد مكتب المحقق كذلك أوجه قصور في إشراف مؤسسة التمويل الدولية على ممارسات عمل العميل بالنسبة للعاملين بعقود ، وعلى الأخص خلال الفترة 2011-2014. يشير مكتب المحقق إلى جهود محددة تبذلها مؤسسة التمويل الدولية للتعامل مباشرة مع الموظفين والعاملين من غير الموظفين خلال الفترة 2018-2019. النتائج التفصيلية المتعلقة بظروف العمل وشروط التوظيف وحرية تكوين الجمعيات والصحة والسلامة المهنية موضحة أدناه:

شروط العمل وشروط التوظيف: يرى مكتب المحقق أن العناية الواجبة لمؤسسة التمويل الدولية قبل الاستثمار غفلت عن تقييم الامتثال للقانون المصري أو معايير الأداء 2 لنسبة كبيرة من القوة العاملة للعميل - هؤلاء العمال الذين تم توظيفهم من خلال شركات توريد العمالة. على الرغم من أنه في وقت استثمار مؤسسة التمويل الدولية ، كان عدد العمال المتعاقدين يفوق عدد الموظفين المباشرين في شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند إلى حد كبير ، لم تقم مؤسسة التمويل الدولية بمراجعة الممارسات التجارية للعميل بالنسبة للتوظيف أو التدريب أو الإشراف على العمال المتعاقدين ، ولم تراجع أداء العميل مع شركات توريد العمالة ، و لم تتم مراجعة عينة من عقود العاملين غير الموظفين.[327] لم تقم مؤسسة التمويل الدولية بمراجعة فترات العمل أو أنواع الأنشطة التي قام بها هؤلاء العمال لتحديد ما إذا كانت مسؤولياتهم تتضمن أنشطة "مرتبطة بشكل مباشر بالوظائف الأساسية الضرورية لمنتجات العميل". كما لم تُظهر مؤسسة التمويل الدولية أي اعتبار لمتطلبات القانون الوطني المتعلقة بالعمال المتعاقدين. وهكذا ، خلص مكتب المحقق إلى أن مؤسسة التمويل الدولية لم تضمن أن عميلها طبق معايير الأداء 2 ، الفقرة. 17 لعمالها من غير الموظفين (العمال المتعاقدين).[328]

أثناء التحقيق ، أبلغ موظفو مؤسسة التمويل الدولية مكتب المحقق أن العمال المتعاقدين لم يؤدوا المهام الأساسية في المصنع ، وبالتالي ، فإن أحكام معايير الأداء 2 لم تكن قابلة للتطبيق. أشار موظفو مؤسسة التمويل الدولية أنه ، وفقًا للمعروف في صناعة الأسمنت ، غالبًا ما يتم تنفيذ أنشطة مثل التعبئة والتغليف بواسطة عمال متعاقدين. على الرغم من معايير الصناعة ، وجد مكتب المحقق أن العديد من هؤلاء العمال نفذوا أنشطة روتينية في خط إنتاج الأسمنت أو منشأة التعبئة والتغليف تحت الإشراف المباشر لإدارة شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند وتم توظيفهم بشكل مستمر لعدة سنوات. وبناءً على ذلك ، يرى مكتب المحقق أن مؤسسة التمويل الدولية كان ينبغي أن تنظر في مشاركة العميل لهؤلاء العاملين بعقود طويلة الأجل للتوافق مع معايير الأداء 2 . ونتيجة لذلك ، كان على مؤسسة التمويل الدولية التأكد من أن عميلها قد بذل جهودًا معقولة لضمان تطبيق متطلبات معايير الأداء 2 ذات الصلة من قبل شركات التعاقد العمالية فيما يتعلق بالعاملين بعقود طويلة الأجل.[329]

---

[327] معايير الأداء 2 ، 2006 ، الفقرة. 17.

[328] معايير الأداء 2 ، 2006 ، الفقرة. 17.

[329] بالإضافة إلى أدلة الشهادات التي تم جمعها أثناء التحقيق ، في يناير 2017 ، قام مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة بزيارة شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند وتحدث مع عدد من الموظفين المباشرين والعاملين المتعاقدين. لاحظ فريق مكتب المحقق أن بعض العاملين المتعاقدين

كما وجد مكتب المحقق أيضًا أوجه قصور في إشراف مؤسسة التمويل الدولية على امتثال العميل لمعايير الأداء 2 وقانون العمل المصري ، وبالأخص خلال الفترة 2011-2014.[330] خلال هذا الوقت ، لم تحدد مؤسسة التمويل الدولية عدم امتثال العميل لمعايير الأداء 2 ، الفقرة 17 ، على سبيل المثال ، فيما يتعلق بحرية تكوين النقابات الخاصة بالعاملين المتعاقدين ، ولم تعمل مع العميل لإعادته إلى الامتثال كما هو مطلوب في الفقرة 26. يشير مكتب المحقق أن إشراف مؤسسة التمويل الدولية على أداء عميلها في معايير الأداء 2 قد تحسن بشكل كبير استجابة لشكوى عام 2014 بشأن شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند ، ولا سيما من خلال الدعم من أخصائي عمل خارجي من عام 2015 فصاعدًا ومستشار اجتماعي في 2018 و 2019. عملت مؤسسة التمويل الدولية مع العميل منذ عام 2015 لمعالجة ظروف العاملين المتعاقدين من خلال القيام بزيارات إشرافية ، ومراجعة وثائق العقود ، وتوفير التدريب لإدارة العمال. قدمت مؤسسة التمويل الدولية عدة توصيات للعميل فيما يتعلق بالتواصل مع العمال ، ومعالجة الشكاوى ، وأحكام العقد. تم دمج بعض هذه التغييرات ، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بظروف العمل. البعض الآخر لم يتم قبوله أو لم يتم تنفيذه. كما انخرطت مؤسسة التمويل الدولية بشكل مباشر مع الموظفين والعاملين المتعاقدين من خلال مجموعات النقاش معهم لمناقشة مجموعة من الأمور المتعلقة بظروف العمل في شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند.

استجابةً لتوصيات مؤسسة التمويل الدولية لإجراء جلسات تعريفية للموارد البشرية وجلسات إعلامية مع العاملين المتعاقدين ، أشار العميل إلى أن جميع العاملين المتعاقدين لديهم تدريب على السلامة و الصحة المهنية. ليس من الواضح ما إذا كان قد تم إعداد أو تسليم أي جلسات تعريف أو اعلامية خاصة بالموارد البشرية.

كما هو مذكور أعلاه ، طلبت مؤسسة التمويل الدولية أيضًا أن يقوم العميل بإعداد خطة توظيف رسمية تصف المعلومات وإجراءات التقييم الخاصة للعاملين المتعاقدين في المصنع و الذين يقومون بوظائف مماثلة مع الموظفين المباشرين. ليس من الواضح ما إذا كانت خطة التوظيف هذه قد تم إعدادها ، ولكن مراجعة مكتب المحقق للوثائق المتاحة تشير إلى أن مؤسسة التمويل الدولية كانت على علم بأن عميلها حافظ على موقفه بأن جميع العمال ذوي الياقات الزرقاء من العمال المتعاقدين في المصانع كانوا يتابعون أنواعًا مختلفة من الوظائف غير تلك الخاصة بالموظفين الدائمين. أشارت مؤسسة التمويل الدولية إلى أن زيارتها الإشرافية قد حددت العاملين المتعاقدين الذين يقدمون وظائف أساسية وناقشت مع كبار إدارة شركة أسمنت تيتان مصر خططًا لتوظيف بعض هؤلاء العمال المتعاقدين كموظفين دائمين.

في يناير 2019 ، أظهرت السجلات أن مؤسسة التمويل الدولية جمعت المعلومات من خلال المزيد من الاجتماعات و من خلال حلقات النقاش مع العمال ، الذين أشاروا إلى مخاوف بشأن الرواتب والتأمين الصحي للعاملين المتعاقدين.

<u>حرية تكوين الجمعيات (النقابات):</u> وجد مكتب المحقق أن مؤسسة التمويل الدولية لم تضمن أن عميلها سمح للعاملين المتعاقدين بالتعبير عن مظالمهم وحماية حقوقهم فيما يتعلق بظروف العمل وشروط التوظيف كما هو مطلوب في الفقرات 9 و 10 من معايير الأداء 2، أو أنها اتخذت خطوات معقولة للتأكد من أن شركات توريد العمالة لديها نفذت تلك المتطلبات وفقًا للفقرة 17.[331]

أثناء مراجعة مؤسسة التمويل الدولية للمشروع قبل الاستثمار ، كانت الحركات العمالية تتزايد في مصر ، بما في ذلك الإضرابات والاعتصامات والمظاهرات.[332] ومع ذلك ، لم تنظر مؤسسة التمويل الدولية في سياق البلد أو القطاع فيما يتعلق بظروف العمل والعمال أو حرية تكوين الجمعيات خلال عملية العناية الواجبة ولم توثق أي مخاطر أو قيود متعلقة بمعايير الأداء 2 على منظمات العمال. على الرغم من أن ملخص المراجعة البيئية والاجتماعية التابع لمؤسسة التمويل الدولية أشار إلى أن العاملين المباشرين في شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند ينتمون إلى نقابة ، إلا أن مؤسسة التمويل الدولية لم تحدد المخاطر المتعلقة بحرية تكوين النقابات بشكل عام أو للعاملين المتعاقدين على وجه الخصوص.[333] علاوة على ذلك ، وجد مكتب المحقق أن مراجعة مؤسسة التمويل الدولية لنهج الشركة في معالجة

يشاركون في مهام غير أساسية (على النحو المحدد في معايير الأداء 2 والملاحظات الإرشادية الخاصة به) ، مثل الخدمات الأمنية. شارك عمال متعاقدون آخرون في المهام الأساسية المتعلقة بتشغيل المصنع ، مثل تشغيل منشأة الوقود المشتق من النفايات ، والصرف المجفف.

[330] وفي هذا السياق ، يلاحظ مكتب المحقق أن العميل كان ملتزمًا تعاقديًا بالامتثال لنسخة 2006 من معايير الأداء.

[331] معايير الأداء 2 ، 2006 ، الفقرتان. 9-10.

[332] رباح الماضي ، "الاحتجاجات العمالية في مصر: الأسباب والمعنى" ، مراجعة الاقتصاد السياسي الأفريقي (2011) ، متاح على: https://goo.gl/9Z9V13.

[333] معايير الأداء 2 ، 2006 ، الفقرتان. 9-10.

شكاوى الموظفين قد أغفلت بعض الثغرات وفق متطلبات معايير الأداء 2 التي تم تحديدها لاحقًا أثناء الإشراف على المشروع - أي أنها لم تكن مفهومة بوضوح أو لم تكن شفافة.[334]

خلال فترة استثمار مؤسسة التمويل الدولية ، وجد مكتب المحقق أن مؤسسة التمويل الدولية لم تحدد عدم الامتثال أو تقدم إرشادات أو توصيات كافية لعملائها فيما يتعلق بمتطلبات حرية تكوين النقابات في معايير الأداء 2 ، الفقرة. 9-10. لم تتعامل مؤسسة التمويل الدولية مع عميلها عندما علمت بوقوع احتجاجات عمالية أو اعتصامات أو إضرابات في شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند في 2011 و 2012 و 2013. ويشير مكتب المحقق إلى أن قدرة مؤسسة التمويل الدولية على القيام بزيارات الإشراف على الموقع كانت محدودة في عامي 2011 و 2013 بسبب المشكلات الأمنية الناشئة عن الربيع العربي. ومع ذلك ، في ضوء المظالم التي ذكرها المتظاهرون العاملون واستجابة العميل لتلك الإجراءات ، وجد مكتب المحقق أنه كان من المناسب لمؤسسة التمويل الدولية أن تستفسر عن مشاركة العميل مع العمال في سياق متطلبات معايير الأداء 2 لحرية تكوين النقابات ومعالجة المظالم.

يشير سجل المشروع إلى أن العميل قد أبلغ مؤسسة التمويل الدولية في عام 2014 أن العمال المتعاقدين لا يسمح لهم بموجب القانون بإنشاء نقابة مستقلة تحت الاسم القانوني لشركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند. كان هذا مؤشرًا قويًا على تقييد حقوق العمال المتعاقدين في التنظيم ، لكن مؤسسة التمويل الدولية لم تطلب مزيدًا من المعلومات حول تمثيل العمال المتعاقدين في ذلك الوقت. ومع ذلك ، يشير مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة إلى أن استنتاج مؤسسة التمويل الدولية في عام 2018 ووقت كتابة هذا التقرير هو أنه لا توجد قيود على حرية تكوين الجمعيات في شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند.

منذ عام 2015 ، تضمن إشراف مؤسسة التمويل الدولية مراجعة لاتفاقيات مقاولي العمال وحدد الأحكام التي تقيد حرية تكوين النقابات. ومع ذلك ، لم تقدم مؤسسة التمويل الدولية هذه المخاوف للعميل باعتبارها مسألة امتثال - وبدلاً من ذلك أشارت إلى أن العميل كان متوافق مع معايير الأداء 2 لسنة 2006. وجد مكتب المحقق أن نطاق إشراف مؤسسة التمويل الدولية والتواصل مع العميل استبعد إلى حد كبير النظر في الأضرار الناشئة عن الحوادث السابقة بين العمال والإدارة في شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند ، بما في ذلك الاعتصام في فبراير 2013 والفصل عن العمل للعمال المتعاقدين. لم تقم مؤسسة التمويل الدولية بتقييم إجراءات العميل بالتوافق مع معايير الأداء 2 أو القانون الدولي أو الوطني فيما يتعلق بحقوق العمال في التنظيم أو الإضراب.

لم تقدم مؤسسة التمويل الدولية أي توصيات للعميل فيما يتعلق بجهود العمال المتعاقدين للتنظيم تحت رعاية نقابة مستقلة ، ولكنها قدمت إرشادات للعميل فيما يتعلق "بتمكين الوسائل البديلة" للعمال للتعبير عن مظالمهم.

ومع ذلك ، يلاحظ مكتب المحقق أن توصيات مؤسسة التمويل الدولية لعملائها فيما يتعلق بحرية تكوين النقابات والوصول إلى آلية التظلم لم تنفذ بالكامل من قبل العميل. فيما يتعلق بحرية تكوين النقابات ، يشير نموذج العقد المحدث إلى القانون المصري ، لكنه لا يعكس لغة معايير الأداء 2 ، وبدلاً من ذلك يطلب من موردي العمالة ضمان عدم توقف العمال المتعاقدين عن العمل لأي سبب - بما في ذلك الإضرابات والاعتصامات . فيما يتعلق بالشكاوى ، أوصت مؤسسة التمويل الدولية العميل بتوسيع آلية تظلم العمال لتشمل العمال المتعاقدين وزيادة وعيهم بها. رفض العميل السماح للعاملين المتعاقدين بالوصول إلى آلية تظلم العمال التابعة لشركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند ، لكنه طلب من شركات توريد العمالة توفير إمكانية الوصول إلى آلية التظلم.

خلال زيارة ميدانية للإشراف في عام 2019 ، سعت مؤسسة التمويل الدولية أيضًا إلى الحصول على معلومات تتعلق بحرية تكوين الجمعيات من إدارة بعض شركات توريد العمالة ، التي ذكرت أنها لم تضع أي قيود على تكوين النقابات ، لكن القوة العاملة المتعاقد عليها في المصنع لم تكن بالحجم الكافي للسماح للنقابات وفقا للقانون المصري.[335] تم الإبقاء على الأحكام التي تثبط (تحد) من الحرية النقابية في أحدث نموذج عقود توريد العمالة التي استعرضها مكتب المحقق.

الصحة والسلامة المهنية: أثناء التقييم ، كانت مؤسسة التمويل الدولية تثق في أداء الصحة والسلامة المهنية للعميل بناءً على نيتها الحصول على شهادات ايزو (المنظمة الدولية للمقاييس)، وسياساتها ، وإحصائيات الحوادث المنخفضة التي تم الإبلاغ عنها. يشير ملخص المراجعة البيئية والاجتماعية لعام 2009 إلى أن سياسات وإجراءات الصحة والسلامة المهنية تنطبق على جميع الأشخاص في

[334] معايير الأداء 2 ، 2006 ، الفقرة. 13.

[335] يلاحظ مكتبالمحقق أنه في يونيو 2019 ، تم تعديل قانون النقابات لتقليل عدد الأعضاء المطلوبين لتشكيل نقابة مستقلة من 150 إلى 50 ، راجع الحالة الفردية (CAS) - المناقشة: 2019 ، المنشور: الجلسة 108 لمؤتمر العمل الدولي (2019) اتفاقية حرية تكوين الجمعيات وحماية حق التنظيم ، 1948 (رقم 87) - مصر ، "معلومات مكتوبة مقدمة من الحكومة ،" متاحة على: https://bit.ly/ILC2019Egypt.

منشآتها ، بما في ذلك العمال المتعاقدون و الموظفون ، وأن الإحصائيات تشمل الفئتين. علاوة على ذلك ، لاحظت مؤسسة التمويل الدولية أن انتهاكات معايير ومتطلبات الصحة والسلامة المهنية أدت إلى إصدار تحذير لمرة واحدة ، وبالتالي ، كانت أسبابًا لإلغاء العقد وإنهائه. كما أدرجت مؤسسة التمويل الدولية شرطًا يقضي بأن يشارك العميل أي تقارير تدقيق خارجية مع مؤسسة التمويل الدولية في غضون 30 يومًا من الاستلام ، وهو ما كان مناسبًا لضمان أن يكون لدى العميل نظام لتنفيذ سياساته. ومع ذلك ، فإن مراجعة ما قبل الاستثمار التي أجرتها مؤسسة التمويل الدولية لم تأخذ في الاعتبار على وجه التحديد مخاطر الصحة والسلامة المهنية المرتبطة باعتماد العميل الكبير على العمال المتعاقد معهم.

أثناء الإشراف ، حددت مؤسسة التمويل الدولية أوجه القصور في تنفيذ سياسات وإجراءات الصحة والسلامة المهنية الخاصة بالعميل بما يتفق مع القضايا التي أثارها مقدمو الشكاوى. سلط إشراف مؤسسة التمويل الدولية الضوء على الانتهاكات الجسيمة المتعلقة باستخدام معدات الحماية الشخصية ، وسوء حالة التدابير الداخلية للمصنع، و الترتيبات التعاقدية التي سعت إلى الحد من مسؤولية العميل عن صحة وسلامة العاملين المتعاقدين (تم تحديدها لأول مرة في عام 2014). بعد ذلك ، أوصت مؤسسة التمويل الدولية بإجراءات تصحيحية ، و رصدت زيارات الإشراف التحسينات في الصحة والسلامة المهنية واستخدام معدات الوقاية الشخصية. أشارت حلقات النقاش التي تمت في عام 2019 على وجه الخصوص إلى أن تطوير مرشح الأكياس وتغطية المواد الخام أدت إلى تحسين جودة الهواء للعاملين. أدرج العميل أيضًا متطلبات إضافية بشأن الصحة والسلامة للعاملين بعقود في ترتيباته مع شركات توريد العمالة. ومع ذلك ، لم تتأكد مؤسسة التمويل الدولية من أن العميل قد تناول توصياته فيما يتعلق بضرورة أن يتحمل العميل المسؤولية عن الصحة والسلامة المهنية للعمال المتعاقدين وفقًا للممارسات الصناعية الدولية الجيدة.

وفقًا لإرشادات البيئة والصحة والسلامة ، يجب أن تتم تدريبات سلامة العمال ضمن نظام منظم وخاضع للمراقبة بشكل عام.[336] في عام 2018 ، أوصت مؤسسة التمويل الدولية بشكل مناسب بأن يقوم عميلها بتقييم قدرة شركات توريد العمالة بشكل منهجي ومراجعة امتثالها لمعايير الأداء 2 .[337] ومع ذلك ، لم تتأكد مؤسسة التمويل الدولية من أن العميل قد وضع خطة تدريب شاملة وخاضعة للمراقبة بانتظام بناءً على تقييمات المخاطر الخاصة بالموقع والمخاطر التي من المحتمل مواجهتها في مكان العمل ، كما هو مذكور في الممارسات الصناعية الدولية الجيدة. في وقت بيع مؤسسة التمويل الدولية للأسهم ، أشارت تقارير الإشراف المتتالية إلى بطء التقدم من جانب العميل في تنفيذ توصيات مؤسسة التمويل الدولية المتعلقة باختيار ومراجعة شركات توريد العمالة وتدريب العمال عند الضرورة للامتثال لإرشادات البيئة والصحة والسلامة.[338]

2.4 خروج مؤسسة التمويل الدولية من المشروع

في نوفمبر 2019 ، أبرمت مؤسسة التمويل الدولية اتفاقية لبيع أسهمها في شركة الاسكندرية للتنمية المحدودة إلى شركة تيتان للأسمنت الدولية ، الشركة الأم لمجموعة تيتان. نصت شروط البيع على نقل أسهم مؤسسة التمويل الدولية مع مدفوعات الأسهم بالإضافة إلى الفائدة على أقساط لمدة عامين. في مايو 2021 ، أبلغت مؤسسة التمويل الدولية مكتب المحقق بأنها استلمت الدفعة النهائية المستحقة.

تحتوي اتفاقية بيع الأسهم على تعهدات سارية حتى دفع الشراء بالكامل. وشملت هذه التعهدات المالية والسياسات وإعداد التقارير وتسهيل الوصول ، على سبيل المثال توفير وصول مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة و مؤسسة التمويل الدولية المستمر إلى معلومات العميل. ومع ذلك ، لم يتم تضمين المواثيق البيئية والاجتماعية المعيارية لمؤسسة التمويل الدولية ، والتي تتطلب الامتثال لمعايير الأداء والتقارير المرتبطة بها إلى مؤسسة التمويل الدولية ، في اتفاقية بيع الأسهم. ونتيجة لذلك ، تم إنهاء التزام شركة تيتان مصر تجاه مؤسسة التمويل الدولية والامتثال لمعايير أداء مؤسسة التمويل الدولية في الوقت الذي تم فيه نقل أسهم مؤسسة التمويل الدولية.

كما أوضحت مؤسسة التمويل الدولية ، أنه لم يتم تضمين أي تعهدات خاصة بالمعايير البيئية والاجتماعية في اتفاقية بيع الأسهم حيث تم اعتبار رصيد سعر بيع السهم "حسابًا مستحقًا" وليس قرضًا. أوضحت مؤسسة التمويل الدولية أنه من الممارسات المقبولة بالنسبة للحسابات المدينة عدم تضمين متطلبات البيئة والصحة والسلامة ، على الرغم من عدم وجود سياسة محددة أو إرشادات إجرائية بشأن

[336] الإرشادات العامة بشأن البيئة والصحة والسلامة الصادرة عن مؤسسة التمويل الدولية ، الصحة والسلامة المهنية ، ص. 63 و ص. 75.
[337] إرشادات البيئة والصحة والسلامة ، الصحة والسلامة المهنية ، "2.2" الاتصال والتدريب: تدريب الموظفين والمقاولين على المهام الجديدة ، "ص. 63.
[338] إرشادات البيئة والصحة والسلامة ، الصحة والسلامة المهنية ، "2.2" الاتصال والتدريب: تدريب الموظفين والمقاولين على المهام الجديدة ، "ص. 63.

هذه المسألة. قدمت مؤسسة التمويل الدولية وجهة نظر مفادها أن معاملة المستحق لا ينبغي النظر فيها بمعزل عن غيرها ، بل ينبغي أن تكون جزءًا من اعتبارات مؤسسة التمويل الدولية عندما تصيغ الخروج من الصفقة كجزء من سياسة الخروج المسؤول.

معايير وإجراءات مؤسسة التمويل الدولية ذات الصلة

وفقًا لسياسة الاستدامة (2012) ، "تسعى مؤسسة التمويل الدولية ، من خلال اجراء العناية الواجبة وجهود المراقبة والإشراف ، إلى ضمان تنفيذ الأنشطة التي تمولها تتوافق مع متطلبات معايير الأداء" (الفقرة 7). بالنسبة للاستثمارات "التي تم تحديد أنها تحتوي على مستويات متوسطة إلى عالية من المخاطر البيئية و / أو الاجتماعية ، أو احتمال حدوث آثار بيئية و / أو اجتماعية ضارة ، سيتم تنفيذها وفقًا لمتطلبات معايير الأداء" (الفقرة 2). تشمل الاستثمارات كلاً من قروض حقوق الملكية والقروض طويلة الأجل بالإضافة إلى "القروض قصيرة الأجل والضمانات ومنتجات التمويل التجاري ، بآجال استحقاق تصل إلى ثلاث سنوات". (المرجع نفسه). علاوة على ذلك ، تشير سياسة الاستدامة إلى أن "اتفاقيات مؤسسة التمويل الدولية المتعلقة بتمويل أنشطة العملاء تتضمن أحكامًا محددة يتعهد العملاء بالامتثال لها. وتشمل هذه الامتثال للمتطلبات السارية لمعايير الأداء والشروط المحددة و المدرجة في خطط العمل ، وكذلك الأحكام ذات الصلة لإعداد التقارير البيئية والاجتماعية ، وزيارات الإشراف التي يقوم بها موظفو مؤسسة التمويل الدولية أو ممثلوها ، حسب الاقتضاء "(الفقرة 24). إذا فشل العميل في الامتثال للالتزامات البيئية والاجتماعية ، فإن مؤسسة التمويل الدولية "ستعمل مع العميل لإعادته إلى الامتثال ، وإذا فشل العميل في العودة إلى الامتثال ، فستمارس مؤسسة التمويل الدولية حقوقها وسبل الانتصاف ، حسب الاقتضاء" (المرجع نفسه) .

تتضمن الإجراءات الداخلية لمؤسسة التمويل الدولية متطلبات محددة حول خروج مؤسسة التمويل الدولية من اتفاقيات حقوق الملكية. إجراءات مؤسسة التمويل الدولية: ادارة حافظة الأوراق المالية وعمليات الإشراف تسمح ببيع الأسهم "مقابل دين من المشتري في وقت توقيع اتفاقية البيع بالتقسيط". في مثل هذه الحالات ، "سيتم تسجيل بيع الأسهم عند التوقيع وسيتم حجز حسابات القبض" (الفقرة 6.128). علاوة على ذلك ، تنص التعليمات الخاصة لمؤسسة التمويل الدولية بشأن مبيعات الأقساط على "الاعتراف بالحسابات المدينة في نظام القروض [التابع لمؤسسة التمويل الدولية]" من خلال تحويل المبلغ المستحق الدفع من مشروع حقوق الملكية الأصلي إلى مشروع قرض جديد.

آراء مؤسسة التمويل الدولية بشأن الخروج

بعد مراجعة تقرير تحقيق مكتب المحقق ، قدمت مؤسسة التمويل الدولية إلى مكتب المحقق ورقة تحدد وجهات النظر حول تطبيق سياسة الاستدامة ومعايير الأداء على المستحق في هذه الحالة.

تنص مؤسسة التمويل الدولية على أن الترتيبات لشركة تيتان لم يكن قرضًا من قبل مؤسسة التمويل الدولية ولا ينبغي معاملته كقرض يجب أن تنطبق عليه سياسة الاستدامة ومعايير الأداء ، على أساس أن الذمم المدينة نشأت من صفقة بيع الأسهم فقط لأغراض تمكين مؤسسة التمويل الدولية من الخروج. كما تذكر مؤسسة التمويل الدولية أن المبلغ المستحق لم يكن في طبيعة القرض لأنه لم يتم تقديمه كقرض لأغراض دعم أعمال شركة أسمنت تيتان الدولية أو أي مشروع. علاوة على ذلك ، تشير مؤسسة التمويل الدولية إلى أن قرض مؤسسة التمويل الدولية يتطلب شروطًا والتزامات تعاقدية تتعلق بمجموعة من الأعمال والمشاريع وأمور التطوير والشروط والعهود المقابلة بشأن استخدام العائدات والتعهدات التشغيلية والتنفيذية بما في ذلك متطلبات البيئة والصحة والسلامة. تذكر مؤسسة التمويل الدولية أن المبلغ المستحق لا يحتوي على أي من هذه الميزات.

تشير مؤسسة التمويل الدولية إلى أن تطبيق سياسة الاستدامة ومعايير الأداء على المستحقات الناشئة عن مبيعات التخارج من الأسهم سيجعل مؤسسة التمويل الدولية فريدة بين بنوك التنمية متعددة الأطراف ومؤسسات تمويل التنمية والمقرضين التجاريين. وتقول مؤسسة التمويل الدولية إن مثل هذا التفسير من شأنه أن يعقد مفاوضات الخروج مع العملاء بشكل كبير. أعربت مؤسسة التمويل الدولية عن رأي مفاده أن تمديد سياسة الاستدامة لتشمل المستحقات الناشئة عن مبيعات التخارج من الأسهم سيكون مسألة تتعلق بالسياسة للمناقشة من قبل مجلس الإدارة وليس قرارًا يقع في نطاق اختصاص أو سلطة مكتب المحقق.

وفي الوقت نفسه ، تشير مؤسسة التمويل الدولية إلى أنها قد تثير قضايا الامتثال لمعايير الأداء عند التفاوض على خروج من رأس المال يتضمن سعر شراء مؤجل. تقر مؤسسة التمويل الدولية بأنه حيثما كان ذلك مناسبًا وعمليًا ، قد تنظر مؤسسة التمويل الدولية في التدابير التي يعالج العملاء من خلالها مشكلات البيئة والأمن الاجتماعي الناشئة عن المشروع أو الأعمال التي يتعلق بها دعم مؤسسة التمويل الدولية.

اتبعت مؤسسة التمويل الدولية عملية إنشاء مشروع قرض جديد فيما يتعلق ببيع أسهم شركة الاسكندرية للتنمية المحدودة الخاصة بها ، وتسجيل المبلغ المستحق على بيع الأسهم "كقرض كبير مباشر" / "تمويل الشركات" إلى شركة تيتان الدولية. لم يتم الكشف عن المبالغ المستحقة على مركز الاستثمار في شركة تيتان الدولية كمشروع على بوابة معلومات المشروع الخارجية لمؤسسة التمويل الدولية ؛ ومع ذلك ، فقد ظهر في النظام الداخلي لمؤسسة التمويل الدولية كمشروع "نشط" تحت الإشراف في فئة "الاستثمار".

لم يتم تحديد التطبيق المناسب لسياسة الاستدامة على الحسابات المستحقة القبض ، مثل الذمم المدينة التي أنشأتها مؤسسة التمويل الدولية للخروج من استثماراتها في تيتان. تم تمديد الذمم المدينة في هذه الحالة إلى شركة تيتان الدولية لتسهيل شرائها من مؤسسة التمويل الدولية للأسهم في الشركات التابعة لها ، بما في ذلك شركة تيتان مصر. كانت نتيجة بيع مؤسسة التمويل الدولية لحقوق الملكية الخاصة بها في شركة الاسكندرية للتنمية المحدودة مقابل التزام دين من الشركة الأم أن مؤسسة التمويل الدولية كانت معرضة باستمرار للديون على الأنشطة التجارية لمجموعة تيتان. هذا التعرض المالي ، والذي تضمن التعرض لشركة تيتان مصر ، استمر في غياب أي تعهدات بيئية أو اجتماعية. وفقًا للسجلات الداخلية الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية ، كان الائتمان الذي منحته مؤسسة التمويل الدولية لشركة تيتان الدولية بموجب اتفاقية بيع الأسهم عبارة عن قرض استثماري / قرض شركات. يذكر مكتب المحقق أن التزام الدين هذا نشأ كجزء من خروج مؤسسة التمويل الدولية من تعاملها مع العميل ، في ظل ظروف لا تزال هناك آثار بيئية واجتماعية مستمرة ولم يتم حلها.

كما هو موضح أعلاه ، على الرغم من أن تطبيق سياسة الاستدامة على اتفاقية الخروج هذه لم يكن واضحًا ، فقد يُنظر إلى التعرض المالي المستمر لمؤسسة التمويل الدولية على شركة تيتان الدولية خارج إطار معايير الأداء على أنه غير متسق مع سياسة الاستدامة (الفقرتان 2 و 7) . يذكر مكتب المحقق أنه في الظروف التي يفشل فيها العميل في إعادة العميل لالتزاماته البيئية والاجتماعية ، فإن سياسة الاستدامة الفقرة رقم 24 تدعو مؤسسة التمويل الدولية إلى "ممارسة حقوقها وسبل الانتصاف ، حسب الاقتضاء". يذكر مكتب المحقق أنه في بعض الظروف ، فإن الممارسة المناسبة لحقوق مؤسسة التمويل الدولية ستشمل الخروج من استثمارها في أحد العملاء. ومع ذلك ، في هذه الحالة ، يرى مكتب المحقق أن مؤسسة التمويل الدولية لديها علاقة مالية مع شركة الاسكندرية لأسمنت بورتلاند ، خلال الفترة التي كان فيها المستحق معلقًا ، لكن مؤسسة التمويل الدولية قللت من نفوذها: (1) التواصل مع العميل بشأن الآثار البيئية والاجتماعية المستمرة الناشئة عن المشروع؛ أو (2) لتمكين العلاج لأفراد المجتمع المتضررين والعاملين. بالإضافة إلى رصد الامتثال المستمر ، سينظر مكتب المحقق في هذه الترتيبات في سياق عمله بشأن الخروج المسؤول من خلال وظيفته الاستشارية.

3. الملخص

يأخذ هذا التحقيق في الاعتبار مزاعم الآثار البيئية والاجتماعية التي أثارها العمال السابقون والمقيمون القريبون فيما يتعلق بمصنع شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند في وادي القمر في الإسكندرية. يثير المشتكون مخاوف بشأن التلوث من المصنع ، بما في ذلك الغبار والضوضاء والرائحة وآثار تحويل المصنع إلى استخدام للفحم كمصدر للوقود. كما أثار المشتكون مخاوف بشأن صحة العمال وسلامتهم ، وحرية تكوين النقابات ، وظروف العمل ، لا سيما بالنسبة لأولئك الذين يعملون من خلال شركات توريد العمالة. قامت مجموعة من العمال السابقين الذين كانوا جزءًا من خطة التقاعد المبكر في 2002-2003 ، وهي فترة سابقة لاستثمار مؤسسة التمويل الدولية ، برفع شكاوى بشأن التعويضات التي حصلوا عليها كجزء من هذه الخطة. كما ادعى المشتكون أن العميل انتهك متطلبات الترخيص الوطنية ، وأنه لم يكشف عن المعلومات البيئية و الاجتماعية ذات الصلة ، وأنه لم يتشاور بشكل كاف مع المجتمع.

ردًا على الشكوى ، نظر مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة في ما إذا كانت المراجعة السابقة للاستثمار التي أجرتها مؤسسة التمويل الدولية للعميل تتناسب مع المخاطر ، مع التركيز على امتثال العميل للقانون الوطني ، والمشاركة المجتمعية ، والتلوث ، والآثار التراكمية ، وقضايا العمال. كما نظر مكتب المحقق فيما إذا كانت مؤسسة التمويل الدولية قد اتخذت الخطوات الكافية للتأكد من أن العميل كان ينفذ أنشطته التجارية وفقًا لمعاييرأداء مؤسسة التمويل الدولية وإرشادات البيئة والصحة والسلامة أثناء إشرافه على الاستثمار. فيما يتعلق بالقضايا التي أثيرت في الشكوى ، يتناول هذا التقرير إشراف مؤسسة التمويل الدولية على أداء العميل وفقًا لمتطلبات الامتثال للقانون الوطني والأداء البيئي والمشاركة المجتمعية والأمن وقضايا العمل. كما ينظر في مدى إمكانية التحقق من مزاعم المشتكين بالتأثير السلبي.

وجد مكتب المحقق أن المراجعة البيئية والاجتماعية التي أجرتها مؤسسة التمويل الدولية قبل الاستثمار لم تقم بتقييم أو معالجة تأثيرات تلوث الهواء أو الضوضاء الصادرة عن المصنع على السكان المحليين ولم تأخذ في الاعتبار الآثار التراكمية للمصنع في بيئة صاخبة وملوثة بالفعل. لم تقم مراجعة ما قبل الاستثمار التي أجرتها مؤسسة التمويل الدولية بتقييم ممارسات الإفصاح والمشاركة المجتمعية للعميل وفقًا للمتطلبات ذات الصلة ، كما غفلت أيضًا تقييم ظروف العمل والعمال المعينين بشكل غير مباشر وفقًا لمتطلبات مؤسسة التمويل الدولية. لهذه الأسباب ، وجد مكتب المحقق أن مراجعة ما قبل الاستثمار التي أجرتها مؤسسة التمويل الدولية لم تكن متناسبة لطبيعة المشروع وحجمه أو متناسبة مع مستوى المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية ، على النحو الذي تتطلبه سياسة الاستدامة.

أشارت مراجعة ما قبل الاستثمار التي أجرتها مؤسسة التمويل الدولية إلى أن الانبعاثات الهوائية للمحطة كانت أعلى من معايير مجموعة البنك الدولي ، وأن المصنع يقع على مقربة من المجتمعات في منطقة صناعية - سكنية متعددة الاستخدامات. تعاملت مؤسسة التمويل الدولية مع المشروع باعتباره استثمارًا مع عميل حالي لمؤسسة التمويل الدولية وقامت بتقييم المخاطر البيئية والاجتماعية على أنها "الفئة ب". وجد مكتب المحقق أن مؤسسة التمويل الدولية أخطأت في قرارها بأن المشروع لم ينطبق عليه شرط "الدعم المجتمعي الواسع". نظرًا لقرب العميل من المناطق السكنية وت نظرا لتأثيرات التلوث على صحة المجتمع ، يرى مكتب المحقق أن هذه التأثيرات كان يجب اعتبارها `` كبيرة " ويجب أن تضمن مؤسسة التمويل الدولية أن الشركة قد نفذت عملية استشارة مسبقة نزيهة ومستنيرة مع المجتمع المتأثر.

قبل الاستثمار ، نظرت مؤسسة التمويل الدولية في الجوانب التشغيلية لمصنع الإسكندرية وأوصت بالتحسينات التقنية لانبعاثات المصادر الثابتة ، وإدارة الغبار المتسرب ، وكفاءة الطاقة. وإدراكًا لمخاطر السمعة التي نشأت عن قرب المصنع من منطقة سكنية مكتظة بالسكان ، تأكدت مؤسسة التمويل الدولية من قبل عميلها أن الشركة تتمتع بعلاقة جيدة مع مجتمع وادي القمر. لم يكن هذا الموقف مدعومًا بالتحليل الاجتماعي أو تعيين أصحاب المصلحة أو مراجعة مشاركة العميل مع المجتمع كما كان مطلوبًا في إطار تقييم "الدعم المجتمعي الواسع". أكد العميل ومؤسسة التمويل الدولية أن هذا المجتمع كان مكان سكني "غير رسمي" في منطقة صناعية بخلاف ذلك ، وأن المصنع قد تم إنشاؤه قبل عدة عقود. لم تقم مؤسسة التمويل الدولية بتحليل الآثار التراكمية المحتملة في منطقة المشروع ، لا سيما فيما يتعلق بجودة الهواء والضوضاء وصحة الإنسان.

نصت خطة عمل البيئية و الاجتماعية للاستثمار ، التي تم الكشف عنها في نوفمبر 2009 ، على أن العميل سيقدم تقريرًا عن عمليات مراجعة التصاريح ، ويقلل انبعاثات الملوثات في غضون عامين من الصرف ، ويقيس جودة الهواء المحيط ويبلغ عنها. ومع ذلك ، وجد مكتب المحقق أن التزامات خطة العمل المتعلقة بجودة الهواء المحيط لم يتم تضمينها في الاتفاقية القانونية بين مؤسسة التمويل الدولية والعميل. لم يتم الكشف عن وثائق التقييم البيئي والاجتماعي للمجتمع المتأثر كما هو مطلوب من قبل إطار عمل الاستدامة الخاص بمؤسسة التمويل الدولية.

وجد مكتب المحقق أن تقييم مؤسسة التمويل الدولية لم يقم بتقييم المخاطر والآثار على العاملين لدى العميل بشكل كافٍ. لم تحدد مؤسسة التمويل الدولية القضايا القديمة المتعلقة ببرامج التقاعد المبكر بعد الخصخصة التي نفذت في شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند في إطار المشروع المشترك في 2002 و 2003 كما هو مطلوب بموجب سياسة الاستدامة. على الرغم من أن معايير الأداء 2 تتطلب توسيع نطاق حماية العمال الأساسية المتعلقة بظروف العمل وحرية تكوين الجمعيات والصحة والسلامة لتشمل العمال المعينين بشكل غير مباشر ، لم تقم مؤسسة التمويل الدولية بتقييم نهج العميل لإشراك العمال المتعاقدين وفقا لمتطلبات معايير الأداء 2 أو القانون الوطني. كان هذا بمثابة تجاهل كبير في سياق حيث وظف العميل أكثر من 700 عامل متعاقد.

قامت مؤسسة التمويل الدولية باستثمارها في رأس المال للعميل في أواخر عام 2010 ، وبعد ذلك ، في أوائل عام 2011 ، أحدثت أحداث الربيع العربي تغييرات كبيرة في المشروع والمجتمعات المحيطة. كانت قدرة مؤسسة التمويل الدولية على الإشراف على المشروع خلال هذه الفترة محدودة ، حيث تم إجلاء الموظفين الدوليين وتعليق الزيارات الميدانية. على مدى السنوات التالية ، قام العمال وأفراد المجتمع والمتقاعدون من عام 2003 باحتجاجات واعتصامات وإضرابات لرفع شكاواهم مع الشركة. خلال هذه الفترة ، لم تتواصل مؤسسة التمويل الدولية مع العميل بشأن مخاوف المجتمع , و العمال الجوهرية. كما لم تضمن مؤسسة التمويل الدولية أن العميل كان ينفذ أنشطة مشاركة أصحاب المصلحة كما هو مطلوب من قبل معايير الأداء 1.

في عام 2012 ، أعادت مؤسسة التمويل الدولية التفاوض بشأن خطة العمل البيئية والاجتماعية مع العميل ، وألغت متطلبات قياس جودة الهواء المحيط ، لكنها فرضت قيودًا أكثر صرامة على انبعاثات المصادر الثابتة. كما طلبت مؤسسة التمويل الدولية من عملائها الكشف عن معلومات حول انبعاثات المصادر الثابتة وتنفيذ خطة للسيطرة على مصادر الغبار المتسربة.

نشأت تحديات أخرى للمشروع من نقص الغاز الطبيعي الذي بدأ في عام 2012. و أدى ذلك إلى انخفاض الإنتاج في شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند والإغلاق المؤقت في عام 2014. عندما بدأت الشركة العمل على تحويل إمدادات الوقود ، استخدمت الزيت في البداية قبل تطوير مرافق للوقود المشتق من النفايات ، والصرف المجفف و الفحم البترولي وفي النهاية الفحم. وضعت النفقات الرأسمالية المرتبطة بهذا التطوير ضغوطًا مالية إضافية على العميل. تم تأخير خطط معالجة الغبار المنفلت وانبعاثات انبعاثات المصادر الثابتة لعدة سنوات. دعمت مؤسسة التمويل الدولية جهود عملائها لتنويع مصادر الوقود ولكنها لم توثق مراجعتهم لمسودة أو دراسات تقييم الأثر البيئي التي أعدها العميل في 2015 و 2016 كجزء من عملية التحويل كما هو مطلوب. لم تضمن مؤسسة التمويل الدولية أن الآثار البيئية والاجتماعية لانتقال الوقود يتم تقييمها والتخفيف من حدتها وفقًا لمعايير مؤسسة التمويل الدولية ، وبالأخص متطلبات تقييم البدائل وإشراك المجتمعات المتضررة في عملية التقييم البيئي والاجتماعي.

في غضون ذلك ، تصاعدت احتجاجات العمال مع اعتصام من قبل العمال المتعاقد معهم في فبراير 2013 في شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند. استمر الاعتصام ثلاثة أيام ، وتبعه اعتقال عدد من العمال وإنهاء المقاول لما يقرب من 50 من العاملين المتعاقد معهم.

في عام 2014 ، أثارت إحدى منظمات المجتمع المدني ، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية ، مخاوف بشأن شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند إلى ممثل البنك الدولي. استعانت مؤسسة التمويل الدولية لاحقًا بخبير خارجي لدعم الإشراف على قضايا العمل. في هذه المرحلة ، لاحظت مؤسسة التمويل الدولية وجود ثغرات في نهج العميل تجاه الصحة والسلامة المهنية وإدارة العمال المتعاقد معهم. لاحظت مؤسسة التمويل الدولية أنه لا يوجد نقابة مستقلة لتمثيل العمال المتعاقدين في شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند. أبلغ العميل مؤسسة التمويل الدولية بأن القانون لا يسمح للعمال المتعاقدين بإنشاء نقابة مستقلة في شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند. كان هذا مؤشرًا قويًا على تقييد حقوق العمال المتعاقدين في التنظيم ، لكن مؤسسة التمويل الدولية لم تطلب مزيدًا من المعلومات في سياق متطلبات معايير الأداء 2 إلى احترام حقوق العمال للعميل في تنظيم مؤسسة التمويل الدولية شجعت عملائها على تحسين علاقتها مع سكان وادي القمر ، واستعان العميل بمنظمة غير ربحية لإجراء دراسة استقصائية لآراء المجتمع في عام 2015. حددت هذا الدراسة (المسح) مخاوف أعضاء المجتمع فيما يتعلق بالآثار البيئية والصحية للمصنع. ومع ذلك ، ركزت استجابة العميل على أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات بدلاً من الإفصاح أو الإبلاغ أو المشاركة في الأداء البيئي للمصنع أو التأثيرات الصحية المحتملة كما هو مطلوب في معايير الأداء 1. على الرغم من أن مؤسسة التمويل الدولية حصلت على التزام من عميلها بنشر معلومات حول انبعاثات المصادر الثابتة في عام 2012 ، فقد تأخر هذا الإجراء ، إلى الحد الذي لم يتم فيه تبادل المعلومات إلا بعد أن خفضت شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند انبعاثاتها بشكل كبير في عام 2016.

للحد من الانبعاثات ، من عام 2012 إلى عام 2016 ، أدخل العميل تدريجيًا ضوابط أكبر على انبعاثات المداخن الخاصة به عن طريق تثبيت المرشحات الكيسية التي كانت فعالة حتى في حالة انقطاع التيار الكهربائي. قدم العميل أيضًا تقنية نظام التخفيض غير المحفز في عام 2016 لتقليل انبعاثات أكاسيد النيتروجين ، وقام بتثبيت نظام مغلق للتعامل مع الوقود المشتق من النفايات ، والصرف المجفف وطاحونة الفحم في الموقع. بشكل عام ، تحسن الأداء البيئي للعميل بشكل ملحوظ خلال فترة استثمار مؤسسة التمويل الدولية. ومع ذلك ، فقد واجهت هذه التحسينات تأخيرات ولم يتم التواصل معها باستمرار مع مجتمع وادي القمر. في 2018-2019 ، شجعت مؤسسة التمويل الدولية عميلها على إضفاء الطابع الرسمي على آليتها للتعامل مع الشكاوى الواردة من المجتمع وإبلاغ أدائها البيئي والاجتماعي والأحداث وتدابير التخفيف بدلاً من التركيز فقط على أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات. ومع ذلك ، لم يقم العميل بتنفيذ برنامج مشاركة أصحاب المصلحة أو إنشاء آلية تظلم مجتمعية متوافقة مع معايير الأداء 1 خلال فترة استثمار مؤسسة التمويل الدولية.

اعتبارًا من عام 2017 ، ركزت مؤسسة التمويل الدولية مجددًا على ترتيبات العميل لتوريد العمالة وإدارة العمال المتعاقدين. لاحظت مؤسسة التمويل الدولية تحسنًا كبيرًا في التدابير الداخلية للمصنع والاستخدام الأكثر اتساقًا لمعدات الحماية الشخصية من قبل جميع العمال.

يشير سجل المشروع إلى أن مؤسسة التمويل الدولية بذلت جهودًا كبيرة للتعامل مع عملائها والعاملين المباشرين والمتعاقدين في المصنع من أجل فهم ومعالجة قضايا العمال بشكل أفضل في 2018 و 2019. من بين أمور أخرى ، انخرطت مؤسسة التمويل الدولية مع إدارة بعض شركات العمال المتعاقد معهم من الباطن لمناقشة قضايا حرية تكوين الجمعيات ، ونظمت حلقات نقاش مع عمال مباشرين ومتعاقدين ، ودعمت عميلها لتعديل أحكام العقد مع موردي العمال لتشمل إجراءات حماية الصحة والسلامة. قدمت مؤسسة التمويل الدولية توصيات للعميل لتمديد وصول العمال المتعاقدين إلى آليات التظلم ، ومشاركة المعلومات حول سياسات الموارد البشرية وظروف العمل للعمال المتعاقدين والتخطيط للتوظيف مع الأخذ في الاعتبار هؤلاء العمال المتعاقدين الذين يقومون بوظائف مماثلة كالموظفين

مباشرين. ومع ذلك ، يشير سجل المشروع إلى أن العميل لم يقبل أو ينفذ العديد من الإجراءات التصحيحية الموصى بها. ونتيجة لذلك ، وجد مكتب المحقق قضايا معلقة تتعلق بحرية تكوين الجمعيات والأحكام التعاقدية بشأن صحة وسلامة العمال المتعاقدين.

تضمنت صلاحيات مكتب المحقق الخاصة بتحقيق الامتثال هذا تحليل ما إذا كانت سياسات وإجراءات وممارسات مؤسسة التمويل الدولية توفر مستوى مناسبًا من التوجيه والحماية ، فضلاً عن تحليل الأسباب المباشرة والكامنة لأي عدم امتثال يتم العثور عليه.

عند النظر في هذه الأسئلة ، وجد مكتب المحقق أن إطار عمل السياسة البيئية والاجتماعية لمؤسسة التمويل الدولية كان مناسبًا بشكل عام لمعالجة المخاوف التي أثارها العمال وأفراد المجتمع فيما يتعلق بهذا المشروع. علاوة على ذلك ، تتضمن الأدوات والتوجيهات لموظفي مؤسسة التمويل الدولية مثل دليل العمل ودليل الممارسات الجيدة لإشراك أصحاب المصلحة المعلومات ذات الصلة حول العمال المتعاقدين ، وحرية تكوين الجمعيات ، والقضايا القديمة ومشاركة أصحاب المصلحة. ويلاحظ مكتب المحقق ، مع ذلك ، أنه لا توجد إرشادات متاحة للموظفين فيما يتعلق بمتطلبات سياسة الاستدامة لتحديد العملاء والعمل معهم "لتحديد تدابير العلاج الممكنة" للتأثيرات الاجتماعية أو البيئية التاريخية المرتبطة بالمشروع.

في الوصول إلى النتائج التي توصل إليها ، أولى مكتب المحقق الاعتبار الواجب للتغيرات السريعة والمهمة التي تحدث في مصر خلال عمر المشروع. وتشمل هذه الآثار الاجتماعية والاقتصادية للربيع العربي ، والتغيرات في الإطار القانوني للاعتراف بالمنظمات العمالية ، ونقص الغاز الطبيعي الذي دفع العميل إلى تبديل مصادر الوقود. يرى مكتب المحقق أن عدم الامتثال في هذه الحالة ناشئ بشكل أساسي عن: (أ) الخبرة المحلية المحدودة المشاركة في مراجعة المشروع ، ونقص مهارات اللغة العربية في فريق المشروع الأساسي ، والمعرفة السياقية المحدودة للقضايا الاجتماعية والعمالية ؛ (ب) الاعتماد على الأداء العام للعميل كشركة أسمنت دولية ، مما يؤدي إلى عدم كفاية المراجعة للأداء البيئي والاجتماعي لمصنع الإسكندرية للعميل والموارد المتاحة والالتزام بالتحسينات ؛ و (ج) معدل تغيير مرتفع للموظفين البيئيين المعينين للمشروع ونقص الخبرة الاجتماعية المتخصصة في فريق مؤسسة التمويل الدولية ، لا سيما أثناء التقييم والمراحل المبكرة للإشراف.

بالتعامل مع كلٍّ من هذه الأمور بدورها ، يلاحظ مكتب المحقق ر أن المراجعة البيئية والاجتماعية التابعة لمؤسسة التمويل الدولية قد تم إجراؤها من قبل متخصص بيئي ليس لديه خبرة سابقة في مصر ولا يمتلك مهارات في اللغة العربية. لم تتم مراجعة أو ترجمة المستندات الرئيسية باللغة العربية ، بما في ذلك تراخيص وتصاريح المصنع ، للمراجعة خلال فترة زمنية معقولة. على الرغم من أن مؤسسة التمويل الدولية قد تلقت تقرير العناية القانونية الواجبة ، إلا أن فريق المشروع كان لديه القليل من المعرفة أو الفهم للقضايا السياقية المتعلقة بحقوق العمال أو حرية تكوين الجمعيات في مصر. اعتمدت مؤسسة التمويل الدولية العناية الواجبة ، والإشراف لاحقًا ، اعتمادًا كبيرًا على المعلومات التي قدمتها الشركة دون التحقق أو المعرفة السياقية. كان تقييم مؤسسة التمويل الدولية لأداء عملائها مقيدًا بنقص المعلومات حول القضايا السياقية بما في ذلك حركة الاحتجاج العمالي والجهود المبذولة لتنظيم العمال من خلال نقابات مستقلة.

في التقييم وأثناء الإشراف ، أولت مؤسسة التمويل الدولية وزنًا كبيرًا على الأداء البيئي والاجتماعي السابق لشركة مجموعة تيتان في مشاريع أخرى كوسيلة لتقييم قدرة العميل والتزامه بتنفيذ معايير الأداء. لم يتم تطوير التزامات برنامج خطة العمل البيئية والاجتماعية لعام 2009 لتقليل انبعاثات الهواء ومراقبة جودة الهواء المحيط بعد التشاور مع المجتمعات المتضررة ولم يتم دعمها بإجراءات محددة أو تكاليف متوقعة. أثناء الإشراف ، على وجه الخصوص ، توقعت مؤسسة التمويل الدولية أن ينفذ العميل بشكل مسؤول الانتقال إلى الفحم في ضوء تجربة مجموعة تيتان في تشغيل محطات تعمل بالفحم في مناطق أخرى. لم يجد مكتب المحقق أي وثائق لمراجعة مؤسسة التمويل الدولية أو تقييمها لوثائق تقييم الأثر البيئي المعدة لاستخدام الفحم أو الوقود البديل مقابل معايير الأداء.

توسع الإشراف البيئي و الاجتماعي التابع لمؤسسة التمويل الدولية وتعمقت بمرور الوقت واستجابةً لمخاوف المشتكين. تم إجراء زيارة التقييم البيئي والاجتماعي لمؤسسة التمويل الدولية في منتصف عام 2009 ، و لم يتم الاستثمار بسبب إعادة الهيكلة حتى نهاية عام 2010. وبسبب الربيع العربي ، لم تتمكن مؤسسة التمويل الدولية من زيارة المشروع في عام 2011. وقد أدت التغييرات في الفريق البيئي والاجتماعي إلى ذلك ، لفترة من الوقت ، لم تكن هناك مسؤولية واضحة لإعادة العميل إلى الامتثال عند تحديد الانتهاكات. تم إجراء أول زيارة إشرافية لمؤسسة التمويل الدولية في مارس 2012 من قبل أخصائي بيئي كان جديدًا في المشروع. تولى متخصص بيئي ثالث المسؤولية عن المشروع في سبتمبر 2013. وخلال هذا الوقت ، كانت الاهتمامات البيئية هي التركيز الأساسي لمؤسسة التمويل الدولية ، وكان فريق المشروع يفتقر إلى الخبرة في القضايا الاجتماعية ، بما في ذلك العمال والمشاركة المجتمعية وإدارة النزاعات والأمن. بعد تقديم شكوى المبادرة المصرية للحقوق الشخصية في عام 2014 ، جلبت مؤسسة التمويل الدولية خبرات اجتماعية

إضافية للمشروع - مع خبير عمل خارجي ولاحقًا مع مستشار اجتماعي من مؤسسة التمويل الدولية. تشير سجلات الإشراف الحديثة إلى زيادة التركيز على إدارة العمال المتعاقد معهم و آلية التظلم المجتمعية.

باختصار ، دعم إشراف مؤسسة التمويل الدولية العميل لتقليل انبعاثاته الهوائية تدريجيًا واتخاذ خطوات لمعالجة الغبار المتسرب. قام العميل بنشر بعض بيانات المراقبة المتعلقة بانبعاثات المداخن وأجرى أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات في المنطقة المحلية. ومع ذلك ، فإن مراقبة جودة الهواء الحالية ليست كافية لإثبات الامتثال لمعايير مجموعة البنك الدولي لانبعاثات المداخن أو الغبار المتسرب أو التلوث الضوضائي ، ولم تضمن مؤسسة التمويل الدولية أن إفصاح العميل ومعالجة المظالم وممارسات مشاركة المجتمع تفي بمتطلبات معايير الأداء 1. نظرًا لقرب منطقة وادي القمر السكنية من المحطة ، وبيانات التلوث والضوضاء المتاحة من فترة استثمار مؤسسة التمويل الدولية ، وجد مكتب المحقق أنه يمكن التحقق من آثار التلوث السلبية على المجتمع. أثرت نقاط الضعف في المشاركة المجتمعية ، وغياب آلية تظلم فعالة ، وأوجه القصور في الكشف عن المعلومات حول أداء المصنع سلبًا على قدرة السكان المحليين على التفاعل بشكل فعال مع الشركة فيما يتعلق بمخاوفهم. ساهم الافتقار إلى الإفصاح عن المجتمع والمشاركة معه بشأن تدابير الحد من التلوث ، على وجه الخصوص ، في المخاوف بشأن تأثيرات المشروع مما أدى إلى تصعيد الاحتجاجات والمواجهة بين المجتمع والعميل.

فيما يتعلق بالعمالة ، أدى التركيز المتزايد على الصحة والسلامة المهنية والعاملين بعقود إلى تحسينات في استخدام معدات الوقاية الشخصية وزيادة الرقابة على الشركات المتعاقدة أثناء فترة استثمار مؤسسة التمويل الدولية. ومع ذلك ، يرى مكتب المحقق أن مؤسسة التمويل الدولية لم تطمئن نفسها إلى أن العميل قد تعامل مع المخاوف التي أثارها متقاعدو عام 2003 أو العمال المتعاقدون السابقون ، أو أن ترتيبات العمل الحالية للعميل الخاصة بالعاملين بعقود تفي بمتطلبات 2PS. وقد أدى ذلك إلى ظهور حالة ظلت فيها شكاوى العمال دون حل لفترات طويلة من الزمن وتصاعدت دون اللجوء إلى آلية التظلم أو مشاركة منظمة عمال معترف بها. في هذه الظروف ، تم فصل العمال لمشاركتهم في أعمال احتجاجية. لم تتم معالجة المخاوف المتعلقة بالأحكام التعاقدية التي تحد من حقوق العمال المتعاقدين في حرية تكوين الجمعيات وكذلك مسؤولية العميل عن الإصابات التي تلحق بالعاملين المتعاقدين في أحدث نموذج للعقود تم مراجعته من قبل مكتب المحقق.

وفقًا لإرشاداته التشغيلية ، سيبقى مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة - هذه القضية مفتوحة و سوف يراقب استجابة مؤسسة التمويل الدولية لنتائج التحقيق.

الملحق أ. جدول نتائج الامتثال الرئيسية

الأداء البيئي	الاستجابة على مستوى المشروع
المراجعة البيئية والاجتماعية: لم تكن المراجعة السابقة للاستثمار التي أجرتها مؤسسة التمويل الدولية للتأثيرات البيئية للمشروع متناسبة مع المخاطر في ضوء موقع المصنع في منطقة صناعية - سكنية مختلطة مع مجتمعات قريبة (سياسة الاستدامة ، الفقرة 13). لم تؤكد مؤسسة التمويل الدولية لنفسها أن التقييم البيئي والاجتماعي للعميل أخذ في الاعتبار الآثار التراكمية المحتملة على جودة الهواء وصحة الإنسان والضوضاء من المشاريع والظروف الحالية ، بما في ذلك العديد من مصادر التلوث في منطقة المشروع (معايير الأداء 1 ، الفقرة 5). لم تسمح الوثائق المتاحة لمكتب المحقق بتأكيد أن مؤسسة التمويل الدولية أجرت مراجعة كافية للتقييم البيئي و الاجتماعي للعميل، بما في ذلك ضمان أن التقييم قدم "تقييمًا مناسبًا ودقيقًا وموضوعيًا" لقضايا البيئة والصحة والسلامة على أساس المعلومات الحديثة (معايير الأداء 1 ، الفقرات 7 ، 8). علاوة على ذلك ، لم تتأكد مؤسسة التمويل الدولية من أن خطة العمل البيئية والاجتماعية للعميل تعكس نتائج التشاور مع المجتمعات المتضررة، أو أنه يصف الإجراءات اللازمة للوصول إلى أهداف الانبعاثات الهوائية، أو أن العميل سيقدم تقريرًا خارجيًا عن التنفيذ (معايير الأداء 1، الفقرة 16).	المتابعة/ والاشراف
ترخيص المصنع: على الرغم من أن مؤسسة التمويل الدولية كانت على علم بمخاوف المشتكي فيما يتعلق بحالة ترخيص العميل والتغطية الإعلامية ذات الصلة، فإن إشراف مؤسسة التمويل الدولية لم يوفر تأكيدًا على أن العميل يمتثل لمتطلبات الترخيص الوطنية (معايير الأداء، الفقرة 3 ؛ معايير الأداء 1، الفقرة 4). وبدلاً من ذلك، اعتمدت مؤسسة التمويل الدولية على تأكيدات العميل بأنه تم الوفاء بمتطلبات الترخيص والترخيص.	المتابعة / والاشراف
انبعاثات المصادر الثابتة: لم تكن المراجعات البيئية والاجتماعية التي أجرتها مؤسسة التمويل الدولية لمعرفة مدى مساهمة العميل في تلوث الهواء المحلي متناسبة مع المخاطر في ضوء أداء شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند وموقعها. على الرغم من أن تقييم جودة الهواء المحيط كان مطلوبًا لتحديد ما إذا كانت مستودعات الهواء "متدهورة" ولتحديد و اتخاذ تدابير التخفيف المناسبة (إرشادات مجموعة البنك الدولي بشأن البيئة والصحة والسلامة) ، إلا أن مؤسسة التمويل الدولية لم تضمن قيام العميل بإجراء مثل هذا التقييم. أثناء الإشراف ، تجاوزت انبعاثات الملوثات المسجلة للعميل ذات التأثيرات الصحية السلبية بشكل منتظم معايير مجموعة البنك الدولي والمعايير الوطنية. عملت مؤسسة التمويل الدولية مع العميل لمتابعة الإجراءات التصحيحية المتفق عليها. ومع ذلك ، فإن التأخيرات المستمرة في تنفيذ تدابير مكافحة التلوث لها آثار مطولة على المجتمع المحلي من الغبار المزعج والآثار الصحية التراكمية المرتبطة بتلوث الهواء. حتى الآن ، لم تثبت مؤسسة التمويل الدولية أن أساليب العميل في مراقبة انبعاثات المصادر الثابتة والإبلاغ عنها متوافقة مع متطلبات مؤسسة التمويل الدولية.	المتابعة / والاشراف
انبعاثات الغبار المتسرب: أثناء التقييم ، أدركت مؤسسة التمويل الدولية أن الغبار المتسرب من المصنع له تأثير بيئي خطير على المجتمعات المجاورة ، وحصلت على التزامات خطة العمل البيئية والاجتماعية من العميل لتقييم الأداء واتخاذ إجراءات للتخفيف ومراقبته فيما يتعلق بانبعاثات الغبار. خلال فترة الإشراف ، وافقت مؤسسة التمويل الدولية على أن العميل لا يحتاج إلى تقييم مساهمته في الغبار المحيط بمنطقة المشروع. وبدلاً من ذلك تم الاتفاق على أن يقوم العميل بتنفيذ إجراءات أكثر صرامة للتحكم في الغبار. ومع ذلك ، فإن إجراءات العميل لتعديل إجراءات التحكم في الغبار كانت تتأخر بانتظام. حتى الآن، لا يزال التحكم في الغبار الهارب يمثل مشكلة ولم تكن مؤسسة التمويل الدولية فعالة في ضمان قيام العميل بتنفيذ ممارسات التدبير الجيدة للحد من انبعاثات الغبار وفقًا لمتطلبات مؤسسة التمويل الدولية (إرشادات البيئة والصحة والسلامة الخاصة بالأسمنت).	المتابعة / والاشراف
الانتقال إلى الوقود الصلب: لم تشرف مؤسسة التمويل الدولية على المراحل الأولى من انتقال	المتابعة / والاشراف

العميل إلى الوقود الصلب وفقًا لمتطلبات معايير الأداء. على وجه الخصوص، لم توثق مؤسسة التمويل الدولية مراجعتها لمسودة تقييم الأثر البيئي للعميل للوقود الصلب أو الوقود البديل ولم تضمن قيام العميل بتقييم الآثار المحتملة للتحول وفقًا لمعايير الأداء.	
الرائحة والضوضاء والاهتزازات: لم تضمن مؤسسة التمويل الدولية قيام العميل بتقييم الآثار الناجمة عن الضوضاء والاهتزازات وفقًا لإرشادات البيئة والصحة والسلامة. لم تطلب مؤسسة التمويل الدولية من عميلها اتخاذ الخطوات اللازمة لتقليل الضوضاء الصادرة عن المصنع أو التحكم فيها ، أو مراقبة أو تقييم تأثيرات الاهتزاز وفقًا لمعايير الأداء 3، الفقرة. 9. فيما يتعلق بالرائحة ، أعطت مؤسسة التمويل الدولية للعميل تعليمات علاجية واضحة. ومع ذلك ، لم تضمن مؤسسة التمويل الدولية أن العميل قد تشاور مع أفراد المجتمع المتضررين فيما يتعلق بالضوضاء أو الاهتزازات أو الرائحة كما هو مطلوب في معايير الأداء 1، الفقرة. 30.	المتابعة / والاشراف
المشاركة المجتمعية	
وجد مكتب المحقق أن تقييم مؤسسة التمويل الدولية والإشراف على قضايا مشاركة المجتمع لم يلب المتطلبات ذات الصلة للإفصاح عن المعلومات البيئية والاجتماعية للمشروع ، والإبلاغ عن تنفيذ الإجراءات التصحيحية ، والتشاور مع المجتمعات المتضررة ، وإدارة المخاطر الأمنية.	لم تتم المتابعة (الاشراف)
الإفصاح عن المعلومات: كان الكشف الأولي لمؤسسة التمويل الدولية عن معلومات المشروع ومراجعتها لافصاح العميل عن المعلومات غير كافٍ. على وجه الخصوص ، لم تفصح مؤسسة التمويل الدولية عن وثائق التقييم البيئي والاجتماعي ذات الصلة التي تمت مراجعتها كجزء من المراجعة البيئية والاجتماعية الواجبة كما تتطلبها سياسة الوصول إلى المعلومات (الفقرة 13 (أ). يذكر ملخص المراجعة البيئية والاجتماعية التابع لمؤسسة التمويل الدولية أن العميل أبلغ عن عقد اجتماعات عامة لكن وثائق مؤسسة التمويل الدولية لا تشير إلى أي مراجعة لممارسات الإفصاح العام للعميل فيما يتعلق بهذه الاجتماعات أو مستقلة عنها. ونتيجة لذلك ، يرى مكتب المحقق أن مؤسسة التمويل الدولية تفتقر إلى التأكيد على أن ممارسات الإفصاح العام للعميل تفي بمتطلبات معايير الأداء 1 (الفقرة 20) خلال وقت الاستثمار. من خلال إشراف مؤسسة التمويل الدولية ، تحسن إفصاح العميل عن الانبعاثات الهوائية ، وإن كان ذلك مع تأخيرات كبيرة. ومع ذلك ، لم يجد مكتب المحقق حتى الآن أي مؤشر على أن مؤسسة التمويل الدولية تدعم عملائها لتقديم تقارير منتظمة إلى المجتمعات المتضررة بشأن الجوانب الأخرى لأدائها البيئي أو إجراءات التخفيف المتوافقة مع معايير الأداء 1(الفقرة 26).	المتابعة / والاشراف
التشاور: لم توثق مراجعة ما قبل الاستثمار التي أجرتها مؤسسة التمويل الدولية مشاورات العملاء مع المجتمعات المتأثرة (معايير الأداء 1 ، الفقرات 21-22). على الرغم من أن المشروع قدم آثارًا سلبية كبيرة على المجتمعات المتضررة التي تعيش على مقربة من المصنع ، إلا أن مؤسسة التمويل الدولية لم تؤكد لنفسها على وجود دعم مجتمعي واسع للمشروع (سياسة الاستدامة ، الفقرة 15). ولم يوفر إشراف مؤسسة التمويل الدولية تأكيدًا على أن العميل كان يجري مشاورات فعالة (معايير الأداء 1 ، الفقرة 21)[339]. عندما تصاعد الصراع بين شركة الاسكندرية لأسمنت بورتلاند والمجتمع المحلي ، لم تقم مؤسسة التمويل الدولية بمراجعة سجلات العميل من الاستشارات أو تقديم المشورة للعميل حول كيفية معالجة القضايا البيئية والاجتماعية الحرجة من خلال مشاركة المجتمع[340]. على الرغم من الدلائل على أن نهج العميل في التشاور لم يكن متسقًا مع متطلبات معايير الأداء 1، إلا أن مؤسسة التمويل الدولية لم تحدد ذلك على أنه مشكلة امتثال ، ولم تدعم مؤسسة التمويل الدولية العميل في تطوير نهج للتشاور المجتمعي يعكس متطلبات معايير الأداء 1(سياسة الاستدامة ، الفقرة. 26).	المتابعة / والاشراف
الأمان ومعالجة المظالم: لم تأخذ المراجعة السابقة للاستثمار التي أجرتها مؤسسة التمويل الدولية في الاعتبار المتطلبات اللازمة لإنشاء آلية شكاوى منظمة أو لتقييم وإدارة المخاطر الأمنية (معايير الأداء 1 ومعايير الأداء 4). في حين أوصت مؤسسة التمويل الدولية بأن يقوم العميل	المتابعة / والاشراف

[339] إجراء المراجعة البيئية والاجتماعية .v. 7, 6.1

[340] نفس المصدر .

بإضفاء الطابع الرسمي على منهجه للتعامل مع شكاوى المجتمع ، إلا أن مؤسسة التمويل الدولية تفتقر حتى الآن إلى ضمان أن العميل لديه آلية تظلم عاملة (معايير الأداء 1 ، الفقرة 23). راجعت مؤسسة التمويل الدولية الترتيبات الأمنية التعاقدية الخاصة بعملائها ولاحظت وجود ثغرات فيما يتعلق بمتطلبات معايير الأداء 4 عقب المخاوف التي أثارها المجتمع المدني في عام 2014. حتى الآن، ومع ذلك ، تفتقر مؤسسة التمويل الدولية إلى ضمان أن نهج العميل يلبي متطلبات معايير الأداء 4 بما في ذلك متطلبات تقييم وتخفيف المخاطر المرتبطة بنشر أفراد الأمن العام والخاص. يعد هذا مصدر قلق خاص في سياق منشأة حدثت بداخلها احتجاجات مجتمعية وردود أمنية مسلحة خلال فترة استثمار مؤسسة التمويل الدولية.	
العمالة	
تخفيض النفقات في عام 2003: كانت مؤسسة التمويل الدولية على علم بالمنازعات المتعلقة بتقليص النفقات للعميل في عام 2003 في وقت استثماراتها. ومع ذلك ، لم تحدد مؤسسة التمويل الدولية عمليات تقليص النفقات كمسألة ذات أهمية ولم تستكشف تدابير العلاج مع عملائها (على عكس سياسة الاستدامة ، الفقرة 13). أثناء الإشراف على المشروع ، لم تقم مؤسسة التمويل الدولية بإشراك عملائها في قضايا تخفيض النفقات عندما بدأ المتقاعدون الأوائل في عام 2003 الاحتجاج لرفع شكاواهم ولم يضمنوا أن يكون لدى العميل آلية تظلم مناسبة لمعالجة هذه القضايا (على عكس معايير الأداء 1، الفقرة 23).	المتابعة / والاشراف
عمال المقاولة لم تُقيِّم المراجعة الواجبة في مشروع مؤسسة التمويل الدولية والإشراف المبكر امتثال العميل لمتطلبات معايير الأداء 2 التي توسع نطاق الحماية لظروف العمل ، وحرية تكوين الجمعيات، والصحة والسلامة للعمال من غير الموظفين (الفقرة 17). يشمل "العاملون من غير الموظفين" هؤلاء العمال الذين يتم التعاقد معهم من خلال وسطاء والذين يؤدون عملاً مرتبطًا بشكل مباشر بالوظائف الأساسية الضرورية لمنتجات العميل أو خدماته لفترة طويلة. لم تقم مؤسسة التمويل الدولية بتقييم بيان العميل بأن القوى العاملة المتعاقد عليها في شركة الاسكندرية لأسمنت بورتلاند تقوم بأنشطة غير أساسية، على الرغم من الشكاوى المقدمة من قبل العاملين المتعاقدين والملاحظات من مستشارها الخارجي. منذ عام 2014 ، راجعت مؤسسة التمويل الدولية عقود العميل مع شركات توريد العمالة وعملت مع العميل لجعل بعض جوانب مشاركتها مع تلك الشركات متوافقة مع معايير الأداء 2، الفقرة. 17. ومع ذلك ، لم تؤكد مؤسسة التمويل الدولية لنفسها أن العميل قد بذل جهودًا معقولة تضمن أن شركات التوريد تقوم بتطبيق متطلبات معايير الأداء 2 المتعلقة بحرية تكوين الجمعيات أو صحة العمال وسلامتهم. فيما يتعلق بحرية تكوين الجمعيات، يرى مكتب المحقق أن مؤسسة التمويل الدولية لم تضمن أن عميلها سمح للعاملين المتعاقدين بالتعبير عن مظالمهم وحماية حقوقهم فيما يتعلق بظروف العمل وشروط التوظيف كما هو مطلوب في معايير الأداء، الفقرات 9 و 10. لم تنظر مؤسسة التمويل الدولية في سياق البلد أو القطاع فيما يتعلق بظروف العمل والعمل أو حرية تكوين الجمعيات خلال فترة المراجعة ولم توثق أي مخاطر أو قيود على تنظيم العمال بالنسبة لمعايير الأداء 2. منذ عام 2014 ، أوصت مؤسسة التمويل الدولية بأن يقوم عميلها بتضمين الحماية المناسبة لحرية تكوين الجمعيات في الاتفاقيات القانونية مع شركات توريد العمالة المتعاقد معها ، لكنها لم تؤكد لنفسها أن العميل قد فعل ذلك. فيما يتعلق بسلامة وصحة العمال المتعاقدين، وجد مكتب المحقق أن الإشراف المبكر لمؤسسة التمويل الدولية لم يأخذ في الاعتبار بشكل كاف امتثال العميل لإرشادات البيئة والصحة والسلامة. بعد شكاوى من المجتمع المدني والعاملين السابقين ، حددت مؤسسة التمويل الدولية أوجه القصور في استخدام معدات الحماية الشخصية والإشراف على شركة توريد العمالة. في عامي 2018 و 2019، نصحت مؤسسة التمويل الدولية عملائها على وجه التحديد بتحسين أنظمة اختيار ومراقبة شركات توريد العمالة ، بما في ذلك تدريب العمال المتعاقدين. ومع ذلك ، لم تتأكد مؤسسة التمويل الدولية من أن العميل قد تناول توصياته من 2018 و 2019 فيما يتعلق بالصحة والسلامة المهنية، بما في ذلك الحاجة إلى أن يتحمل العميل المسؤولية عن الصحة والسلامة المهنية للعاملين المتعاقد معهم وفقًا للممارسات الصناعية الدولية الجيدة.	المتابعة / والاشراف

الملحق ب : الجدول الزمني للمشروع

السنة	المعالم والأحداث والوثائق
2002 - 2003	
2002	تنفذ شركة الاسكندرية لأسمنت بورتلاند الشريحة الأولى من برنامج التقاعد المبكر/ (تخفيض القوة العاملة).
2003	تنفذ شركة الاسكندرية لأسمنت بورتلاند الشريحة الثانية من برنامج التقاعد المبكر/ (تخفيض القوة العاملة)..
2008	
مايو	اعلان لافارج عن بيع أعمالها في مصر إلى تيتان
ديسمبر	مؤسسة التمويل الدولية تُكمل المراجعة المسبقة للمشروع.
2009	
يوليو	تجري مؤسسة التمويل الدولية تقييم ميداني للمراجعة البيئية والاجتماعية في شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند .
اكتوبر	إدارة مؤسسة التمويل الدولية توافق على المشروع (اجتماع مراجعة الاستثمار).
نوفمبر	تم الكشف عن المشروع على موقع مؤسسة التمويل الدولية.
ديسمبر	وافق المجلس على المشروع.
2010	
مارس	توقيع الاتفاقيات القانونية.
نوفمبر	إعادة هيكلة استثمارات مؤسسة التمويل الدولية في إطار مشروع جديد: مشروع رقم 30274.
	تم تعديل الاتفاقيات القانونية لتعكس إعادة الهيكلة.
	مؤسسة التمويل الدولية تشارك في حقوق الملكية في شركة الإسكندرية للتنمية المحدودة.
2011	
يناير	اندلعت ثورة الربيع العربي في مصر.

نوفمبر	أضرب 30 من العمال المتعاقدين في الشركة مطالبين بتعيينهم من قبل شركة الاسكندرية لأسمنت بورتلاند.
ديسمبر	أشارت تغطية إعلامية محلية إلى أن سكان وادي القمر المحليين طالبوا بتواجد شركة الاسكندرية لأسمنت بورتلاند في موقع آخر بسبب التلوث.
	مظاهرة في مقر الشركة ، احتجاجا على التلوث والمطالبة بنقل المصنع. تم إحراق مباني المصنع.
2012	
مارس	يقدم العميل تقرير الاشراف الأول (الفترة المشمولة بالتقرير من يناير إلى ديسمبر 2011).
	زيارة الموقع من قبل مؤسسة التمويل الدولية
أبريل	أبلغت مؤسسة التمويل الدولية عن رغبة مجموعات من العمال (بما في ذلك العمال المتعاقدون) في بدء إضرابات ، وأنه تم حل الإضراب عن الطعام لمدة ثلاث ساعات بطريقة سريعة.
مايو	أُدرجت الالتزامات البيئية والاجتماعية الجديدة في خطة العمل البيئية والاجتماعية ونشرت على موقع مؤسسة التمويل الدولية على الإنترنت.
يوليو	تركيب مرشح كيس الفرن و مطحنة المواد الخام في شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند
سبتمبر	مقالة في الأخبار المحلية حول مطالب بنقل المصنع إلى مكان آخر. قامت مؤسسة التمويل الدولية بزيارة الشركة الراعية في أثينا والمقر الرئيسي في مصر.
نوفمبر	قامت مجموعة من الموظفين السابقين برفع دعوى قضائية ضد خصخصة شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند والمطالبة بإلغاء الخصخصة.
ديسمبر	بدأ قطاع الأسمنت في مصر يواجه نقصًا في الغاز الطبيعي وارتفاعًا في أسعار الغاز والكهرباء.
2013	
فبراير	قام 150 عامل مقاول بعمل اعتصام في الشركة
مارس	مصانع تيتان في مصر تواجه نقصا في الغاز.
مايو	مؤسسة التمويل الدولية تستكمل مراجعة المراقبة السنوية في 2012/2011. قررت مؤسسة التمويل الدولية أن الأداء كان مرضيًا.
	يبدأ قطاع الأسمنت في الضغط من أجل استخدام الفحم كوقود.
	تحليل مؤسسة التمويل الدولية لتأثيرات نقص الغاز على قطاع الأسمنت في مصر.
سبتمبر	تغيير الأخصائي البيئي والاجتماعي الذي كان يشرف على المشروع.

ديسمبر	قامت مؤسسة التمويل الدولية بزيارة العميل في المكتب الخاص به في القاهرة.
2014	
مارس	يقدم العميل تقرير الإشراف السنوي (من يناير إلى ديسمبر 2013).
أبريل	تلقت مؤسسة التمويل الدولية استفسارات من المنظمات غير الحكومية حول ممارسات العمل واستخدام الفحم في شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند. وافق مجلس الوزراء المصري على استخدام الفحم كمصدر للطاقة في مصانع الأسمنت.
مايو	قامت مؤسسة التمويل الدولية بزيارة المصنع لمتابعة المطالبات التي قدمتها المنظمات غير الحكومية.
سبتمبر	تعلن شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند عن خفض في السعة الانتاجية بسبب نقص الغاز وعزمها على إدخال أنواع الوقود البديلة في عام 2015.
اكتوبر	تتلقى مؤسسة التمويل الدولية مقالاً من المبادرة المصرية للحقوق الشخصية تم نشره على موقعها الإلكتروني. تنص المقالة على أن شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند لا تمتثل لمعيار أداء مؤسسة التمويل الدولية فيما يتعلق بظروف العمل والعمل ، والتلوث البيئي والامتثال للقانون الوطني فيما يتعلق بترخيص العمل.
نوفمبر/ ديسمبر	توقف المحطة بسبب نقص الغاز. ترد مؤسسة التمويل الدولية لشواغل المجتمع المدني المتعلقة بشركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند.
2015	
فبراير	يتم تعيين منظمة غير حكومية محلية - مركز التنمية المستدامة - من قبل العميل لإجراء دراسة بحثية وتحديد احتياجات المجتمع في وادي القمر والمكس.
مارس	يقدم العميل تقرير الإشراف (يناير إلى ديسمبر 2014). جهاز البيئة المصرية يرصد انتهاك شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند بشأن التدابير الداخلية. عقد جلسة استماع عامة لمناقشة مشروع استخدام الوقود الصلب من الفحم وفحم الكوك في شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند ، مع أربعين مشاركًا.
أبريل	حددت الحكومة المصرية رسمياً اللوائح الخاصة باستخدام الفحم.
	إرسال شكوى لدى مكتب المحقق.
أكتوبر	ذكرت مقالات إعلامية عن خطط لإغلاق المصنع بسبب التلوث و مشكلة التصريح.
	زارت مؤسسة التمويل الدولية المشروع مع مستشار خارجي لشؤون العمال. قررت مؤسسة التمويل الدولية أن الأداء كان غير مرض جزئيًا.
نوفمبر	أرسلت شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند المواد التشغيلية الخاصة باستخدام الوقود الصلب إلى مؤسسة التمويل الدولية. الالتزامات الجديدة المدرجة في خطة العمل البيئية والاجتماعية والتي تم الكشف عنها على موقع مؤسسة التمويل الدولية على الإنترنت.

ديسمبر	تبلغ شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند مؤسسة التمويل الدولية عن وقوع حريق في وحدة الكلينكر. أصيب موظفان بحروق شديدة وتوفيا في المستشفى. أبلغت شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند مؤسسة التمويل الدولية أن جهاز شئون البيئة أصدر تصريحًا بيئيًا للوقود الصلب.
2016	
تركيب نظام التخفيض الانتقائي غير التحفيزي	
يناير	تشارك مؤسسة التمويل الدولية مع شركة الاسكندرية لأسمنت بورتلاند (مقال على الإنترنت) من ديلي ميل (مصر) حول الظروف الصحية لسكان وادي القمر بسبب التلوث الناجم عن شركة الاسكندرية لأسمنت بورتلاند.
فبراير	التزمت تيتان باتخاذ سلسلة من الإجراءات لتنفيذ متطلبات العمل في معايير الأداء 2 بما في ذلك تقييم ومراقبة المقاولين الحاليين و الاخذ في الاعتبار معايير الأداء 2.
	تقترح مؤسسة التمويل الدولية أن تجري إدارة شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند دورة تدريبية لمدة يومين ، ويوم واحد لتحديث تقني حول مشاركة الموارد البشرية / المجتمع وإدارة الغبار / التأثير البصري ، وتدريب ليوم واحد من إدارة شركة تيتان و المقاولين.
أبريل	التقى فريق مؤسسة التمويل الدولية مع المشتكين في المقر الرئيسي لمؤسسة التمويل الدولية (واشنطن العاصمة).
مايو	تم تحويل الشكوى إلى الامتثال. قامت مؤسسة التمويل الدولية بزيارة شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند (زيارة ليوم واحد) للتحدث عن الشكوى المقدمة إلى مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة.
يوليو	تم نشر تقرير تقييم الامتثال على موقع مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة. تنشر شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند بيانات انبعاثات الهواء على موقعها على الإنترنت.
سبتمبر	يصدر مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة صلاحيات التحقيق
ديسمبر	أجرت مؤسسة التمويل الدولية زيارة ميدانية لشركة شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند مع مستشارين في قضايا العمال أجرى مستشار العمل في مؤسسة التمويل الدولية تدريبًا على معايير الأداء 2 لإدارة شركة تيتان.
2017	
يناير	أجرى مكتب المحقق زيارة ميدانية إلى شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند
	زيارة موقع مؤسسة التمويل الدولية إلى شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند
2018	
تركيب مرشح كيس مبرد الكلنكر	

يناير	زيارة موقع مؤسسة التمويل الدولية إلى شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند
2019	
يناير	زيارة موقع مؤسسة التمويل الدولية إلى شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند
ديسمبر	أبرمت مؤسسة التمويل الدولية اتفاقية لبيع أسهمها في شركة الإسكندرية للتنمية المحدودة إلى TCI مقابل أداة دين مستحقة الدفع على مدى عامين.
2021	
مايو	أبلغت مؤسسة التمويل مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة بأنها تلقت الدفعة النهائية لأسهمها في شركة الإسكندرية للتنمية المحدودة.

الملحق ج. إرشادات بشأن البيئة والصحة والسلامة المعايير الفنية ذات الصلة

يلخص هذا الملحق بعض المعايير الفنية ذات الصلة بعمليات شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند على النحو المنصوص عليه في الإرشادات العامة بشأن البيئة والصحة والسلامة الصادرة عن مؤسسة التمويل الدولية وإرشادات البيئة والصحة والسلامة الخاصة بالأسمنت.[342][341] والعديد من خيارات وتدابير التحكم الموصى بها للأغراض البيئية ذات صلة أيضًا بالصحة والسلامة المهنية.[343]

لا تتطلب الإرشادات بشأن البيئة والصحة والسلامة الخاصة بالأسمنت تطوير المنشآت الموجودة على الفور للوفاء بمستويات الأداء وإجراءات التحكم هذه. بدلاً من ذلك ، قد يتضمن تطبيقها أهدافًا خاصة بالموقع وجدولًا زمنيًا لتحقيقها.[344] يجب أن تكون قابلية تطبيق الإرشادات بشأن البيئة والصحة والسلامة الخاصة بالأسمنت متلائمًا مع المخاطر والمخاطر المحددة لكل مشروع على أساس التقييم البيئي والاجتماعي ، ويجب أن تستند التوصيات الفنية المحددة إلى الرأي المهني للأشخاص المؤهلين وذوي الخبرة.[345] في حالة اختلاف لوائح الدولة المضيفة عن الإرشادات بشأن البيئة والصحة والسلامة ، من المتوقع أن تلتزم المشروعات بأيهما أكثر صرامة.[346]

أنواع الانبعاثات

ينص قانون البيئة والصحة والسلامة على أن الانبعاثات يمكن أن تنشأ من مصادر ثابتة أو مصادر هاربة ، حيث تكون المصادر الثابتة "مصادر منفصلة وثابتة ومحددة للانبعاثات التي تطلق الملوثات في الغلاف الجوي". تعتبر ملوثات الهواء التي تتولد عادة من احتراق الوقود ، مثل أكاسيد النيتروجين ، وثاني أكسيد الكبريت ، والجسيمات الدقيقة أمثلة على انبعاث المصادر الثابتة . تشمل الانبعاثات الهاربة من الهواء تلك الانبعاثات التي لا تتولد عند نقطة معينة ولكنها موزعة مكانيًا على مساحة واسعة. الملوث الأكثر شيوعًا الذي يحدث في الانبعاثات الهاربة هو الغبار أو الجسيمات ، وغالبًا ما يكون من خلال نقل ومناولة المواد الصلبة المفتوحة.[347]

خيارات التحكم في الملوثات

يوفر نظام البيئة والصحة والسلامة خيارات تحكم يمكن استخدامها لتقليل إطلاق الملوثات ، مثل الجسيمات الدقيقة وثاني أكسيد الكبريت. فيما يتعلق بانبعاثات مكدس المصادر الثابتة ، على سبيل المثال ، تنص الإرشادات بشأن البيئة والصحة والسلامة على أنه يجب استخدام مرسب كهروستاتيكي له كفاءة تقليل بنسبة 97-99٪ من الجسيمات. فيما يتعلق بثاني أكسيد الكبريت ، يجب استخدام أنواع الوقود البديلة مثل الفحم منخفض الكبريت بكفاءة اختزال تزيد عن 90٪.

فيما يتعلق بالانبعاثات المسربة ، تشير الإرشادات بشأن البيئة والصحة والسلامة إلى أن انبعاثات المواد الجسيمية مرتبطة بمناولة المواد الوسيطة والنهائية وتخزينها ومناولة وتخزين الوقود الصلب ونقل المواد وأنشطة التعبئة. تشمل تقنيات مكافحة التلوث الموصى بها التدبير المنزلي للمصنع والصيانة ، ومناولة المواد ، وأنظمة تهوية الهواء ، والتنظيف بالمكنسة الكهربائية المتنقلة ، والتخزين المغلق , و المحكم ، واستخدام المرشحات والأنظمة الآلية.[348]

أنظمة ترشيح الجسيمات الدقيقة
يمكن التحكم في انبعاثات المواد الجسيمية من المصادر الثابتة عن طريق تركيب أنظمة الترشيح. هناك تقنيتان شائعتا الاستخدام هما المرسب الكهروستاتيكي والمرشحات الكيسية. في حين أن كلا النوعين من المرشحات يمكن أن يكونا فعالين للغاية ، إلا أنهما يعملان

[341] مؤسسة التمويل الدولية ، إرشادات عامة بشأن البيئة والصحة والسلامة ، 30 أبريل 2007 ، متوفرة على: https://goo.gl/xXh5n4.
[342] مؤسسة التمويل الدولية ، إرشادات بشأن البيئة والصحة والسلامة الخاصة بالأسمنت ، 30 أبريل 2007 ، متاح على: https://goo.gl/RkMVyQ.
[343] إرشادات بشأن البيئة والصحة والسلامة الخاصة بالأسمنت. انظر ، على سبيل المثال ، تدابير التحكم في الغبار في 1.1 (البيئة) و 1.2 (OHS).
[344] المرجع نفسه. ص. 1.
[345] المرجع نفسه ، ص. 1. يجب أن تؤخذ المتغيرات الخاصة بالموقع ، مثل سياق البلد المضيف ، والقدرة الاستيعابية للبيئة ، وعوامل المشروع الأخرى في الاعتبار في تقييم البيئة والأمن.
[346] تنص الإرشادات بشأن البيئة والصحة والسلامة على أنه "إذا كانت المستويات الأقل صرامة من تلك المنصوص عليها في الإرشادات بشأن البيئة والصحة والسلامة مناسبة ، في ضوء ظروف المشروع المحددة ، يلزم تقديم تبرير كامل ومفصل لأي بدائل مقترحة كجزء من التقييم البيئي الخاص بالموقع. يجب أن يوضح التبرير أن اختيار أي مستوى أداء بديل يحمي صحة الإنسان والبيئة ". ص. 1.
[347] المرجع نفسه.
[348] المرجع نفسه.

بطرق مختلفة. تعتبر المرشحات الكيسية أكثر أمانًا وكفاءة في ظروف معينة.

المرسبات الكهروستاتيكية

تعمل المرسبات الكهروستاتيكية باستخدام شحنة كهروستاتيكية لفصل الغبار عن الغازات. عند التشغيل ، تتراوح كفاءة المرسب الكهروستاتيكي من 97 إلى 99٪ ، حتى عندما تكون الجسيمات دقيقة جدًا. يكون المرسب الكهروستاتيكي متين للغاية ، ويمكنه التعامل مع كميات كبيرة من الغاز وأحمال الغبار الثقيلة ، كما يمكنه تحمل درجات الحرارة المرتفعة. ومع ذلك ، قد يختلف أداء المرسب الكهروستاتيكي تبعًا للعملية والظروف الكهربائية.

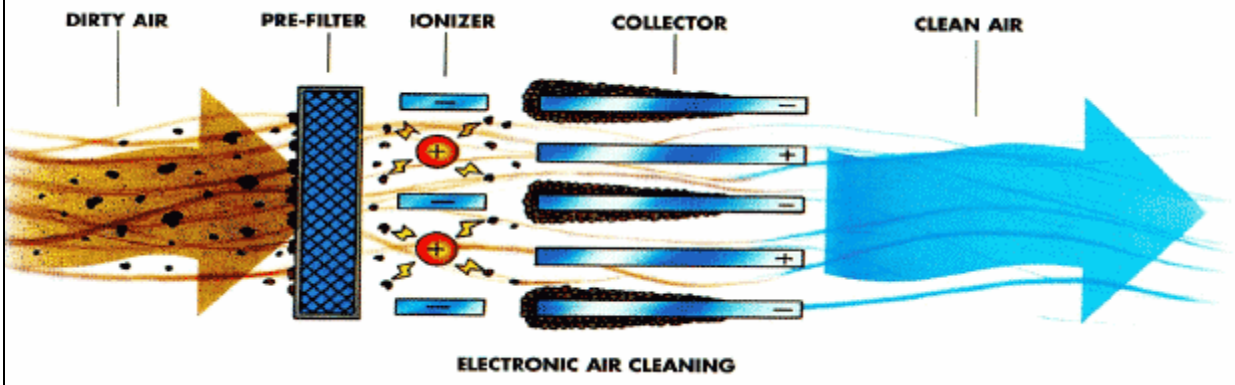

لماذا تفشل المرسبات الكهروستاتيكية ؟

تشكل المرسبات الكهروستاتيكية خطر الانفجار إذا كان غاز العادم يحتوي على مستويات عالية من أول أكسيد الكربون (CO). لأسباب تتعلق بالسلامة ، يجب مراقبة تركيزات ثاني أكسيد الكربون في العادم وإيقاف الكهرباء تلقائيًا في حالة الاقتراب من حدود الانفجار.[349] بمجرد إيقاف تشغيل الكهرباء ، يتوقف نظام الترشيح عن توليد الشحنة ، وسوف تنبعث جميع الجزيئات الموجودة في الغاز إلى الهواء حتى يتم إيقاف تشغيل المحطة أو إعادة تشغيل المرسب الكهروستاتيكي. سيفشل الفلتر أيضًا عند فقد الطاقة لأسباب أخرى ، على سبيل المثال بسبب انقطاع التيار الكهربائي. خلال هذه الإخفاقات ، تتسرب كميات كبيرة من غبار الأسمنت من الأكوام.

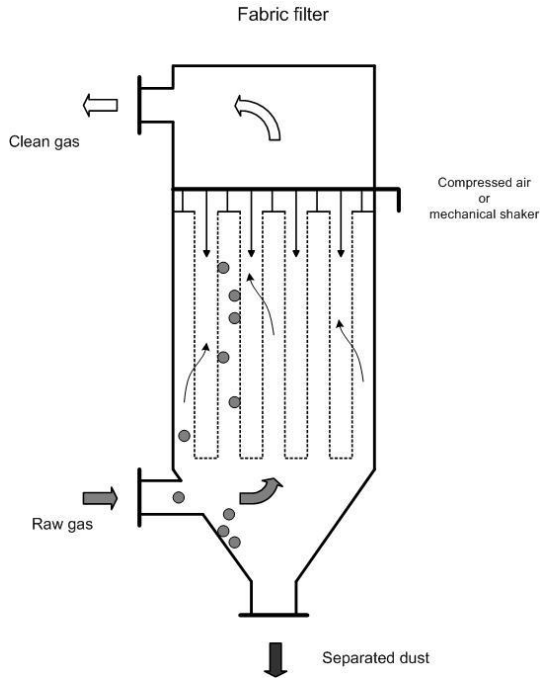

أنظمة الفلاتر المصنوعة من القماش أو "الكيسية"

تعمل أنظمة الفلاتر المصنوعة من القماش أو "الكيسية" (يشار إليها أيضًا باسم الأكياس أو المرشحات الكيسية) باستخدام حاجز مادي بدلاً من الشحن الكهروستاتيكي.[350] على غرار المرسب الكهروستاتيكي ، يمكن للمرشح الكيسي إزالة حوالي 99٪ من الجسيمات عند التشغيل بفعالية.[351] على عكس المرسب الكهروستاتيكي ، لا يشكل المرشح الكيسي خطر الانفجار من ارتفاع مستويات ثاني أكسيد الكربون ، ولا يعتمد على إمدادات الكهرباء لمواصلة العمل. ومع ذلك ، تتطلب الأكياس (الفلاتر) صيانة مستمرة. تنفصل الأكياس وتنفجر ، وفي هذه الظروف ، سترتفع انبعاثات الجسيمات. من الممارسات الجيدة أن يكون لديك العديد من الأكياس للتأكد من أن النظام سيقلل الجسيمات إلى مستويات مقبولة حتى في حالة فشل بعض الأكياس. يجب مراقبة الفلتر لتحديد وقت فشل الأكياس واستبدال جميع الأكياس أثناء الصيانة المخطط لها. لهذه الأسباب ، تعتبر المرشحات الكيسية أكثر

[349] إرشادات بشأن البيئة والصحة والسلامة الخاصة بالأسمنت ، ص. 3 ، ن. 3.
[350] مجموعة STI ، "نظرة متعمقة على كيفية عمل الأكياس الصناعية" ، 28 سبتمبر 2015 ، متاح على: https://goo.gl/3x8dhe.
[351] EMIS ، مركز معرفة BAT "مرشح النسيج" ، متاح على: https://goo.gl/GNGnBb.

أمانًا وفعالية من تقنية المرسب الكهروستاتيكي عندما يكون مصدر الكهرباء أو ارتفاع مستويات ثاني أكسيد الكربون مشكلة.

مستويات انبعاث الهواء في صناعة الأسمنت

يحدد الجدول أدناه الحد الأدنى من مستويات انبعاثات الهواء التي يتعين على المشروعات مراقبتها وفقًا لإرشادات البيئة والصحة والسلامة الخاصة بتصنيع الأسمنت والجير.[352] يجب تحقيق هذه المستويات ، دون تخفيف ، على الأقل 95 في المائة من الوقت الذي تعمل فيه المحطة أو الوحدة ، ليتم حسابها كنسبة من ساعات التشغيل السنوية.[353]

مستويات انبعاث الهواء في صناعة الأسمنت		
الملوثات	**وحدات القياس**	**القيمة المذكورة في الإرشادات**
الجسيمات الدقيقة (المادة الدقائقية) (نظام الأفران الجديدة)	ملليغرام / متر مكعب عياري	30أ
الجسيمات الدقيقة (الأفران الموجودة)	ملليغرام / متر مكعب عياري	100
التراب (الغبار) (المصادر الثابتة الأخرى تشمل تبريد الكلنكر طحن الأسمنت)	ملليغرام / متر مكعب عياري	50
ثاني أكسيد الكبريت	ملليغرام / متر مكعب عياري	400
أكاسيد النيتروجين	ملليغرام / متر مكعب عياري	600
كلوريد الهيدروجين	ملليغرام / متر مكعب عياري	10ب
فلوريد الهيدروجين	ملليغرام / متر مكعب عياري	1ب
الكربون العضوي الكلي	ملليغرام / متر مكعب عياري	10
الديوآسين والفيوران	mg TEQ/Nm3	0.1ب
الكادميوم والثاليوم	ملليغرام / متر مكعب عياري	0.05
الزئبق	ملليغرام / متر مكعب عياري	0.05
إجمالي المعادن ج	ملليغرام / متر مكعب عياري	0.5
ملاحظات * الانبعاثات من مدخنة الفرن ما لم يذكر خلاف ذلك. تم تصحيح القيم المتوسطة اليومية إلى 273 كلفن ، 101.3 كيلوباسكال ، 10% من الأكسجين2O ، والغاز الجاف ، ما لم يذكر خلاف ذلك. أ 10 ملليغرام / متر مكعب عياري إذا كان أكثر من 40 % من إطلاق الحرارة الناتج ناتجًا عن نفايات خطرة. ب إذا كان أكثر من 40 في المائة من إطلاق الحرارة الناتج ناتجًا عن نفايات خطرة ، فإن متوسط القيم خلال فترة العينة لا يقل عن		

[352] مؤسسة التمويل الدولية ، إرشادات بشأن البيئة والصحة والسلامة الخاصة بالأسمنت ، 2.1 البيئة ، الجدول 1. مستويات الانبعاثات الهوائية لتصنيع الأسمنت ، ص. 10.

[353] إرشادات بشأن البيئة والصحة والسلامة الخاصة بالأسمنت ، 2.1 البيئة ، ص. 10.

30 دقيقة و 8 ساعات كحد أقصى.
ج إجمالي المعادن = الزرنيخ والرصاص والكوبالت والكروم والنحاس والمنغنيز والنيكل والفاناديوم والأنتيمون.

تشير الإرشادات بشأن البيئة والصحة والسلامة الخاصة بالأسمنت إلى أن هذه القيم "تدل على الممارسات الصناعية الدولية الجيدة."[354] وهي "قابلة للتحقيق في ظل ظروف التشغيل العادية في منشآت مصممة ومدارة بشكل مناسب من خلال تطبيق تقنيات منع التلوث ومكافحته" المنصوص عليها في الإرشادات بشأن البيئة والصحة والسلامة للأسمنت. يجب تبرير الانحراف عن هذه المستويات في مع الأخذ فيالاعتبار ظروف مشروع محلي محدد في التقييم البيئي.

جودة الهواء المحيط
يجب أن تمنع المشروعات التي تحتوي على مصادر كبيرة لانبعاثات الهواء [355]، والتي يحتمل أن تحدث آثارًا كبيرة على جودة الهواء المحيط ، الآثار أو تقللها من خلال ضمان ما يلي:
- لا تؤدي الانبعاثات إلى تركيزات ملوثة والتي تصل أو تتجاوز إرشادات ومعايير الجودة المحيطة ذات الصلة ؛[356]
- لا تساهم الانبعاثات بنسبة كبيرة في تحقيق إرشادات أو معايير جودة الهواء المحيط ذات الصلة.[357]

يجب أن تضمن المرافق أو المشاريع الواقعة داخل نطاق مناطق الهواء ذات الجودة الرديئة أن أي زيادة في مستويات التلوث تكون صغيرة قدر الإمكان ، وتساهم بجزء بسيط فقط من الحد المسموح أو معايير جودة الهواء قصيرة الأجل والسنوية المعمول بها على النحو المحدد في التقييم البيئي الخاص بالمشروع . قد تشمل تدابير التخفيف المناسبة أيضًا نقل المصادر الهامة للانبعاثات خارج المنطقة الجوية المعنية ، أو استخدام أنواع أو تقنيات أنظف من الوقود ، أو تطبيق تدابير شاملة لمكافحة التلوث ، أو أنشطة تعويض في المنشآت التي يسيطر عليها راعي المشروع أو غيرها من المرافق داخل نفس غرفة التهوية ، وخفض الانبعاثات في نفس غرفة الهواء.

معايير الضوضاء

فيما يتعلق بالضوضاء ، تتناول الإرشادات العامة بشأن البيئة والصحة والسلامة تدابير لمنع انبعاث الضوضاء خارج نطاق المشروع ومراقبته.[358] يجب ألا تتجاوز تأثيرات الضوضاء المستويات الموضحة في الجدول أدناه ، أو تؤدي إلى زيادة قصوى في مستويات الخلفية بمقدار 3 ديسيبل في أقرب موقع مستقبل خارج الموقع:[359]

إرشادات مستوى الضوضاء		
ساعة واحدة LAeq (DBA)		
المكان المستقبل	النهار 7:00 - 22:00 مساءا	وقت الليل 22:00 مساءا - 7:00 صباحا
سكني ، مؤسسي ، تعليمي.	55	45
صناعي وتجاري	70	70

[354] إرشادات بشأن البيئة والصحة والسلامة الخاصة بالأسمنت ، 2.1 البيئة ، ص. 10.
[355] تسهم المصادر الهامة للانبعاثات النقطية والمتسربة مصادر، على سبيل المثال ، في زيادة صافي الانبعاثات بواحد أو أكثر من الملوثات التالية داخل مستودع جوي معين: 10PM: 50 طنًا في السنة ؛ أكاسيد النيتروجين: 500 طنًا في السنة ؛ ثاني أكسيد الكبريت: 500 طن في السنة ؛ أو على النحو المنصوص عليه من خلال التشريعات الوطنية ؛ ومصادر الاحتراق ذات مدخلات حرارة مكافئة تبلغ 50 ميغاواط أو أكثر. يجب تحديد أهمية انبعاثات الملوثات العضوية وغير العضوية على أساس خاص بالمشروع مع مراعاة الخصائص السامة وغيرها من الملوثات.
[356] تم تحديد قيم حدود جودة الهواء المصرية في اللوائح التنفيذية لقانون البيئة رقم. 4 من مصر (1994) ، متاح على: https://goo.gl/qRBqRx.
[357] كقاعدة عامة ، يقترح الدليل التوجيهي 25 بالمائة من معايير جودة الهواء المطبقة
[358] الإرشادات العامة بشأن البيئة والصحة والسلامة ، 1.7 الضوضاء ، ص. 52.
[359] الإرشادات العامة بشأن البيئة والصحة والسلامة ، الجدول 1.7.1 ، ص. 53.

الملحق د. اختصاصات التحقيق لمكتب المحقق

2 سبتمبر 2016
... ينصب تركيز امتثال مكتب المحقق على أداء مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار ، وليس على عملائهم. وهذا ينطبق على جميع الأنشطة التجارية لمؤسسة التمويل الدولية بما في ذلك القطاع الحقيقي والأسواق المالية والخدمات الاستشارية. يقيّم مكتب المحقق كيف أكدت مؤسسة التمويل الدولية / الوكالة الدولية لضمان الاستثمار لنفسها / نفسها على أداء نشاطها التجاري أو مشورتها ، وكذلك ما إذا كانت نتائج النشاط التجاري أو المشورة تتفق مع أحكام السياسة ذات الصلة. ومع ذلك ، في كثير من الحالات ، عند تقييم أداء المشروع وتنفيذ مؤسسة التمويل الدولية / الوكالة الدولية لضمان الاستثمار للتدابير لتلبية المتطلبات ذات الصلة ، سيكون من الضروري لمكتب المحقق مراجعة إجراءات العميل والتحقق من النتائج في الميدان ...

نطاق تحقيق الامتثال
ينصب تركيز تحقيق الامتثال لدى مكتب المحقق على مؤسسة التمويل الدولية ، وكيف أكدت مؤسسة التمويل الدولية نفسها على الأداء البيئي والاجتماعي لاستثماراتها في التقييم وأثناء الإشراف. نهج التحقيق في الامتثال موصوف في المبادئ التوجيهية التشغيلية لمكتب المحقق (مارس 2013) ، وينص على أن التعريف العملي لتحقيقات الامتثال المعتمد من قبل مكتب المحقق كما يلي:

التحقيق هو عملية تحقق منهجية وموثقة للحصول على الأدلة وتقييمها بشكل موضوعي لتحديد ما إذا كانت الأنشطة البيئية والاجتماعية أو الظروف أو أنظمة الإدارة أو المعلومات ذات الصلة متوافقة مع معايير تحقيق الامتثال.

كما هو مبين في تقرير التقييم الخاص بمكتب المحقق ، سيقوم مكتب المحقق بإجراء تحقيق بشأن الامتثال لاستثمار مؤسسة التمويل الدولية في العميل فيما يتعلق بالقضايا التي أثيرت في الشكوى.

يأخذ تحقيق الامتثال في الاعتبار ما إذا كان استثمار مؤسسة التمويل الدولية مع العميل قد تم تقييمه وتنظيمه والإشراف عليه وفقًا لسياسات وإجراءات ومعايير مؤسسة التمويل الدولية المعمول بها. كما سينظر في ما إذا كانت سياسة مؤسسة التمويل الدولية ومعايير الأداء بشأن الاستدامة البيئية والاجتماعية (معايير الأداء) وسياسة الإفصاح عن المعلومات كما هي مطبقة على هذا المشروع توفر مستوى مناسبًا من الحماية. حدد تقرير تقييم مكتب المحقق أسئلة محددة تتعلق بتطبيق سياسة الاستدامة الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية و معايير الأداء على الاستثمار ، بما في ذلك:

1. ما إذا كانت المراجعة البيئية والاجتماعية التي أجرتها مؤسسة التمويل الدولية للعميل قبل الاستثمار متناسبة مع المخاطر ؛
2. ما إذا كانت مؤسسة التمويل الدولية قد اتخذت الخطوات الكافية للتأكد من الامتثال للقانون الوطني ، و بالأخص فيما يتعلق بالترخيص البيئي للمشروع ؛
3. ما إذا كانت مؤسسة التمويل الدولية قد اتخذت الخطوات الكافية لتأكيد الامتثال لمتطلبات المشاركة المجتمعية والتشاور والإفصاح ؛
4. ما إذا كانت مؤسسة التمويل الدولية قد اتخذت الخطوات الكافية للتأكد من التطبيق المناسب لمعايير الأداء 2 في المشروع ، وبالأخص فيما يتعلق بالعاملين في المقاول ؛
5. ما إذا كانت مؤسسة التمويل الدولية قد اتخذت الخطوات الكافية للتأكد من التطبيق المناسب لمعايير الأداء 3 في المشروع ، وبالأخص فيما يتعلق بتأثيرات تحويل مصنع الأسمنت إلى الفحم ؛
6. ما إذا كانت مؤسسة التمويل الدولية قد طبقت متطلباتها بشكل صحيح فيما يتعلق بتقييم الأثر التراكمي على المشروع قبل الاستثمار.

الاختصاصات الكاملة متوفرة على الرابط التالي: https://goo.gl/uaFD5X

الملحق هـ. شهادة المتقدم بالشكوى

في سياق التحقيق ، التقى مكتب المحقق وتحدث مع عدد من الأفراد الذين قدموا شهادات ووثائق تتعلق بمخاوفهم بشأن استثمار مؤسسة التمويل الدولية في شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند. يمكن تصنيف هؤلاء الأفراد بشكل عام على النحو التالي:

1. الأفراد الذين عملوا سابقًا في وظائف دائمة في شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند ، في بعض الحالات لأكثر من عقد من الزمان ، والذين تركوا وظائفهم حوالي عام 2003 ، عندما تم تركيب فرن الإسمنت الجديد بالمصنع وتم إيقاف تشغيل الأفران القديمة ؛
2. الأفراد الذين تم توظيفهم أو تم توظيفهم من قبل شركات توريد العمالة في شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند كعمال مؤقتين أو عمال متعاقدين ؛ و
3. الأفراد الذين كانوا أو كانوا من سكان وادي القمر سابقاً.

يدرك مكتب المحقق أن هناك بعض التداخل بين هذه المجموعات - أي أن بعض الأفراد الذين كانوا يعملون أو سبق لهم العمل في شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند (كعاملين مباشرين أو متعاقدين) هم أيضًا من سكان وادي القمر.

وبما أن تركيز مكتب المحقق الأساسي ينصب على مؤسسة التمويل الدولية ، فإن مكتب المحقق لم يحاول التحقق من جميع المعلومات التي قدمها هؤلاء الأفراد في سياق هذا التحقيق. بدلاً من ذلك ، يلخص هذا الملحق تقرير الأشخاص الذين يعتقدون أنهم تأثروا بـ شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند مع التركيز على تلك الأمور ذات الصلة بأداء مؤسسة التمويل الدولية والتزامات المشروع الخاصة بالعميل.

1. عمال التقاعد المبكر

كشركة مملوكة للدولة حتى عام 2000 ، كان موظفو شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند موظفين في القطاع العام يحق لهم الحصول على مزايا القطاع العام. وبحسب المشتكيين ، فإن التوظيف في شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند كان يعتبر "وظيفة مدى الحياة". توقع الموظفون أنه بمجرد تعيينهم كعمال دائمين ، سيتم توظيفهم في الشركة حتى تقاعدهم في سن الستين ، حيث سيحصلون على معاش تقاعدي. وأشار المشتكون إلى أن أجر العمال في ذلك الوقت كان يتألف من راتب أساسي صغير مع "علاوة إنتاج" أكبر بكثير والتي كانت مرتبطة بإنتاج المصنع من سنة إلى أخرى. كما حصلوا على حصة في الربح.

عندما تمت خصخصة المصنع في عام 2000 ، استمرت بعض هذه الفوائد. كما أفاد المشتكون ، فقد حصلوا على أجر لائق وتأمين صحي. ومع ذلك ، يذكر المشتكون أنهم لم يتلقوا نصيب الربح الكامل الذي يحق لهم الحصول عليه في عام 2001 ، ولم يتلقوا أي حصة في الأرباح في عام 2002 أو 2003. كما تم ايضاحه لمكتب المحقق ، اعتقد العمال أن الشركة اقترحت خصم مبلغ من رواتب العاملين أثناء إنشاء الخط الخامس ، والتي يتم سدادها بعد ذلك كحصة ملكية بنسبة 5٪ في الخط الخامس الجديد. ويقول المشتكون إنهم لم يتلقوا هذه الأسهم قط.

كما يزعم المشتكون أنه يحق للعمال الحصول على أسهم في السويس للأسمنت (7.4٪) وشركة أسيك المنيا للأسمنت (10.3٪) و لكنهم لم يحصلوا على هذه الأسهم. كما زعموا أنهم لم يتلقوا ال 10٪ المدفوعة للعمال من خلال النقابة (تدفعها الدولة للعمال).

أخيرًا ، أخبر المشتكون أن دعم مادي خاص كانت مدعوم بالأرباح السنوية للشركة ، و 5٪ من الحافز العام ، مثل صندوق الزمالة وصندوق الإسكان وصندوق الموظفين.[360] ويزعمون أن العمال الذين تم إنهاء خدمتهم في عام 2003 لم يتلقوا أي حصة من هذه الأموال وقت إنهاء خدمتهم. على النقيض من ذلك ، يقولون إن العمال الذين تقاعدوا مبكرًا في عامي 2001 و 2002 حصلوا على حصة من صندوق الزمالة.

---

[360] تشير المذكرة رقم 8 ، بتاريخ 02.05.2000 ، المقدمة من المشتكيين ، إلى أن الشركة ساهمت بمبالغ في صندوق الموظفين:
(1) من حمولة مياه البحر مساهمة قدرها 1 جنيه / طن وحد أدنى 450 ألف جنيه سنويا.
(2) من ربح شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند ، تخصيص ربح وفقًا لنظام الشركة الأساسي.
(3) مساهمة بنسبة 5٪ من مكافأة الإنتاج العامة.

في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ، شرعت شركة شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند في خططها لبناء فرن جديد وتفكيك خطوط الإنتاج الحالية في ذلك الوقت. تطلب الفرن الجديد عددًا أقل بكثير من الموظفين لتشغيله. يزعم المشتكون أن إدارة الشركة اتصلت بممثلي النقابة التي ترعاها الحكومة للحصول على المساعدة في تشجيع الموظفين على الموافقة على حزمة للتخفيض. سجلت اتفاقية اطلع عليها مكتب المحقق يوضح رغبة الموظف في الاستقالة من وظيفته ، وفي المقابل ، دفع تعويض على الشركة محسوبًا علي عامل مضاعف من الأجر الشهري.

أفاد المشتكون بأنهم شعروا بالضغط لقبول حزمة التعويض لعدة أسباب. أولاً ، يزعم المشتكون أن إدارة الشركة أخبرتهم أن الأجر الذي يحصلون عليه سينخفض بشكل كبير إذا رفضوا الاستقالة طواعية: لن يتم تزويد الموظفين الذين لم تكن هناك حاجة لتشغيل الفرن الجديد بعمل مناوبات ، و أنهم لن يحصلوا علي مكافأة الإنتاج المقابلة. وأوضح المشتكون لمكتب المحقق أن "الراتب الأساسي" المتبقي لم يكن كافياً لإعالة أسرهم. ثانيًا ، وصف المشتكون ترتيب قرض قامت الشركة بتسهيله قبل عام أو عامين من عروض التخفيض. ووفقًا لأصحاب الشكوى ، فقد عرض عليهم بنك محلي قروضًا نقدية يتم تأمينها مقابل رواتبهم من شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند ؛ سيتم خصم المدفوعات بشكل تلقائي من رواتبهم. هؤلاء الأفراد الذين وافقوا على القرض كانوا يخشون ألا يكون راتبهم الأساسي كافياً لسداد أقساط هذه القروض وأنهم سيتخلفون عن السداد.

وفيما يتعلق بمجموعات التعويضات المتفق عليها ، يزعم أصحاب الشكوى أن إدارة الشركة قد ضللتهم بشأن مبلغ التعويض. عندما تم تقديم الحزمة لهم ، فهموا أنهم سيحصلون على تعويض محسوب على أنه مضابعف ب 75 شهرًا من إجمالي رواتبهم. ومع ذلك ، تم إثبات حزمة التعويضات التي حصل عليها المشتكون من خلال إيصال أشار إلى حساب يستند إلى 45 شهرًا من حسابات الأجور الأساسية (باستثناء الربح الفعلي بالإضافة إلى حصة الأرباح). يزعمون أن التعويض لا يفي بالحد الأدنى من المتطلبات المنصوص عليها في قانون العمل المصري ، والذي ينص على أن تدفع الشركة راتباً كاملاً أو تعويضاً كافياً وتصفية جميع الأشياء التي يمكن تجنبها حتى سن الستين إذا كان العامل قد خدم 20 سنة أو أكثر. ويذكر المشتكون أيضًا أنهم ، بسبب الشركة ، لم يتلقوا مبلغ المعاش التقاعدي الذي يحق لهم الحصول عليه. ويزعم المشتكون أيضًا أن الشركة قدمت حزمًا أكثر ملاءمة لبعض الأفراد المرتبطين بالنقابة: يُزعم أن العديد من أعضاء اللجنة النقابية حصلوا على مكافأة إنهاء الخدمة براتب 75 شهرًا.
حتى يومنا هذا ، واجه هؤلاء العمال تحديات في إعالة أنفسهم وعائلاتهم. يحصل العمال على معاش تقاعدي ضئيل للغاية ، وبالنسبة للكثيرين من كبار السن ، لم يكن من الممكن العثور على وظيفة دائمة أخرى.

كما يدعي أصحاب الشكوى أن العديد من الذين تقاعدوا في عام 2003 أعيد توظيفهم فيما بعد كعاملين بعقود واستمروا في العمل في الشركة على هذا الأساس ، ولكن بدون المزايا السابقة.
لا يزال العديد من الأفراد الذين كانوا يعملون سابقًا في شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند يعيشون في وادي القمر. إنهم قلقون من أن تلوث المصنع يضر بصحتهم وصحة أسرهم. بسبب وضعهم المالي ، يشعرون أنهم غير قادرين على الوصول إلى الرعاية الصحية التي تحتاجها أسرهم.

قام العمال بعدة محاولات للتفاوض مع إدارة الشركة لحل شكاواهم. لقد قاموا بمظاهرات واحتجاجات ، وقدموا مناشدة للسلطات. وتقدم العمال للسفارة اليونانية بالإسكندرية بخصوص شكواهم.

2. عمال المقاولة (المتعاقدون)
المشتكون هم عمال سابقون في شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند تم التعاقد معهم من الباطن من خلال شركات العمل. يزعم أصحاب الشكوى أنه يحق لهم أن يعاملوا كعاملين مباشرين ، بسبب طبيعة عملهم والمهام التي قاموا بها. نفذ هؤلاء العمال مجموعة من الأنشطة في المصنع ، بما في ذلك العمل في خطوط إنتاج الشركة والتعبئة والعمل في المحاجر. ويزعم أصحاب الشكوى أنه في بعض الحالات ، قام موظفو شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند والعمال المتعاقدون بنفس العمل. يزعم المشتكون أيضا أنهم عملوا بشكل مستمر في الشركة ، لمدة تصل في بعض الحالات إلى ثماني سنوات. و زعم المشتكون أيضا أنهم تم توظيفهم من خلال إدارة شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند ، وأن عقودهم وقعت من قبل موظفي شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند (على الرغم من أنها كانت باسم شركة توريد العمالة). ويزعمون أنهم ، على الرغم من كونهم عمالاً متعاقدين ، كانوا تحت الإشراف المباشر لإدارة شركة شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند ولم يكن لهم أي تعامل مع إدارة شركات توريد العمالة.

يعتقد العمال أن العميل انتهك قانون العمل المصري لعام 2003 ، وبالأخص المواد 8 و 16 و 79. تتطلب هذه الأحكام أنه إذا قام صاحب العمل بتوظيف العمال من خلال مقاول من الباطن ، فإن أصحاب العمل مسؤولون بشكل مشترك عن الالتزامات الناشئة عن قانون العمل ويتطلب المساواة بين العمال المباشرين والعاملين بعقود. كما يزعم العمال أن الشركة انتهكت القانون رقم. 159 لسنة 1981 ، المادة 41 ، التي تتعلق باستحقاق العمال لحصة ربح لا تقل عن 10٪.

قدم المشتكون شكاوى إلى شركات توريد العمالة (أنواركو ، يثرب ، آي بي إس) مطالبين بالمساواة في الأجور والمزايا. أثار المشتكون مخاوف مع إدارة تايتان وسلطات العمل المحلية في الإسكندرية. أفاد أصحاب الشكوى أنهم قاموا بإجراءات احتجاجية للتعبير عن مخاوفهم في عامي 2008 و 2011. وأعرب أصحاب الشكوى عن قلقهم من عدم حصولهم على رواتب متساوية ، وعدم حصولهم على مزايا مماثلة. بصفتهم عمال متعاقدين ، لم يكونوا مؤهلين أيضًا للانضمام إلى نقابة شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند تحت النقابة العامة لعمال البناء والصناعات الخشبية المنتسبة إلى النقابة العامة لعمال البناء والصناعات الخشبية. لهذا السبب ، أسس المشتكون نقابة مستقلة في عام 2012 وقدموا أوراقًا إلى وزارة القوى العاملة.

في عام 2012 ، زعم أصحاب الشكوى أن وزارة القوى العاملة دعت إلى عقد سلسلة من المفاوضات بين النقابة المستقلة المستقل والعميل. يزعم المشتكون أنه في تشرين الثاني / نوفمبر 2012 ، قرر ممثل للعميل أن العمال ليسوا من مسؤولية الشركة ، وأنه ينبغي مناقشة جميع الدعاوى مع شركات توريد العمالة الثلاث.

في 14 فبراير 2013 ، نظم المشتكين وعمال آخرين اعتصامًا في شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند. استمر الاعتصام ثلاث ليال و تم فضه من قبل الشرطة في 17 فبراير 2013. وبحسب المشتكيين ، جاء مدير كبير بإحدى شركات عقود العمل إلى شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند للتحدث مع العمال المشاركين في الاعتصام. بينما ذكر العميل أن المدير احتجز رهينة من قبل العمال ، إلا أن المشتكيين ينفون ذلك. يجادلون بأن المدير لم يكن مقيَّدًا ، وأنها كانت هناك بحريتها.

ويزعم المشتكون أن الشرطة استخدمت الكلاب وأن العديد من العمال أصيبوا بجروح نتيجة فض الاعتصام. كما يزعم المشتكون أن السلطات رفضت توثيق إصابات العمال وهددت بالسجن إذا أبلغت عن ذلك.

يزعم المشتكون أنه بعد اعتصام فبراير 2013 ، تم فصل جميع العمال المتعاقدين. وفقًا للشاكين ، سُمح لبعض العمال المتعاقدين بالعودة بشرط توقيعهم على وثائق توافق على عدم تمتعهم بحقوق من شركة تيتان.

في عام 2014 ، أفاد المشتكون بأنهم طلبوا العودة إلى عملهم بنفس الشروط التي كانوا يعملون بها سابقًا لكن الشركة رفضت طلبهم.

3. سكان وادي القمر

يزعم المشتكون أنه لم يتم الكشف عن تقييم الأثر البيئي المتعلق بالمشروع للاستشارة العامة ، على الرغم من أن القانون المصري يتطلب القيام بتقييم الأثر البيئي لتوسيع أو تجديد المرافق القائمة.

فيما يتعلق بمشاركة المجتمع ، يذكر المشتكون أن اعتراض المجتمع على مصنع الأسمنت طويل الأمد. يزعمون أن السكان عانوا من التلوث واضطراب الضوضاء والاهتزازات التي تؤثر على المباني المجاورة نتيجة لتشغيل المشروع. علاوة على ذلك ، يذكر المشتكون أن مجتمع وادي القمر قد شارك في احتجاجات سلمية ، واستخدم وسائل التواصل الاجتماعي وأنتج أفلامًا لجذب انتباه الجمهور إلى التلوث الذي تنتجه الشركة. كما رفع السكان المحليون دعاوى قضائية ضد شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند. يذكر المشتكون أن سكان وادي القمر نظموا أنفسهم و شكلوا لجنة التنسيق الشعبية التي كان دورها الرئيسي التحدث نيابة عن سكان وادي القمر. يذكر المشتكون أن الشركة ليس لها علاقة جيدة مع قادة اللجنة \وتقدموا بشكاوى للشرطة ضدهم بتهمة العنف والتخريب.

وفيما يتعلق بالتلوث ، يذكر المشتكون أن السكان أحالوا الأمر في عام 2007 إلى لجنة حماية البيئة بالمجلس الشعبي لمحافظة الإسكندرية. وشكل المجلس مجموعة من الخبراء لتقييم التلوث من الشركة. في عام 2008 ، أصدر فريق الخبراء تقريرًا جاء فيه أن "الانبعاثات الصادرة عن الشركة تسبب ضررًا جسيمًا للسكان والشركات المجاورة ومنتجاتهم ومعداتهم الصناعية. هناك خطر جسيم على

صحة المواطنين ". ووفقًا لأصحاب الشكوى ، يذكر التقرير المشار إليه أيضًا أن الشركة لم تغير مرشحاتها وأن المصنع لم يكن يستخدم المرشحات أحيانًا.

يزعم المشتكون أن معارضة الشركة لا تقتصر على السكان المحليين من وادي القمر ، ولكن أيضًا الصناعات المجاورة. يذكر المشتكون أن شركة المكس للملاحات، الواقعة على الجانب الغربي من مصنع الأسمنت ، قد شاركت في دعوى قضائية تدعي أنه تم العثور على غبار الأسمنت في أكوام الملح. نتيجة الدعوى القضائية ، خلص أحد الخبراء إلى أنه تم العثور على غبار الأسمنت في أكوام الملح ، لكن كان إجراء التخفيف الموصى به هو غسل الملح لإزالة غبار الأسمنت.

ذكر المشتكين في اجتماع مع مكتب المحقق أن احتجاجًا من قبل السكان المحليين ضد شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند حدث في ديسمبر 2012. ويذكر المشتكون أن المتظاهرين كانوا خارج مباني الشركة. لاحظوا حريقًا داخل الشركة لم يكن من صنعهم. يزعم المشتكون أيضًا أن رد فعل الشركة على الاحتجاج كان بعنف ضد السكان.

وفيما يتعلق بأمن السكان ، يزعم أصحاب الشكوى أن جداراً حديدياً أقيم على طريق عام أمام بوابة الشركة. ويحتل الجدار 60 متراً من الشارع ، كما وصفها أصحاب الشكوى. ويذكرون أن السكان قد تضرروا من الجدار الحديدي. بالإضافة إلى ذلك ، ووفقًا للشكوى ، فإن وضع الجدار غير قانوني ، لأن الشركة لم تحصل على تصريح حكومي ببنائه على الطرق العامة ، وبالتالي فهي تنتهك قانون البناء المصري. كما ذكر المشتكون أن السكان قدموا شكوى إلى المكتب المختص بمديرية العجمي بشأن الجدار. يذكر المشتكون أن رئيس البلدية فرض غرامة على الشركة في 16 يناير / كانون الثاني 2012. علاوة على ذلك ، وبحسب المشتكيين ، أصدر المحافظ أمرًا بهدم الجدار في 19 فبراير / شباط 2013. ولأن أمر هدم الجدار لم يُنفذ ، رفع السكان دعوى قضائية. مع محكمة العدل الإدارية بالإسكندرية ، مطالباً بإزالة الجدار الحديدي.